الأسمـــاء المبنيـــة وعلل البنـاء

د. شعبان زين العابدين محمد
كلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر الشريف

مقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على خير من سار على قدم سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعد .....

فلم تتوقف جهود علماء العربية عند نقل اللغة فقط بل تجاوزته إلى التحليل والمناقشة والاستدلال والتعليل ، وقد بدت جهودهم بارزة في تناولهم الأسماء المبنية ، فلم ينقلوها غاضين الطرف عن علة بنائها ، وذلك أنها خالفت أصلا من الأصول التي تقوم عليها اللغة العربية وهو الإعراب ، فلذلك شمروا عن ساعد الجد والبحث والتأمل وحاولوا إيجاد قاعدة جامعة تنظم هذه الأسماء التي خرجت عن الإعراب ولزمت صورة واحدة في مظهرها وإن تعددت في أداء الوظائف النحوية .

وقد قمت في هذا البحث وهو بعنوان (الأسماء المبنية وعلل البناء) بجمع الأسماء المبنية وحصرها ثم تتبعت آراء العلماء فيها ، ووقفت معهم محللا و مناقشا قبلت من آرائهم ما رايته يتفق مع طبيعة اللغة ونظمها ورددت ما رأيته مخالفا لذلك ، وقد احتوى البحث على مناقشات كثيرة لبعض الآراء وكان كل ذلك مدعما بالأدلة ومسنودا بالشواهد .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة وثلاثة فصول ، وقد بينت في المقدمة سبب اختياري لهذا الموضوع ومنهجي في البحث والخطة التي

اتبعتها ، وجاء الفصل الأول بعنوان : البناء ومعناه وفيه تعريف البناء وما يتعلق به والفرق بين المبني والمقدر إعرابه ، والفصل الثاني بعنوان : الأسماء المبنية لذاتها وتناولت فيه الأسماء المبنية على كل حال لعلة في ذلتها وهي مشابهتها للحرف أو غير ذلك مما هو مثبت في البحث واشتمل على سبعة مباحث ، والفصل الثالث بعنوان : الأسماء المبنية لعارض وتناولت فيه الأسماء التي عرض لها البناء بسبب خارج عن ذاتها كالتركيب أو القطع عن الإضافة ونحو ذلك مما مثبت في البحث واشتمل على ستة مباحث ، ثم ذيلت البحث بثبت بأهم المصادر والمراجع .

وأسأل الله أن يتقبل هذا العمل وأن يجعله خالصا لوجهه وأن يعفو عن الزلات وأن يرفع به الدرجات ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير .

د/ شعبان زين العابدين محمد
كلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر الشريف

الفصل الأول

البناء و معناه

البناء في الأصل وضع الشيء على الشيء على وصف يثبت كبناء الحائط ومنه سُمّي كلّ مرتفع ثابت بناءً كالسَّماء وبهذا المعنى استعمله النحويُّون[1]

ومعناه في اللغة :

قال ابن منظور :" والبَنْيُ نقيضُ الهَدْم بَنى البَنَّاءُ البِناءَ بَنْياً وبِناءً وبِنًى مقصور وبُنياناً وبِنْيَةً وبِناية وابتناه وبَنَّاه ، ..... ، والبِناءُ المَبْنيُّ والجمع أبْنِيةٌ وأبْنِياتٌ جمعُ الجمع[2] .

وفي القاموس : البَنْيُ نقيضُ الهَدْمِ، بَناهُ يَبْنِيه بَنْياً وبِناءً وبُنْياناً وبِنْيَةً وبِنايَةً، وابْتَناهُ وبَنَّاهُ. والبِناءُ المَبْنِيُّ ج: أبْنِيَةٌ جج: أبْنِياتٌ. والبُنْيَةُ، بالضم والكسر: ما بَنَيْتَه ج: البِنى والبُنَى. وتكونُ البِنايةُ في الشَّرَف ، وأبْنَيْتُه: أعْطَيْتُه بِناءً، أو ما يَبْنِي به داراً. وبِناءُ الكَلِمَةِ: لُزومُ آخِرِها ضَرْباً واحِداً من سُكونٍ أو حَرَكَةٍ، لا لِعامِلٍ"[3] .

قال ابن سيدة في المخصص باب ذكر البناء :" البناء ضدُّ الإعراب في المعنى ومثلُه في اللفظ"[4] .

في الاصطلاح :

على القول بأنه لفظي : ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو إتباعا أو تخلصا من سكونين ، أي ما خالف حركة الإعراب

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٦٦/١ .

(٢) لسان العرب (بنى) .

(٣) القاموس المحيط (بنى) .

(٤) المخصص لابن سيده باب ذكر البناء (٢٤٨/٤) .

وحركة الحكاية والإتباع والنقل والتخلص فهو بناء[١] .

وعلى القول بأنه معنوي : لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل وكأنهم إنما سموه بناء لأنه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناء من حيث كان البناء لازماً موضعاً لا يزول من مكان إلى غيره وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتذلة "[٢].

وسمي المبني مبنيا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص[٣] . في أسرار العربية :"وأما البناء فهو منقول من هذا البناء المعروف للزومه وثبوته[٤] ، وأما المبني فهو ضد المعرب وهو ما لم يتغير آخره بتغير العامل فيه"[٥] .

الأصل في المبنيات :

إذا ثبت أن الإعراب إنما هو للفرق بين المعاني المتواردة على الكلمة لبيان وظيفتها النحوية فإن الحرف لا تغير حالته بتغير وضعه من الجملة ولا تتوارد عليه معان يحتاج معها إلى الإعراب لأن معانيه جزئية لا تفهم منه وحده ، بل لابد مَن انضمامه إلى المجرور والمتعلق ، ولذا كان معنى الحرف في غيره ، فلذلك كان مستحقا للبناء على سبيل الأصالة لا بالحمل على غيره ودليل ذلك إجماع النحويين على ذلك أنهم جعلوا علة بناء الاسم

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص١٠ ، الكليات لأبي البقاء الكفوي ص٢٤١ .

(٢) الخصائص ٣٨/١ ، لسان العرب (بنى) ، اللباب في علل البناء والإعراب ٦٦/١ ، أسرار العربية ٤١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٧٠/١ .

(٤) أسرار العربية ٤١ .

(٥) أسرار العربية ٤٤ .

مشابهته للحرف[1] ، ويشير ابن مالك إلى أن أصل المبنيات الحرف بقوله :

وكل حرف مستحق للبنا

وجميع الحروف مبنية لأنها لا تدل على موجود ومن ثم فهي ضعيفة ولما كان البناء علة الضعف لزمها البناء لضعفها[2] ، وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء[3]

قال ابن السراج :" وكلها مبني وحقها البناء على السكون وما بنيَ منها على حركة فإنما حرك لسكون ما قبله أو لأنه حرف واحد فلا يمكن أن يبتدأ به إلا متحركاً"[4] .

حركة المبني :

والأصل في البناء السكون وأصل الإعراب أن يكون بالحركات[5] ، ويعلل النحويون بأن الأصل في البناء السكون لأمرين[6]:

أحدُهما : أنَّهُ ضدُّ الإعراب والإعرابُ يكون بالحركة فضدّه بضدّها

والثاني أنَّ الحركة زائدةٌ والأصلُ أنْ لا يُزاد شيءٌ إلا للحاجة إليه

ويرى ابن عقيل أن الأصل في البناء أن يكون على السكون ؛ لأنه أخف من الحركة[7] ، والمبني لو حرك اجتمع ثقيلان ، ولا يبنى شيء على حركة إلا

---

(١) شرح الأشموني ١٠١/١ .

(٢) مع القواعد النحوية د/ محمد زين العابدين ص٣٧ .

(٣) شرح الكافية ١٠٤/١ .

(٤) الأصول ٢٠٦/٢ .

(٥) الكليات ١٧٦ .

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ٧٥/٢ .

(٧) شرح ابن عقيل ٤٠/١ .

بسبب من الأسباب[1] .

وفي هذه العلة نظر لأن اعتبار الحرف ثقيلا مع أنه لا يدل على معنى في نفسه يناقض أقوال النحاة عندما يقررون أن الفعل أثقل من الاسم لدلالته على معنيين هما الحدث والزمن الذي وقع فيه الحدث ، فلذلك لم يجر الفعل لثقله ، واختص الاسم بالجر لخفته لدلالته على شيء واحد ، وهو الذات أو الحدث .

ويرى ابن مالك أن الأصل في المبني أن يسكن ويشير إلى ذلك بقوله :

والأصل في المبني أن يسكنا

ولعل الذي حدا بابن مالك والنحاة أن يقولوا : إن الأصل فـــي علامـــة المبني السكون لثقله هو أنهم وجدوا أن أكثر الحروف موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين مثل (ما ولا) وأن ما ليس ثانيه حرف لين قد بني علـــى السكون نحو (هَلْ ، وبَلْ ، ومِنْ ، ولَنْ) فادعوا أن الأصل فـــي البنـــاء أن تكون حركته السكون .

ويمكن أن نعلل لبناء الحروف على السكون بأنه من قبيـــل متابعـــة الفـــرع لأصله وحمله عليه بعد تسليمنا بأن الحرف وضع أولا على حرفين ثانيهمـــا حرف لين ، وهو ساكن .

وإنَّما يُحرّكُ المبنيّ لأمرين : أحـــدهما التقـــاء الـــساكنين والآخـــر شَـــبهَه بالمعرب"[2] ، قال المبرد :"وكل مبني مسكن آخره إن ولي حرفاً متحركـــاً ؛ لأن الحركات إنما هي في الأصل للإعراب ، فإن سكن ما قبل آخره فلا بـــد من تحريك آخره ؛ لئلا يلتقي ساكنان"[3] .

---

(١) شرح متن الألفية الملقب بالأزهار الدينية ص ١١ .

(٢)اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٧٥ .

(٣) المقتضب ٣/١٧٣ .

وهو ما اعتمده النحويون ، وجعلوا البناء على السكون هو القياس ، والعدول عنه إلى الحركة لأجل ثلاثة أسباب : أولها : الهرب من التقاء الساكنين في نحو هؤلاء ، وثانيها : عدم الابتداء بساكن لفظاً أو حكماً كالكافين التي بمعنى مثل والتي هي ضمير ، والثالث : عروض البناء لاسم هو في حال الإفراد معربا ، وذلك في النداء ، نحو : يا حكم ، وفي اسم لا المبني نحو : لا رجل في الدار"[1] .

وإذا كان البناء على السكون هو الأصل فإن كل مبني على حركة يجـــب أن يطلب فيه أمران : أولهما : لماذا بني على حركة ، والآخر : لماذا كانت هذه الحركة بعينها[2] .

أنواع البناء :

كما أن للإعراب علامة إعراب أصلية وأخرى فرعية كذلك البناء له أنواع أصلية وأنواع فرعية تنوب عنها ، وسمى سيبويه حركات الإعراب رفعا ونصبا وجرا وجزما وحركات البناء ضما وفتحا وكسرا ووقفا للفرق بينهما[3] ، قال :"وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ــ وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ــ وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل ، التي لكلّ منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب ، فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب ،... ، وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما

---

(١) المفصل ١٤٩ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢/٤٠٠ .

(٣) الكليات ص٩٠٣ .

ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير"[1] .

وعلى هذا فأنواع البناء الأصلية أربعة :

١ ــ بناء على السكون نحو : هل وقد ، من الحروف ، ونحو كمْ ومَنْ ، من الأسماء .

٢ ــ بناء على الفتح[2] نحو : ربَّ وسوفَ ، من الحـــروف ، ونحـــو : الآنَ وأينَ ، من الأسماء .

٣ ــ بناء على الكسر نحو : باء الجر من الحروف ، ونحو : أمسِ وهؤلاء ، من الأسماء .

٤ ــ بناء على الضم نحو : منذُ على تقديرها حرف جـــر ونحـــو : حيـــثُ والمنادى العلم المفرد نحو يا محمد ، من الأسماء .

وأنواع البناء الفرعية التي تنوب عن العلامات الأصلية :

١ ــ ينوب عن السكون أمران ، ولا يكونان إلا في الفعل :

أ ــ حذفُ حرف العلة من آخر فعل الأمر المعتل الآخر نحو : اتق الله ، ولا يكون هذا النوع إلا في الفعل .

ب ــ حذف النون في فعل الأمر من الأمثلة الخمسة نحو : اذهبا واذهبوا .

٢ ــ وينوب عن الفتح نوعان ، وكلاهما يكون في اسم (لا) النافية للجنس ، وهما:

أ ــ الكسرةُ في جمع المؤنث الواقع اسما لـــ(لا) النافية للجنس ، نحو: لا غائباتِ اليوم ، على الخلاف المبين في موضعه في البحث .

ب ــ الياء في المثنى وفى جمع المذكر الواقعين اسما لـــ(لا) النافية للجنس ،

---

(١) الكتاب ١٣/١ ، ١٥ .

(٢) قال بعضهم الضم والفتح والكسر مجردة عن التاء ألقاب البناء . الكليات ص٩٠٣ .

نحو: لا غائبَيْن. ولا غائبينَ هنا .

٣ ــ وينوب عن الضمة نوع واحد ، وهو الواو في جمع المذكر إذا كان منادى مفردًا علمًا نحو : يا محمدون .

أما الكسرة فلا ينوب عنها شيء .

ويرى الرضي أنه إذا كان النحاة يطلقون على المرفوع بالواو في نحو المسلمون مرفوعا مع أن لقب الرفع يدل على ضمة معينة فما المانع من أن يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء : اسم تلك الحركات مجازا فيقال ــ في نحو : لا رجلين ــ : إنه مفتوح ، وكذا في نحو : لا مسلمات ، عند من يكسر، ويقال في: يا زيدان ، ويا زيدون : إنهما مبنيان على الضم مجازا ، ويذكر أن التمييز بين ألقاب حركات الأعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم إنما هو تقريب على السامع ، وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما"[1] .

الأسماء وأصلها من حيث الإعراب والبناء :

الأصل في الأسماء أن تكون معربة ؛ لأنها تتوارد عليها معان نحوية تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، فإن قلت : ضرب محمد زيد ــ دون حركات إعرابية ــ لم تدرك من الضارب ومن وقع عليه الضرب ، فإن قلت : ضرب محمدٌ زيدًا ــ برفع محمد ونصب زيد ــ تبينت أن محمدا هو الفاعل ، وأن زيدا هو الذي وقع عليه الفعل ، فإن أبدلت ذلك بأن قلت : ضرب محمدا زيدٌ ــ بنصب محمد ورفع زيد ــ تبينت من الحركة الإعرابية أن الضارب هو زيد وأن المضروب هو محمد ، مع

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٣٩٩/٢ .

أنه المتقدم في الذكر ، حتى إنهم حكموا بتقديم الفاعل وجوبا حين لا يمكـن التفريق بينهما بالحركات الإعرابية ولم تكن هناك قرينة أخرى تبين المعنـى وتوضح المراد كالاسم المقصور في نحو : ضرب موسى عيـسى ، فـإنهم حكموا بأن الأول هو الفاعل وأن المتأخر هو المفعول ، كذلك في نحو قولك : ضرب هذا ذلك .

ومن هنا كان الأصل في الأسماء الإعراب لبيان المعاني المختلفة التي تتوارد على الأسماء ، فإن تعذر هذا كما سبق حكمنا بترتيب الجملة ترتيبا طبعيا (الفاعل ثم المفعول) وما كان على ذلك .

ونقل ضياء الدين بن العلج أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال ، فرع في الأسماء"[1] .

علة بناء الأسماء :

ومجيء الأسماء مبنية يكون على خلاف الأصل ، فليطلب لكل واحد منها علة البناء ؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب[2] .

وإنما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف شبها قويا بقربه منه ، قال المبرد :"وكل ما لا يعرب من الأسماء فمضارعٌ به الحروف ؛ لأنه لا إعراب فيها"[3] ، قال ابن عقيل :" وقد نص سيبويه ــ رحمه الله ــ على أن علة البناء كلها ترجع إلى شبه الحرف"[4] ، وجعل أبو علي الفارسي البناء منحصرا في شبه

---

(١) شرح ابن عقيل ٣٧/١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤٠٠/٢ .

(٣) المقتضب ١٧١/٣ .

(٤) شرح ابن عقيل ٢٨/١ .

الحرف أو ما تضمن معناه"[1] ، قال أبو البقاء الكفوي :"والمبنيات لا تقبل الإعراب بسبب مناسبة بينها وبين الحروف"[2] .

"والأسباب الموجبة لبناء الاسم تضمن معنى الحرف ومشابهة الحرف والوقوع موقع الفعل المبني فكل شيء من الأسماء فإنما سبب بنائه ما ذكر أو راجع إليه وتنحصر المبنيات في سبعة اسم كني به عن اسم وهو المضمر ، واسم أشير به إلى مسمى وفيه معنى فعل نحو : هذا وهذان وهؤلاء ، واسم قام مقام حرف ، وهو الموصول ، واسم سمي به فعل نحو : صَهْ ومَهْ وشبههما ، والأصوات المحكية ، وظرف لم يتمكن ، واسم ركب مع اسم مثله"[3] .

واعترض على التعليل السابق ــ وهو علة بناء الاسم شبهه بالحرف ــ بأنه يقتضي تقدم وضع الحرف على وضع الاسم و إلا لزم الحمل الاسم الموجود على الحرف المعدوم ، ولا معنى لذلك مع أن اللائق تقدم وضع الاسم لشرفه .

وأجيب بأنا لا نسلم ذلك الاقتضاء ؛ فإنه مع تقدم وضع الاسم إلحاقه بالحرف مع تأخر وضعه بأن يوضع الاسم أولا من غير نظر إلى حكمه من إعراب أو بناء ، ثم الحرف ثانيا ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لوجود المشابهة ، وأيضا يجوز أن يكون بناء الاسم لشبه الحرف باعتبار تعقل الواضع وما رتبه في عقله بأن يكون تعقل الأنواع الثلاثة عند إرادة وضعها ولاحظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض فيما يقتضيه من

---

(١) شرح ابن عقيل ٢٨/١ .

(٢) الكليات لأبي البقاء الكفوى ٣٠٣ : ٣٠٥ .

(٣) الكليات ص٣٥٩ ، .

الحكم[1]

وعلى هذا فعلَّةُ بناء الاسم منحصرة في مشابهة الحرف أي خلافا لمن يجعل البناء بغير شبه الحرف أيضا كشبه الفعل كما في (نزال) المشابه لـــ(انزل) وشبه شبه الفعل كما في (حذام) المشابه لـــ(نزال) المشابه لـــ(انزل) والوقوع موقع الضمير كما في المنادى والتركيب كما في اسم (لا) وكل هذه في التحقيق ترجع لشبه الحرف [2] .

والمشهور من أوجه الشبه ــ التي هي علة البناء ــ بين الاسم المبني والحرف أربعة أوجه :

الوجه الأول : الشبه الوضعي : وهو أن يكون الاسم موضوعا على صورة وضع الحرف بأن يكون قد وضع على حرف واحد كالتـــاء و الكاف في قولك : رأيتك ، أو على حرفين ، نحو (نا) في قولك : ضربنا ، فالتاء اسم لأنها فاعل والكاف اسم لأنها مفعول به ، وكذلك (نا).

فالتاء تشبه حرف الجر (الباء) في كونهما على حرف واحد وكذلك الكاف ، والاسم الثاني (نا) يشبه حرف (ما) النافية في كونهما ثنائيين .

وقد أعرب (أب ، وأخ ، ودم) لضعف الشبه بالحرف فهي ثنائية الاستعمال ثلاثية الوضع والأصول ، وأصلها : أبو ، أخو ، دمي ، بدليل تثنيتهما : أبوان ، أخوان ، دميان ، والتثنية ترد الأشياء المحذوفة إلى أصولها كما ورد في الكتاب الكريم : "إنما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين أخويكم"[3] ، وقوله

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٨٤/١ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٨٤/١ .

(٣) من الآية ١٠ من سورة الحجرات .

تعالى :"وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين" [1] ، وقوله تعالى : "ورفع أبويه على العرش"[2] .

وقد رفض ابن جني هذه العلة حيث قال :"باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح ، من ذلك قولهم من اعتل لبناء نحو : كم ومن وما وإذ ، ونحو ذلك : بأن هذه الأسماء لما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين ، نحو : هل وبل وقد ، قال : فلما شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها ، كما أن الحروف مبنية .

وهذه علة غير متعدية ، وذلك أنه كان يجب على هذا أن يبنى ما كان من الأسماء أيضاً على حرفين نحو : يد وأخ وأب ودم وفم وحرِ وهَن ، ونحو ذلك .

فإن قيل : هذه الأسماء لها أصل في الثلاثة ، وإنما حذف منها حرف ، فهو لذلك معتد ، فالجواب أن هذه زيادة في وصف العلة ، لم تأت بها في أول اعتلالك ، وهبنا سامحناك بذلك ، قد كان يجب على هذا أن يبني باب : يد وأخ وأب ، ونحو ذلك ؛ لأنه لما حذف فنقص شابه الحرف ، وإن كان أصله الثلاثة ، ألا ترى أن المنادى المفرد المعرفة قد كان أصله أن يعرب ، فلما دخله شبه الحرف لوقوعه موقع المضمر بني ، ولم يمنع من بنائه جريه معرباً قبل حال البناء ، وهذا شبه معنوي كما ترى ، مؤثر داع إلى البناء ، والشبه اللفظي أقوى من الشبه المعنوي ، فقد كان يجب على هذا أن يبني ما جاء من الأسماء على حرفين وله أصل في الثلاثة ، وألا يمنع من بنائه كونه في الأصل ثلاثياً ، كما لم يمنع من بناء زيد في النداء كونه في الأصل معرباً

---

(١) من الآية ٨٠ من سورة الكهف .

(٢) من الآية ١٠٠ من سورة يوسف .

، بل إذا كانت صورة إعراب زيد قبل ندائه معلومة مشاهدة ، ثم لم يمنع ذلك من بنائه كان أن يبنى باب : يد ودم وهن ؛ لنقصه ولأنه لم يأت تاماً على أصله إلا في أماكن شاذة أجدر ، وعلى أن منها ما لم يأت على أصله البتة وهو معرب ، وهو حر ، وسه ، وفم"[1] .

الوجه الثاني : الشبه المعنوي وهو : أن يتضمن الاسم معنى من المعاني التي الأصل فيها أن تؤدى بالحروف ، وليس بمعنى أن الاسم حل محلا هو للحرف كتضمن الظرف معنى (في) والتمييز معنى (من) ، بل إنه خلف حرفا في معناه أي : أدى به معنى كان حقه أن يؤدى بالحرف لا بالاسم ، وهو قسمان : أحدهما : ما أشبه حرفا موجودا نحو : متى ، فإنها تستعمل للاستفهام نحو قوله تعالى :"متى نصر الله"[2] وللشرط نحو : متى تنجح أكافئك و في الحالتين هي مشبهة لحرف موجود لأنها في الاستفهام كالهمزة ، وفي الشرط كـــ(إن) .

والثاني : ما أشبه حرفا غير موجود نحو : هُنا ؛ لأنها متضمنة معنى الإشارة ، وهذا المعنى لم تضع له العرب حرفا ، ولكنه من المعاني التي من حقها أن تؤدى بالحروف ؛ لأنه كالخطاب والتنبيه ، فـــ(هنا) مستحقة للبناء لتضمنها لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع فلم يوضع ، كما وضع للنفي (ما) وللنهي (لا) وللتمني (ليت) وللترجي (لعلَّ) ونحو ذلك ، وقد نقل عن أبي علي أن (هنا) بنيت لتضمنها معنى (أل) كـــ(أمس) وعلى هذا فقد تضمنت معنى حرف موجود[3] .

---

(١) الخصائص ١/١٧٠ .

(٢) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

(٣) حاشية الصبان ١/٨٧ .

الوجه الثالث : الشبه الاستعمالي ، وهو شبهه في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعوامل ، ومعنى ذلك أن يكون الاسم عاملا في غيره ولا يعمل فيه ــ أي لا يؤثر فيه ــ غيره ، وذلك موجود في أسماء الأفعال نحو : نزال وحذار ، فتعمل نيابة عن أفعالها[1] ولا يدخل عليها عامل يؤثر فيها فأشبهت الحرفين (ليت) فإنها نائبة عن الفعل (أتمنى) و(لعل) فإنها نائبة عن الفعل (أترجى) ، ولا يدخل عليها عامل يؤثر فيها وهما حرفان ، واحترز بقوله "لا يؤثر فيه غيره" عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل نحو : ضربا زيدا ، فإنه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف بسبب تأثره بالعوامل ، فإن (ضرباً) معمول لفعل محذوف حذف وأقيم هو مقامه والأصل : اضرب ضربا زيدا ، بخلاف (دَرَاكِ) فإنه نائب عن (أدرك) وغير متأثر بالعوامل . وحاصل هذا الوجه أن الاسم يبنى لشبهه الحرف في مجموع شيئين النيابة وعدم قبول الإعراب بحسب وضعه ومعناه بأن يأبى وضعه ومعناه الإعراب"[2].

الوجه الرابع : الشبه الافتقاري : أي أشبه الاسم الحرف في الافتقار اللازم إلى الجملة ، وإنما كان الافتقار إلى الجملة هو علة البناء لأن الحرف لا يظهر معناه في نفسه وإنما هو مفتقر إلى غيره ليتضح معناه ويتحدد ، ولا يتحدد معناه عند الإضافة إلى مفرد لأنهما معا لا يدلان على معنى مستقل فلزم افتقاره إلى جملة ، ومن ذلك الأسماء الموصولة فإنها دائمة الافتقار إلى الصلة في جميع أحوالها فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار ؛ فلما أشبهته

---

(١) فأشبهت الحروف العاملة عمل الفعل وهي (إنَّ) وأخواتها فإنها تعمل الفعل ولا تتأثر بالعوامل ، وهذا على رأي من ذهب إلى أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب. همع الهوامع ١/١٧.

(٢) حاشية الصبان ١/٨٧ ، ٨٨ .

في هذا بنيت .

واحترز بقوله "الافتقار اللازم" من نحو :"هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم"[1]. فـــ(يوم) مضاف إلى الجملة ، والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ولكن هذا الافتقار عارض بدليل ذهابه في بعض التراكيب ؛ لأنك تقول : صمت يوما وسرت يوما ، فلا يحتاج إلى ذلك .

وزاد ابن مالك وجهين آخرين هما :

الوجه الخامس : الشبه الإهمالي ، ذكره ابن مالك في الكافية الكبرى ومثل له بأوائل السور والأسماء مطلقا قبل التركيب ؛ فإنها تشبه الحروف المهملة كـــ(بل) و(لو) في كونها غير عاملة ولا معمولة وهذا على القول بأن أسماء السور لا محل لها من الإعراب لأنها من المتشابه الذي لا يدرك معناه[2] ، وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب وأسماء الهجاء المسرودة كـــ (ألف باء تاء ثاء جيم) وأسماء العدد كـــ(واحد اثنان ثلاثة)[3] .

وهو ظاهر الفساد ، والصواب أن الأسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربة ولا مبنية، لان الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب ، ألا ترى أنهم يعرفون الإعراب بأنه : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل، أو يعرفونه بأنه : تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، والبناء ضده ،

---

(١) من الآية ١٩ من سورة المائدة .

(٢) أما على أنها أسماء للسور مثلا وأن محلها رفع بالابتداء أو الخبرية أو نصب على المفعولية لمحذوف أي : اقرأ ، أو جر بحرف قسم مقدر فليس من هذا النوع . حاشية الصبان ٩٢/١ .

(٣) همع الهوامع ١٧/١ ، الكافية بشرح الرضي ٥٢/١ .

فما لم يكن تركيب لا يجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها[١].

وقد أدخل ابن مالك هذا الوجه في الشبه المعنوي وأدخله غيره في الشبه الاستعمالي [٢] .

الوجه السادس : الشبه اللفظي ، ذكره ابن مالك في (حاشا) الاسمية فذهب إلى أنها بنيت لشبهها بـــ(حاشا) الحرفية ومثلها (على) الاسمية[٣] . وقيل إن الشبه المعنوي مجوز للبناء لا محتم له وعليه يجوز أن يكون حاشا معربة تقديرا كالفتى[٤] .

الشبه السابع : الشبه الجمودي ، قال الصبان :"وعد بعضهم من أنواع الشبه الشبه الجمودي ، والأقرب إرجاعه إلى الشبه الاستعمالي"[٥] ، ولم يمثل له .

وقد ذكر بعض النحويين عللا أخرى للبناء لا ترجع إلى مشابهة الاسم للحرف من ذلك :

أولا : مخالفة الاسم أخواته في الباب ، ذكره سيبويه في الكتاب واعتده في غير موضع ، ومن ذلك ما ذهب إليه سيبويه في علة بناء (أي) على الضم إذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا ، نحو قوله تعالى :"أيهم أشد"[٦] بالبناء على الضم تشبيها بالغايات ، إذ كان سبب بنائها حذف شيء[٧] ، قال سيبويه :"وأرى قولهم :اضربْ أيُّهم أفضلُ ، على أنهم جعلوا هذه

---

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ٢٩/١ .

(٢) حاشية الصبان ٩٢/١ .

(٣) همع الهوامع ١٧/١ .

(٤) حاشية الصبان ٩٢/١ .

(٥) حاشية الصبان ٩٢/١ .

(٦) من الآية ٦٩ من سورة مريم .

(٧) شرح التصريح ٤٣٨/١ .

الضمة بمنزلة الفتحة في خمسةَ عشرَ وبمنزلة الفتحة في الآنَ حين قالوا : منَ الآنَ إلى غدٍ ، ففعلوا ذلك بـــ(أيهم) حين جاء مجيئا لم تجئ أخواته عليه إلا قليلا واستعمل استعمالا لم تستعمله أخواته إلا ضعيفا ، وذلك أنه لا يكاد عربي يقول : للذي أفضل فاضرب ، واضرب مَنْ أفضلُ حتى يُدخل هو ،....، فلما كانت أخواته مفارقةً له لا تستعمل كما يستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلا"(١) .

ومن ذلك اسم (لا) المفرد النكرة مبني حيث ذهب إلى أن علة بنائه مخالفة (لا) أخواتها ؛ إذ يقول :"و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ؛ لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم ، وهو الفعل وما أجري مجراه ، لأنها لا تعمل إلا في نكرة ، ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء ، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر ، فـــ(لا) لا تعمل إلا في نكرة كما أن ربّ لا تعمل إلا في نكرة ، وكما أن (كم) لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة ؛ لأنك لا تذكر بعد (لا) إذا كانت عاملة شيئاً بعينه كما لا تذكر ذلك بعد ربّ ، وذلك لأن ربّ إنما هي للعدة بمنزلة (كم) ، فخولف بلفظها حين خالفت أخواتها ، ..... ، فجعلت وما بعدها كخمسة عشر في اللفظ وهي عاملة فيما بعدها ، كما قالوا : يا ابن أم ، فهي مثلها في اللفظ ، وفي أن الأول عامل في الآخر"(٢) .

وضعف الرضي هذه العلة ؛ إذ يقول :" وهذا ضعيف ، أعني بناء المعمول ،

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٠ .

(٢) الكتاب ٢/٢٧٤ ، ٢٧٥ .

أو حذف التنوين منه لمخالفة العامل أخواته، والحق أن نقول: أنه مبني لتضمنه لمن الاستغراقية ، وذلك لأن قولك: لا رجل ، نص في نفي الجنس ، بمنزلة: لا من رجل"[1] .

ثانيا : مشابهته للفعل ، ذكره الرضي بقوله :"أصل الاسم الإعراب ، كما ذكرنا، ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلاثة أضرب: أحدها، وهو أقواها : أن يصير معنى الاسم : معنى الفعل سواء كما في أسماء الأفعال ، فيبنى الاسم ، نظرا إلى أصل الفعل الذي هو البناء ويعطي عمله"[2].

الشبه الثامن : ــ أضاف ابن يعيش إلى علل البناء علة أخرى وهي وقوعه موقع الفعل المبني[3] .

ثالثا : المشاكلة ، وهو ما ذهب إليه البصريون في علة بناء الظرف المبهم المضاف إلى مبني[4]

رابعا : الإضافة إلى المبني ، وهو مما يكتسبه المضاف من المضاف إليه ، قال الرضي :"واعلم أن مذهب النحاة في باب غلامي مبني لإضافته إلى المبني[5] .

خامسا : الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعاني ، وهو ما عبر عنه الرضي بقوله :" وإما لعدم موجب الإعراب فيها، وذلك أن المقتضي لأعراب الأسماء: توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة،

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١٥٦/٢ .

(٢) شرح الكافية ١٠٣/١ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣٢/٣ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٧/٣ ، التصريح ١٦٢/٣ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ٣٥/١ .

والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني، عن الإعراب"[1] .
وعلى هذا فلا تنحصر علل البناء في مشابهة الاسم للحرف ، وإنما القول بمشابهة الاسم للحرف هو علة البناء من باب الغالب وليسير الباب على وتيرة واحدة .

الفرق بين المبني والمقدر إعرابه :

المقدر إعرابه : هو الذي يلزم حالة واحدة ويقدر إعرابه على أخرى ويشمل : المضاف لياء المتكلم والمقصور والمنقوص .
فالمنقوص لا لبس فيه فيما بينه وبين المبني إذ المنقوص يقدر إعرابه في حال الرفع والجر ، أما في حالة النصب فينصب بالفتحة الظاهرة وبهذا يفارق المبني في أنه يتغير آخره . .
ويظل الخلاف قائما بين المضاف لياء المتكلم والمقصور فإنهما يلزمان حالة واحدة .

<u>أولا : المضاف لياء المتكلم :</u>

اختلف في الاسم المكسور كسرة لازمة لإضافته إلى ياء المتكلم إلى أقوال أربعة :
أولا : أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة الرفع والنصب والجر ، لأن الاسم قد خلا من موجبات البناء ، وهو مذهب الجمهور[2] .
الثاني : أنه معرب أيضا ولكنه معرب في الرفع والنصب بحركات مقدرة ، وفي الجر بكسرة ظاهرة ، أي خلفت هذه الكسرة التي جاءت للخفض كسرة

---

(١) شرح الكافية ٤٠٢/٢ .
(٢) ارتشاف الضرب ٥٣٥/٢ .

المناسبة لياء المتكلم ، وصححه ابن مالك إذ يقول :"والصحيح أن المكسور الآخر للإضافة إلى الياء معرب تقديرا في الرفع والنصب لأن حرف الإعراب في الحالين قد شغل بالكسرة المجلوبة ترعية للياء فتعذر اللفظ بغيرها فحكم بالتقدير كما فعل بالمقصور ، وأما حال الجر فالإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير ، هذا عندي هو الصحيح ، ومن قدر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفا لا مزيد عليه ولا حاجة إليه"[1] .

وهذا مردود بأن الأصل بقاء ما كان ، وأن كسرة المناسبة سابقة على كسرة الإعراب لمعنى وهو مناسبة ياء المتكلم ، فلا يصح أن تزول مع بقاء ذلك المعنى ، وهي الأولى من كسرة الإعراب لأنها سابقة عليها لأن التركيب فرع الإفراد ولا يكون إعراب إلا بعد تركيب ، وهذه الكسرة ثابتة للكلمة في حال الإفراد قبل التركيب الموجب للإعراب فثبت أنها سابقة[2] ، كما أن الأصل أن يسير الباب على وتيرة واحدة في الرفع والنصب والجر ، ولذلك يجب الحكم بثبوت حركة المناسبة في جميع الأحوال ، قال ابن جني :"فإن قلت : فما الكسرة في نحو مررت بغلامي ، ونظرت إلى صاحبي ؛ أإعراب هي أم من جنس الكسرة في الرفع والنصب؟ قيل : بل هي من جنس ما قبلها ، وليست إعراباً ؛ ألا تراها ثابتة في الرفع والنصب ، فعلمت بذلك أن هذه الكسرة يُكْرَهُ الحرف عليها ، فيكون في الحالات ملازماً لها ، وإنما يستدل

---

(١) شرح التسهيل ٢٧٩/٣ ، قال أبو حيان :"ولا أعرف له سلفا في هذا المذهب" ارتشاف الضرب ٥٣٦/٢ ، ومراده أنه لم يقل أحد بهذا المذهب قبل ابن مالك ، وهو مردود بقول ابن الحاجب في الإيضاح ١٢٣/١ :"ومن زعم أنه في حال الخفض معرب لفظا وفي غيره تقديرا فعمدته وجود الكسر ، ويبطله أن تحقق المفرد ثابت قبل التركيب ، وقد سبقت للمفرد كسرة لموجب فلا أثر لموجب طارئ" .

(٢) أمالي ابن الحاجب ٨٥٣ ، ٨٥٤ .

بالمعلوم على المجهول ، فكما لا يشك أن هذه الكسرة في الرفع والنصب ليست بإعراب ، فكذلك يجب أن يحكم عليها في باب الجر ؛ إذ الاسم واحد ، فالحكم عليه إذاً في الحالات واحد إلا أن لفظ هذه الحركة في حال الجر وإن لم تكن إعراباً لفظها لو كانت إعراباً"[1] .

الثالث : أنه مبني ، وذهب إليه الجرجاني ووافقه ابن الخشاب والمطرزي ؛ لأن هذه الحركة بناء وليست إعرابا ؛ لأنها لم تحدث بعامل وإنما حدثت بعلة وقوع ياء المتكلم بعدها ولذلك لا يتغير شكل المضاف لياء المتكلم في الأحوال الثلاثة[2] فنقول : جاء غلامي ورأيت غلامي ومررت بغلامي ، فاختلف العوامل الداخلة عليه من رفع و نصب وجر ولكن حركة حرف الإعراب ثابتة لا تتغير ، وهذه الكسرة التي هي بناء تدور مع العلة ، وهي ياء المتكلم فهي عارضة معها تزول بزوالها[3].

وقال ابن الشجري : إنما وجب بناء ما قبل ياء المتكلم على الكسرة لأنهم لو أعربوه لم تسلم الياء مع الضم والفتح ؛ إذ الضم يقتضي قلبها واوا والفتح يقتضي قلبها ألفا ، فإن قيل : قد فعلوا ذلك في نحو يا غلاما . قيل : إنما فعلوا ذلك في النداء ؛ لأنه باب تغيير وتخفيف لكثرة استعماله ، وجاء ذلك فيه قليلا والأكثر : يا غلامي ، فلما تعذر رفع الحرف المتصل بهذه الياء ونصبه كسروه ليسلم [4] .

وقال الشيخ رضي الدين الاستراباذي : واعلم أن مذهب النحاة في باب

---

(١) الخصائص ٢/٣٥٩ .

(٢) شرح الأشموني ٢/٢٨٣ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٢ .

(٤) الأمالي الشجرية لابن الشجري ١/٣ ، ٤ .

غلامي مبني لإضافته إلى المبني[1] .

فالشيخ الرضي ذكر علة أخرى لبنائه ، وهو أنه مبني لإضافته إلى المبني وهو ياء المتكلم ، فهو مبني ؛ لأنه من الضمائر ، والضمائر مبنية كما سبق ، ولكنه لا يراه مبنيا وإنما يراه معربا مقدرا إعرابه فقال بعد أن ذكر مذهب النحاة :"وخالفهم المصنف ــ أي ابن الحاجب ــ لأنه عده من أقسام المعرب المقدر إعرابه ، وهو الحق بدليل إعراب نحو : غلامه وغلامك وغلامي ، ومن أين لهم أن الإضافة إلى المبني مطلقا سبب البناء بل لها شرط كما يجيء في الظروف المبنية[2] .

ورد بأن الحركة فيه هي الكسرة ، وهي غير لازمة كالتي في (أمس) و(هؤلاء) ، فإن الكسرة فيهما جاءت لالتقاء الساكنين ، والساكنان في كلمة واحدة لا ينفصل أحدهما عن الآخر ، فصارت مما يثبت للكلمة على الحركة ، فحركة الآخر كحركة أولها ، وما هو حشو فيها من جهة اللزوم والثبات ، والعلة فيها حدثت عند مشابهتها للحرف .

أما التي في المضاف إلى ياء المتكلم فهي عارضة لإمكان انفصال الاسم عن الياء وهي ليست جزءا منه وعلى ذلك لا تصير الكلمة مبنية لعدم لزوم الياء للاسم ، ولأن هذه الكسرة نظير حركة التقاء الساكنين في نحو : لم يَقُمِ الرَّجل و: لم يَذْهَبِ الرَّجل ، فهذه الكسرة ليست إعرابا ؛ لأن (لم) لم تعمل الكسرة ، وإنما عملها الجزم الذي هو سكون ــ مع أن الحركة لالتقاء الساكنين بناء ــ فالكلمة باقية على إعرابها لكونها تزول بزوال الساكن ، فالكسرة هنا كالضمة في نحو : لم يضربوا ، والفتحة في نحو : لم يضربا ،

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٣٥/١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣٥/١ .

في كونهما عارضين للواو والألف[1].

ورد ابن مالك هذا المذهب بقوله :"ولم أوافق الجرجاني في بناء المضاف إلى الياء ــ وإن كان في تقدير إعرابه تكلف يخالف الظاهر ــ ؛ لأن لبناء الأسماء أسبابا كلها منتفية منه ، ولم أر من خلافه بد"[2] .

وأتبع ابن مالك رفضه هذا المذهب بأنه إذا قيل بأنه بني لإضافته إلى المبني فإنه مردود بثلاثة أمور :

١ ــ أن ذلك يستلزم بناء المضاف على سائر المضمرات ، بل إلى كل الأسماء التي لا تمكن لها ، وهذا باطل .

٢ ــ أن ذلك يستلزم بناء المثنى المضاف لياء المتكلم ، وبناؤه باطل ، وما يستلزم باطلا فهو باطل .

٣ ــ أن المضاف إلى غير متمكن لا يبنى لمجرد إضافته بل يجب أن يكون قبل الإضافة مناسبا للحرف في الإبهام والجمود كغير ، والمضاف إلى ياء المتكلم لا يشترط ذلك في كسر آخره ، فدل على أنه غير مستحق للبناء[3] .

الرابع : ذهب قوم إلى أنه لا معرب ولا مبني وإنما هذه الحركة لها حكم بين حكمين ، وممن ذهب إليه ابن جني إذ قال :"هذا فصل موجود في العربية لفظاً ، وقد أعطته مقاداً عليه وقياساً . وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو : غلامي وصاحبي ، فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء ، أما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً وهي فيه نحو : هذا غلامي ، ورأيت صاحبي ، وليس بين الكسر وبين الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢٣٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٢٧٩ ، ٢٨٠ .

(٣) شرح التسهيل ٣/٢٨٠ .

ولا مقاربة ، وأما كونها غير بناء فلأن الكلمة معربة متمكنة ، فليست الحركة إذن في آخرها ببناء ، ألا ترى أن غلامي في التمكن واستحقاق الإعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا"[1].

قال في اللباب :"والذي ذهبوا إليه فاسد لأنّه معرب عند قوم مبنيٌّ عند آخرين"[2] ؛ لأن الاسم لا يوجد فيه علة من علل البناء وهي مشابهة الحرف أو تضمن معناه وما إلى ذلك من العلل الموجبة للبناء فدل ذلك على أنه معرب متمكن ؛ إذْ لم يعرض فيه ما يخرجه من التمكن ، فلا فرق بين قولك : غلامي ، وقولك : غلامه وغلامك في التمكن واستحقاق الإعراب ، كما أن غلامه وغلامك معرب فكذلك غلامي معرب ، وتوقف البهوتي وسكت عليه البعض[3] .

مناقشة وترجيح :

عند النظر في الأدلة والاعترضات يبدو أن قول الجرجاني وهو أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني هو الراجح ؛ لما يأتي :

١ ــ أنهم قد قرروا أن حركة البناء لا لعامل ، والحركة هنا لا لعامل .

٢ ــ أن سيبويه قد قرر في كثير من مواضع البناء أن الاسم بني لمخالفته أخواته ، وهنا يمكن أن تتقرر هذه العلة فيقال : إن المضاف إلى الضمائر لا يلزم حركة واحدة بل تعتوره جميع الحركات ، وقد خالف المضاف إلى ياء المتكلم أخواته من حيث لزوم الكسر ولا يفارقه في موضع .

---

(١) الخصائص ٣٥٨/٢ ، الأمالي الشجرية ١ / ٤ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٦٧/١ ، ينظر في ذلك شرح المفصل لابن يعيش ٣٢/٢ ، شرح الأشموني ٢٨٣/٢.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٨٣/٢ .

٣ ــ أن النحويين لم يسلموا كلهم بأن علل البناء تنحصر في مشابهة الاسم للحرف ، إضافة إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم لا يتأثر بعامل في التكبير والتصغير والتذكر والتأنيث بخلاف الاسم المقصور ، فمن ادعى إعرابا مقدرا في المضاف إلى ياء المتكلم فقد ادعى ما لا دليل عليه[١] .

٤ ــ كما أنه لا يمكن التسليم بخلو المضاف إلى ياء المتكلم من مناسبة الحرف ؛ لأنه شبيه بـــ(الذي) في أمرين :

أ ــ في كون آخره ياء بعد كسرة لازمة وصالحة للحذف وليست حرف إعراب .

ب ــ وفي أنه يتغير في التثنية تغيرا متيقنا وفي الجمع تغير محتملا .

و(الذي) مناسب للحرف ، ومناسب المناسب مناسب ، فاستحقاق بناء المضاف إلى ياء المتكلم بمناسبة الذي شبيه باستحقاق رَقَاشِ بمناسبة نَزَالِ[٢] .

ثانيا : الاسم المقصور[٣] : هو الاسم المعرب الذي حرف إعرابه ألف لازمة

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٨٠ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٨٠ .

(٣) ويسميه سيبويه المنقوص الكتاب ٣/٣٨٦ ، والمقصور من قولك قصرته أي حبسته ، وفي تسميته مقصورا أربعة أوجه : أحدها أنّ الإعراب قُصر فيه فيكون تقديره المقصور فيه الإعراب ثم حذف وجعل اسماً للاسم الذي هذه صفته . والثاني أنّه قُصر عن الإعراب أي حبس عن ظهور الإعراب في لفظه . والثالث أنّ صوت الألف المفردة أقصر من صوتها إذا وقعت بعدها همزة فكان صوتها محبوسا عن صوت الألف التي بعدها همزة . والرابع أنّه نقيض الممدود . اللباب في علل البناء والإعراب ١/٨٤ ، ٨٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٣٧ ، أسرار العربية ص٤٠ ، ٤١ .

كـــ(الفتى) و(العصى) ، ويجب فتح ما قبل آخره[1] ،

قال ابن هشام : " فالذي يقدر الإعراب خمسة أنواع : أحدها : ما يقدر فيه حركات الإعراب جميعها لكن الحرف الآخر منه لا يقبل الحركة لذاته وذلك الاسم المقصور وهو الذي آخره ألف لازمة نحو الفتى تقول جاء الفتى ، ورأيت الفتى ، ومررت بالفتى فتقدر في الأول ضمة وفي الثاني فتحة وفي الثالث كسرة وموجب هذا التقدير أن ذات الألف لا تقبل الحركة لذاتها"[2] .

ووجوب فتح آخره هو الذي جعله يلتبس بالمبني في أنه يلزم فتح مـــا قبـــل الألف والألف لا تقبل الحركة ، وهو ما أغرى بعض الباحثين المحدثين إلى إيجاد تقسيم جديد للكلمة من حيث الإعراب والبناء على أساس قابلية آخرها للتغيير بالحركات ، وذهب تبعا لذلك أنه لا فرق بين (عيسى وهذا) فإنـــه لا فرق بينهما في الواقع ولكن النحاة فرقوا بينهما وجعلوا (عيـــسى) معربـــا و (هذا) مبنيا ، فعيسى معرب مقدر إعرابه لوجود الألف التي يتعـــذر معهـــا الحركة وهذا الكلام ينطبق على لفظ (هذا) ، و أن الإعراب أمـــر لفظـــي ، والعلامة أمر لفظي ، فمن غير المسلم أن نقول : إنها مقـــدرة أو منويـــة أو غير ذلك من العبارات التي يرددها النحاة لأن الكلمة أو الصوت الـــذي لـــم يلفظ به أمر لا وجود له[3]

وعلى هذا فالباحث لا يرى الفرق القائم بين الكلمتين بحيث يـــرى أنهمـــا متساويتان أو أنه رآه ولكنه رأى أن هذه الفروق لا ترقى إلى أن تفرق بينهما بحيث تجعل الأولى مقدرا إعرابها والثانية مبنية ، مـــع أن الأولـــى وهـــي

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٢٩١/٢ .

(٢) شرح قطر الندى ٥٦ .

(٣) مع القواعد النحوية ص ٤١ .

(عيسى) تدل على ذات والثانية وهي (هذا) تدل على معنى ، وحق المعـــاني أن تؤدى بالحروف لا بالأسماء ، فالثاني أشبه الحرف في تأديته معناه .

ثم يطالب الباحث أن يكون هناك تقسيم آخر للكلمات يقوم على واقعية الألفاظ لا على أمور اعتبارية لا وجود لها ولا علاقة لها باللغة ، وهذا التقسيم يعتمد على قبول أواخر الكلمات للحركات أو عدم قبولها ، فقال : "فيكـــون هنـــاك كلمات تنتهي بحروف علة أصلية أو زائدة على الكلمة ، وكلمات أخـــرى لا تنتهي بها ويكون هذا هو أساس تقسيم الكلمات[1]

ويبطل قول هذا الباحث نحو : هؤلاء وأمس ومنذ ونحوها مما ليس آخـــره حرف علة ولا يتغير آخره ، فهل يعتبر هذا معربا ــ على قولـــه ــ لأنـــه صحيح الآخر أو يعتبر مبنيا ــ على قول النحاة ــ مع أنه صحيح الآخر لكنه لم يتغير آخره وثبت على حركة واحدة .

بناء على قوله يكون الاسم المنقوص نحو : قاض ، معربا تارة ومبنيا تـــارة أخرى ، معربا حين يكون منصوبا لأن الياء تنصب بالفتحة الظاهرة ، تقول : رأيت قاضيا ، ويكون مبنيا في الرفع والجر ، تقول : قـــاضٍ ، وليـــست الكسرة إعرابا للرفع أو الخفض هنا فيكون الاسم مبنيا في حالتي الرفع والجر لعدم قبوله حركة ، معربا في حالة النصب لظهور الحركة .

والذي ذهب بالأستاذ هذا المذهب أنه تبرم من علل النحاة ــ مع استقامتها ــ وأنه لم يعتبر علة للبناء ، وإنما جعله مجرد قبل الحركة أو عدم قبولها فلـــم يجعل للبناء علة مشابهة الحرف أو غيرها ، غير أن النحويين كانوا أهـــدى سبيلا وأعرف بمسالك اللغة ، ولم يغب عنهم تقدير الحركات على المقصور قال عبد القاهر الجرجاني :"اعلم أن من الكلم ما لا يظهر الإعراب فيه وذلك

---

(١) مع القواعد النحوية ص ٤٢ .

يكون بأسباب : أحدها : أن يكون آخر الكلمة حرفا لا تتسلط عليه الحركـة كالألف في العصا والرحى ؛ لأن الألف لا تحتمـل الحركـة ولـو الـتمس تحريكها لم تثبت وانقلبت همزة ألا ترى أنهم لما قصدوا تحريك الألف مـن دابة لم يصلوا على ذلك حتى قلبوها همزة فقالوا : دأبة ، وإذا كان الإعراب بالحركة وكان الألف ممتنعا منها لم يكن إلا أن يقدر الاختلاف في النيـة ، فإذا قلت : هذه عصا كان التقدير في الألف أنها بمنزلة حرف مرفوع نحـو الدال من زيد في قولك : جاءني زيدٌ ، حتى كأنك قلت هذه عصوٌ ، ثم قلبت الواو المضمومة ألفا ، وإذا قلت رأيت عصاً ومررت بعصاً كان بهذه المنزلة في كون الألف منصوبا أو مجرورا في التقدير"[1] .

على أن النحاة لم يهملوا الأمر وإنما بينوا الفرق المعـرب المقـدر إعرابـه والمبني ورأوا أن المقصور لا توجد فيه العلل الموجبة للبناء ، يقول الرضي :"إن قيل : أي فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور ، فـإن المبنـي يختلف تقديرا وذلك في أحد قسميه أعني المركب منه مـع العامـل نحـو : جاءني هؤلاء ، فهو مثل : جاءني قاض ؟

فالجواب : أن المعرب يختلف آخره تقديرا ، أي يقدر الإعراب على حرفـه الأخير ولا يظهر إما للتعذر أو للاستثقال بخلاف المبني فـإن الإعـراب لا يقدر على حرفه الأخير إذ المانع من الإعراب في جملته هو مناسبته للمبني لا في آخره نحو: أمس وهؤلاء ، وقد يكون في آخره أيضا كما في جملتـه نحو : هذا ، فلهذا يقال ــ في نحو هؤلاء ــ : إنه في محل رفع أي في موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور ــ الفتى ــ فإنه يقال : إن الرفع مقدر فـي آخره"[2].

---

(١) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ١/١٠٥ ، ١٠٦ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/ ١١٧ .

الفصل الثـــــاني
الأسماء المبنية لذاتها

ـ المبحث الأول الضمـــــــــــائر
ـ المبحث الثاني أسمـــــاء الإشـــارة
ـ المبحث الثالث الأسمـــــاء الموصولة
ـ المبحث الرابع أسمـــــاء الاستفهام
ـ المبحث الخامس أسمـــــاء الشـرط
ـ المبحث السادس أسمـــــاء الأصوات
ـ المبحث السابع أسمـــــاء الأفعـــال

المبحث الأول

الضمائر

المُضْمَرُ : اسم مفعول من أضمرته إذا أخفيته وسترته ، وإطلاقه علـــى البارز توسع ، والضمير بمعنى المضمر على حد قولهم : عقدت العمل فهو عقيد ، أي معقود ، وهو اصطلاح بصري ، أما الكوفيون فيـــسمونه كنايـــة ومكنيا ؛ لأنه ليس باسم صريح ، والكناية تقابل الصريح ، وهو الذي يقـــوم مقام الاسم الظاهر ، وهو عبارة عما دل على متكلم نحو : أنا ونحـــن ، أو مخاطب نحو : أنت وأنتما أو غائب نحو : هو وهما .

وينقسم الضمير من حيث الظهور إلى :

١ ــ بارز ٢ ــ مستتر

فأما البارز فهو ما له صورة في اللفظ ، وأما المستتر فهو ما ليس له صورة في اللفظ ، وإنما هو يقدر في الكلمة نحو قولك : محمد ضرب ، فـــإن فـــي "ضرب" ضمير مستتر يعود على محمد ، وهذا الضمير هو الفاعل ولا يمكن اعتبار محمد هو الفاعل في اللفظ ــ و إن كان هو الفاعل في المعنى ــ لأن الصناعة النحوية تقتضي لا يتقدم الفاعل على الفعل ــ و لا يمكن أن يكـــون فعل بدون فاعل .

وينقسم الضمير من حيث الاتصال إلى :

١ ــ متصل ٢ ــ منفصل

فالمتصل : هو الذي لا يبتدأ به الكلام ولا يقع بعد (إلا) نحو : الكاف فـــي : أكرم و : الياء في : أكرمني ، والهاء في : أكرمه ، ولا يقـــع بعـــد (إلا) لفظا أو معنى ــ أي محصورا بـــ (إنما)[1] .

---

(١) و أما قول الشاعر

و أما المنفصل : فهو ما يبتدأ به الكلام ويقع بعد (إلا) نحو قولك : :أنا مؤمن ، و : ما يفعل ذلك إلا أنا

علة بناء الضمير :

اتفق النحاة على وجوب البناء للضمائر ، واختلف في علة البناء :

فقيل : لمشابهتها الحرف في المعنى ؛ لأن كل مضمر مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، وهي من معاني الحروف[1] ، وذكر ابـــن مالـــك فـــي التسهيل لعلة بناء الضمير أسباب أربعة [2] :

الأول : مشابهتها الحرف في الوضع لأن أكثرها على حرف أو حرفين ثـــم حمل الباقي على الأكثر .

الثاني : مشابهتها الحرف في الافتقار ؛ لأن هذه المضمرات لا تتم دلالتهـــا على مسماها إلا بضميمه من مشاهدة أو غيرها ، قال الرضي :" وإما لشبهها بالحروف لاحتياجها إلى المفسر، أعني الحضور للمتكلم، والمخاطب، وتقدم الذكر في الغائب، كاحتياج الحرف إلى لفظ يفهم به معناه الافرادي"[3] .

واعترض بأن الافتقار لا يوجب البناء إلا إذا كان إلى جملة .

الثالث : مشابهتها الحرف في الجمود اللفظي ، فلا يتصرف في لفظه بوجـــه

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار

فضرورة ، والشاهد فيه قوله (إلاك) حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا ، حيث اضطرته ضرورة الوزن إلى ذلك ، وهو لا يسوغ عند الجمهور في سعة الكلام ، والقياس عنـــدهم أن يأتي الضمير بعد إلا منفصلا فيقال : إلا إياك .

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٣١٥/١ .

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٤١ ، شرح الكافية للرضي ٤٠١/٢ ، شرح الأشموني ١١٠/١ .

(٣) شرح الكافية ٤٠٢/٢ ، وانظر : شرح المفصل ٨٥/٣ .

من الوجوه حتى بالتصغير ولا يوصف أو يوصف به .

الرابع : الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعاني ، وهو ما عبر عنه الرضي بقوله :" وإما لعدم موجب الإعراب فيها، وذلك أن المقتضي لإعراب الأسماء: توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة ، والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني، عن الإعراب"[1] .

المبحث الثاني

أسماء الإشارة

وهي : كل اسم دل على مسمى وأشار إليه[2] أو هو ما وضع لمشار إليه[3] أي بإشارة حسية ، والمشار إليه إما مفرد أو مثنى أو جمع ، وهذا المشار إليه إما أن يكون مذكرا أو مؤنثا ، فيكون المجموع ستة (حاصل ضرب اثنين في ثلاثة) ، وكل من هذه الستة إما قريب أو بعيد في المسافة فيكون المجموع اثنى عشر (حاصل ضرب اثنين في ستة) وقد تنقسم باعتبار المخاطب بالإشارة فيكون الناتج مثل هذا ، وهذه عملية حسابية أفاضت فيها بعض الكتب[4].

فللمفرد المذكر في القرب أربعة (ذا) بألف ساكنة و(ذاء) بهمزة مكسورة بعد الألف و(ذائِه) بهاء مكسورة بعد الهمزة ، و(ذاؤُهْ)بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة .

---

(١) شرح الكافية ٤٠٢/٢ .

(٢)التصريح بمضمون التوضيح ٤٠٠/١ ، وانظر : شرح شذور الذهب ص ١٣٩ ، تعليق الفرائد ٣٠٩/٢ .

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج١ ص ١٣٨ .

(٤) انظر على سبيل المثال : التصريح بمضمون التوضيح ٤٠٠/١، ٤٠١ .

وللمفرد المؤنث عشرة : خمسة مبدوءة بالذال ، وخمسة مبدوءة بالتاء وهي (ذِي) (تِي) بكسر أولهما وسكون ثانيهما ، و(ذِهِي) و(تِهِي) باشباع الكسرة ، و(ذِه) و(تِه) باختلاس وهو اختطاف الحركة من الهاء والإسراع بها ، و(ذَهْ) و(تَهْ) بالإسكان للهاء ، و(ذَاتُ)[1] و(تَا) .

وللمثنى القريب في التذكير : (ذان) وفي التأنيث : (تان) بالألف فيهما رفعا و (ذين) و(تين) بالياء فيهما جرا ونصبا[2] .

وللجمع في التذكير والتأنيث : أُولاَء ، وهو ممدود عند الحجازيين وبها جاء القرآن الكريم نحو قوله تعالى :"كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك"[3] وهو مقصور (أولى)عند أهل نجد وقيس وربيعة وأسد[4].

---

(١) (ذاتُ) بضم التاء ، قال ابن هشام في حواشي التسهيل :"الإشارة (ذا) والتاء للتأنيث ، وهي التاء في : امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصفة . التصريح ٤٠٢/١ .

(٢) وأما نحو قوله تعالى : (إن هذان لساحران) [طه ٦٣] فإنه على التأويل ، وتأويله : إما على حذف اسم أو ضمير شأن على حد : إن بك زيد مأخوذ ، واللام داخلة على مبتدأ محذوف والأصل : إنه هذان لهما ساحران ، أو على أن (إنْ) بمعنى نعم ، وهي لا تعمل شيئا لأنها حرف تصديق فلا اسم ولا خبر ، أو على أنه على أنه جاء على لغة خثعم لأنهم لا يقلبون ألف المثنى ياء في حالتي النصب والجر ، أو على أن الألف الموجودة ألف المفرد ، وألف التثنية حذفت لاجتماع الساكنين ، وألف المفرد لا تقلب ياء ، أو على أنه جيء به على أول أحواله وهو الرفع كما في اثنان قبل التركيب ، أو على أنّ (إنّ) نافية بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) الإيجابية ، أو على أنه مبني لدلالته على معنى الإشارة . وانظر في تخريج هذه الآية ، أوضح المسالك ١٣٤/١ ، وشرح شذور الذهب ص٤٨ ، التصريح بمضمون التوضيح ٤٠٣/١ .

(٣) من الآية (٢٠) من سورة الإسراء .

(٤)التصريح بمضمون التوضيح ١ /٤٠٤ .

ويشار إلى المكان بلفظين هما (هنا) مجردة عن هاء التنبيه[1] و(ههنا) مقرونة بهاء التنبيه نحو قوله تعالى : (إنا ههنا قاعدون)[2].

ويشار إلى المكان البعيد بألفاظ نحو : (هناك) ، مجردة عن هاء التنبيه و: (هَهُنَاكَ) مقرونة بهاء التنبيه من غير اللام و(هُنَالِكَ) بضم الهاء وتخفيف النون باللام المكسورة ..

و(هَنَّا) بفتح الهاء وتشديد النون وأصلها (هَنَنَ) بثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفا لكثرة الاستعمال و(هِنَّا) وهي كالتي قبلها ، وكَسْرُ الهاء أَرْدَأُ مِنْ فَتْحِهَا .

علة بناء اسم الإشارة :

قال ابن الأنباري :" وأما هؤلاء فإنما بنيت لتضمنها معنى حرف الاشارة وإن لم ينطق به ؛ لأن الأصل في الإشارة أن تكون بالحرف كالشرط والنفي والتمني والعطف إلى غير ذلك من المعاني إلا أنهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا هؤلاء معنى حرف الإشارة فبنوها"[3] .

ذكر ابن مالك في التسهيل أن اسم الإشارة بني لتضمنه معنى الإشارة أو لشبه الحرف وضعا وافتقارا[4].

وقد تقرر أن علل البناء ترجع إلى شبه الاسم للحرف وهذا الشبه له صور منها الشبه الوضعي والشبه المعنوي والشبه الافتقاري .

فالشبه المعنوي هو أن الإشارة معنى كان حقه أن تضع العرب له حرفا ولكنهم لم يفعلوا ، وقيل : وضعت له لام العهد لأنها للإشارة إلى معهود بين

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٤١١/١ ، حاشية الصبان على الأشموني ١٤٤/١ .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة المائدة .

(٣) أسرار العربية لابن الأنباري ص٥٣ .

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص ٤١ .

المتكلم والمخاطب ، وهي حرف غايته أنه للإشارة الذهنية ، ولا فرق بينها وبين الخارجية .

والشبه الوضعي هو أن الأصل في أسماء الإشارة (ذا) للمفرد المذكر وهي موضوعة على حرفين وحمل الباقي عليها .

والشبه الافتقاري هو أنها أبدا تفتقر إلى المشار إليه فأشبهت بذلك الحرف ؛ لأن كلا منهما لا يستقل بالمفهومية .

وإنما أعربوا (هذان وهاتان) لبعدهما بالتثنية من الشبه بالحرف ، فالتثنية من خصائص الأسماء فقربتها من الأسماء ، قال ابن هشام :"إنما أعرب (هذان وهاتان) مع تضمينهما لمعنى الإشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية من خصائص الأسماء"(١).

وعلق الشيخ خالد على هذا القول في التصريح بقوله :"وهذا القول ملفق من قولين : فإن من قال بأنهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة ، ومن قال بأنهما مبنيان قال جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة ، وهو الأصح ؛ لأن شرط التثنية قبول التنكير وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف ، ففي حالة الرفع وضعا على صورة المثنى المرفوع ، وفي حالة النصب وضعا على صورة المثنى المنصوب وفي حالة الجر كذلك ،فقوله (أي ابن هشام) أولا : وإنما أعرب (هذان وهاتان) يقتضي أنهما مثنيان حقيقة كالقول الأول ، وقوله ثانيا : لمجيئهما على صورة المثنى يقتضي أنهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثاني ، وإذا جمع بين طرفي الكلام أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم أقف عليه(٢).

---

(١) أوضح المسالك لابن هشام بتحقيق محيي الدين عبد الحميد ٣١/١ .

(٢)، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٨٧ .

المبحث الثالث

الأسماء الموصولة

الاسم الموصول هو : ما افتقر إلى عائد أو خلَفه وجملةٍ صريحةٍ أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية[1]

وذكر ابن يعيش أن معنى الموصول : أن لا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم معناه اسما فإذا تم بما بعده كان حكمه كسائر الأسماء التامة يجوز أن يقع فاعلا ومفعولا ومضافا إليه ومبتدأ أو خبرا[2] .

فخرج بقيد (الأسماء) الموصول الحرفي وهو كل حرف أول مع صلته بمصدر ، وقصد من (جملة صريحة أو مؤولة) إدخال الظرف والمجرور والصفة الصريحة.

والموصول الاسمي نوعان : نص ومشترك .

الأول : نص : أي مختص بمعنى وضع له كأن يختص بالمفرد المذكر أوالمفردة المؤنثة أو المثنى المذكر أو المثنى المؤنث وهلم جرا[3] .

وهو ثمانية أسماء :

١ ــ الذي[4] وهو يستعمل للمفرد المذكر عاقلا كان أو غيره ، فتقول :

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١٨٦/١ ، شرح شذور الذهب ص١٤١ ، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٤١٧ ، شرح الأشموني على الألفية ١٤٦/١ . وقوله خلفه أي خلف العائد فقد يغني عن العائد قرينه تدل عليه أو ظاهر يقوم مقامه .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٨/٣ .

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٤٦/١ .

(٤) يكتب الذي والتي بلام واحدة لكثرة كتابتهما وإن كان الأصل كتابتهما بلامين .

جاءني زيد الذي قام أبوه ، ورأيت الثوب الذي تعرفه[1].

٢ ــ التي عبارة عن كل مؤنث من حيوان وغيره تقول : جاءتني المرأة التي تعرفها والناقة التي عندك والشجرة التي حملها طيب[2] .

٣ ــ ٤ ــ اللذان واللتان[3] : وهما مثنيا الذي والتي في الرفع و(اللذين واللتين) في حالتي النصب والجر وإطلاق المثنى عليهما جائز ، فإن الذي والتي من الأسماء التي لا يفارقها التعريف ، وما لا يفارقه التعريف لا يصح تثنيته ولا جمعه ، فالتثنية فيه إنما هي صيغة موضوعة للتثنية ؛ لأن التثنية

---

(١) (الذي) فيها أربع لغات : الذي بياء ساكنة وهو الأصل فيها (اللذ) بكسر الذال مع حذف الياء كأنهم حذفوا الياء تخفيفا إذ كانت الكسرة قبلها تدل عليها و(اللذ) بسكون الذال و(الذيّ) بتشديد الياء المكسورة للمبالغة في الصفة شرح المفصل لابن يعيش١٣\ ٩ ٣١

(٢) وفيها ست لغات ، وهي (التي) بإسكان الياء ، و(اللتِ)بكسر التاء وحذف الياء ، و(اللتْ) بسكون التاء ، و(التيّ) بتشديد الياء المكسورة ، و(التيُّ) بتشديد الياء المضمومة و(تي) بحذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة ، والألف واللام فيها زيادة لإصلاح لفظها لوصف المعارف ، وهي ثلاثة حروف مثل (الذي) اللام والتاء والياء لأنه الموجود للذي عليه اللفظ ، وذهب الكوفيون إلى أنها منقولة من (تا) الإشارية ، وأصل (تا) عندهم التاء وحدها . شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٣ .

(٣) وتشدد النون في حالة الرفع باتفاق كما في قوله تعالى :"واللذانْ يأتيانها منكم" [النساء ١٦] . قرأ ابن كثير بتشديد النون ، وأما في حالة النصب فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون وهو الصحيح . شرح الأشموني ١٤٨/١ ، والنون المزيدة في النون المشددة ، قال الفارسي : هي الثانية لئلا يلزم الفصل بين ألف التثنية ونونها ، وقال أبو حيان : هي الأولى لئلا يكثر العمل بإسكان الأولى وإدغامها . ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٤٧/١ . وبَلْحَرِثُ بن كعب أجمعون وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان في حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد . التصريح بمضمون التوضيح تح بحيري ٤٢٢/١ .

إنما تكون في النكرات نحو : رجل ورجلان ، وأما نحو : زيد وزيدان فلم يُثَنَّ إلا بعد سلبه ما كان فيه من تعريف العلمية حتى صار شائعا كرجل وفرس وإنما كان ذلك من قِبَلِ أن المعرفة لا يصح تثنيتها ، لأن حد المعرفة ما خص الواحد من جنسه ولم يشع في أمته ، فإذا ثني فقد شورك في اسمه وخرج عن أن يكون معرفة ، وإذا ثبت أن المعرفة لا تصح تثنيتها مع بقاء تعرفها فما لا يصح تنكيره لا يصح تثنيته[1].

وعلى هذا فاللغات الواردة فيهما هي: اللَّذانِ ، اللتانِ بالنون المكسورة الخفيفة ، واللذانّ واللتانّ بالنون الثقيلة المشددة المكسورة ، اللَّذَا اللَّتَا بحذف النون ، ذَانِ وتَانِ بحذف (ال) .

٥ ــ ٦ ــ الذين الألي : الذين بالياء : في الرفع والنصب والجر ، لا يختلف لأنه مبني كالواحد ، وبعض العرب وهم هذيل أو عقيل[2] يقول : الذون ، بالواو في الرفع والنصب والجر يجعله كالتثنية نحو قول الشاعر[3] :

نحن الذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٤١ .

(٢) شرح الأشموني ١٤٩/١ ، التصريح بمضمون التوضيح ٤٢٦/١ .

(٣) البيتان من مشطور الرجز ، وهما لرجل من بني عقيل جاهلي وكذا قاله أبو زيد وابن الأعرابي وقيل : قاله رؤبة بن العجاج وهما في ملحق ديوانه ص١٧٢ ، وقال الصغاني : قالته ليلى الأخيلية في قتل دهر الجحفي ، وقوله نحن مبتدأ وخبره الذون صبحوا ، وفيه الشاهد فإنه أجراه مجرى جمع المذكر السالم ، حيث رفعه بالواو في حالة الرفع وهذه لغة هذيل وقيل لغة بني عقيل ، ، والملحاح : بكسر الميم من ألح السحاب إذا دام مطره ، وألح السائل إذا ألح في السؤال وأراد غارة شديدة لازمة . شواهد العيني ١٤٩/١ ، ١٥٠ ، وهما في : مغني اللبيب ٤١٠/٢ ، شرح ابن عقيل ١٣٧/١ ، شرح الأشموني ١٤٩/١

الألي : بمعنى اللذين فهو جمع الذي من غير لفظه وهو بوزن الحُطَم واللُبَد ويستعمل مقصورا وقد يمد ، قال الشاعر[١] :

وتبلى الألي يستلئمون على الألي تراهن يوم الروع كالحدا القبل

واستعمل ممدودا كما في قول الشاعر[٢] :

أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الأُلاَءِ كَأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أَجَادَ القَيْنُ يَوْمًا صِقَالَهَا

والكثير استعماله في جمع من يعقل ويستعمل في غيره قليلا وقد يستعمل جمعا للتي كما سبق .

وأما اللاء فهو بمعنى الذي نحو : جاء اللاء فعل ، أي الذي ، ويجمع اللاء جمع سلامة كما فعلوا بالذي فقالوا : اللاءون ، في الرفع واللائين : في الجر والنصب[٣].

٧ ــ ٨ ــ اللات واللاء :

بحذف الياء وإثباتها في (اللاتي واللائي) جمع التي ، ذكر ابن يعيش (اللائي واللاتي) بإثبات الياء وسكت عن حذفها[٤] ، ومن ذلك قوله تعالى :"واللائي

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي ، قوله (الألي يستلئمون) ، أي : يلبسون للأمة وهي الدرع ، وفيه الشاهد حيث أطلق الألي على الذين ، وفي قوله (على الألـــي) أيضا حيث أطلقه على اللاتي ؛ لأن المعنى على الخيول اللاتي تراهن يوم بفتح الراء أي : يوم الحرب ، الحدا جمع حداة وهو الطائر المعروف والقبل بضم القاف وسكون الموحدة وهي التي في أعينها قَبَل بفتحتين وهو الحور . شواهد العيني ١٤٨/١ .

(٢) البيت من الطويل ، قاله كثير بن عبد الرحمن الشاعر المشهور والشاهد فيه قوله (الألاء) ، فإنها موصولة بمعنى الذي والذين للجمع المذكر ولهذا وصف بها المذكر . وهو في ديوانه ص٨٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٩٥/١ ، التصريح ٤٢٥/١ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٣ حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٥٠/٠ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٣.

يئسن من المحيض من نسائكم"[1] ، وقوله تعالى :"اللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم"[2] .

وتجمع على (الأُلَي واللَّوَاتِي واللَّوَائِي) بإثبات الياء وحذفها على (اللواء) ممدودا ومقصورا وعلى (اللوا) بالقصر و(اللآت) مبنيا على الكسرة أي معربا بالحركات إعراب (أولات) ، وليست هذه بجموع حقيقية ، وإنما هي أسماء جموع[3].

وعلى أنها تجمع على (الأُلَي) تكون (الألي) مشتركة بين جمع (الذي والتي) ، وقول ابن يعيش: (اللواتي واللوائي) جمع للتي غير دقيق فالصحيح أنهما جمعان لـــ(اللائي واللاتي)كـــ(الهادي والوادي) و(اللآت) جمع اللائي[4] ، وخلاصة القول أنه يقال : (اللوائي) بالمد وإثبات الياء ، و(اللَّوَاءِ) بالمد وحذف الياء ، و(اللَّوَا) بالقصر وحذف الياء ، و(اللاءات) بألفين بينهما همزة[5] .

وقد يأتي (اللاء) جمعا للذي قليلا كما في (الألي) جمعا للتي ومن هذا [6]:

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنَا اللاَّءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورَا

---

(١) من الآية ٤ من سورة الطلاق .

(٢) من الآية ١٥ من سورة النساء .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٣، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٥٠/١ .

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٥٠/١ .

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٥٠/١ .

(٦) البيت من الوافر وهو لرجل من بني سليم وهو من الوافر وهو في : أمالي الشجري ٣٠٨/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٩٤/١ ، شرح ابن عقيل ١٣٨/١ ، والشاهد فيه قوله (اللاء) صفة لـــ(آباؤنا) ، حيث أطلق (اللاء) على جماعة المذكر موضع (الذين) والأكثر كونها لجمع المؤنث نحو قوله تعالى : (واللاء يئسن) وحذف منه الياء أيضا إذ أصله (اللائي).

القسم الثاني : اسم الموصول المشترك :

اسم الموصول المشترك هو ما صلح أن يستعمل للمذكر والمؤنث على السواء وكذلك المفرد والمثنى والمجموع وهو ستة : (مَنْ) ، (ما) ، (ال) ، (ذو) ، (ذا) (أي) .

١ ــ مَنْ :

تكون (مَنْ) بمعنى الذي إلا أنها لا تستعمل إلا للعاقل[١] نحو قوله تعالى :"ومن عنده علم الكتاب"[٢] ، كما أنها لا توصف ولا يوصف بها ، وتكون (مَنْ) بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا أو مثنى أو مجموعا ، والأكثر في ضميرها اعتبارا للفظ أي لإفراد في نحو قوله تعالى :"مِنْهُم مَّنْ أُرْسَلْنَا عَلَيْهِ

---

(١) وقد ورد استعمالها في غير العاقل لأغراض منها :

أ ــ التشبيه بالعاقل ، أي أن ينزل غير العاقل منزلة العاقل كما في قول العباس بن أحنف (من الطويل) :

أَسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

والشاهد فيه قوله : (من يعير) حيث أطلق (من) على غير العاقل لأنه كان ينادي سرب القطا كما ينادي العاقل وطلب منها اعارة الجناح لأجل للطيران نحو محبوبته .

ب ــ من باب التغليب أي تغليب من يعقل على ما لا يعقل في اختلاط نحو قوله تعالى :"وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً" [الرعد ١٥] .

جـ ــ اقتران ما لا يعقل بمن يعقل في عموم فُصِّل بـــ(مِن) نحو قوله تعالى :"وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ" [النور ٤٥] لاقترانه بالعاقل في كل دابة .

قال ابن مالك :"وزعم محمد بن المستنير الملقب قطربا أن (مَنْ) تقع على ما لا يعقل دون اشتراط يصحح ذلك ، وجعل من ذلك قوله تعالى :"ومن لستم له برازقين" ، وهذا القول غير مرضي ؛ إذ لا دليل عليه ولا محوج إليه". شرح التسهيل ٢١٦/١ .

(٢) من الآية ٤٣ من سورة الرعد .

حَاصِباً وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ الأَرْضَ"[1] ، وقوله تعالى : "مَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ للهِ وَرَسُولِه"[2] ويجوز اعتبار المعنى أي الجمع نحو قوله تعالى :"وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ"[3] ، ومنه قول الشاعر[4] :

تعش فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان

٢ ـ ما :

فإنها في أصل وضعها لما لا يعقل[5] نحو قوله تعالى :"ما عندكم ينفد"[6] ، وهي بمعنى الذي أي : الذي عندكم ينفد ، وتستعمل لأنواع من يعقل ، قال ابن عصفور :"وأما (ما) فإنها تقع على ما لا يعقل وعلى أنواع من يعقل"[7] .

---

(١) من الآية ٤٠ من سورة العنكبوت .

(٢) من الآية ٣١ من سورة الأحزاب .

(٣) من الآية ٤٢ من سورة يونس .

(٤) من الطويل وهو للفرزدق من قصيدة يخاطب بها الذئب الذي أتاه وهو نازل في بعض أسفاره وكان قد أوقد نارا فرمى إليه من زاده ، وقال له (تعش) ثم بعد ذلك لا ينبغي أن يخون واحد منا صاحبه حتى نكون مثل الرجلين يصطحبان والشاهد فيه قوله : (مثل من) حيث راعى معنى من في قوله يصطحبان بالتثنية والبيت عند سيبويه (تعال) بدل (تعش) .

(٥) وجعل ابن مالك مجيء (ما) لما لا يعقل هو الغالب الكثير احترازا من نحو قوله تعالى :"ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي" ومن قول العرب : سبحان ما سخركن لنا . شرح التسهيل لابن مالك ٢١٧/١، شرح الأشموني على الألفية ١٥٣/١ ، ١٥٤ . ويمكن أن يكون هذا من المبهم أمره فتكون ما على بابها ، وهو الأولى .

(٦) من الآية ٩٦ من سورة النمل .

(٧) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٧٣/١ ، التصريح بمضمون التوضيح ٤٣٤/١ .

وعبر عن ذلك الفارسي وابن مالك بصفات من يعقل[1] ومثالهما قوله تعالى :" فانكحوا ما طاب لكم"[2]

وقد تستعمل (ما) للمبهم أمره من الأشخاص كقولك : رأيت شبحا ، لا تدري أبشرٌ هو أم مدر ، ونحو : انظر إلى ما ظهر ، وكذلك لو علمت إنسانيته ولم تدر أذكر هو أم أنثى[3] ، نحو قوله تعالى : "إني نذرت لك ما في بطني محررا"[4] .

٣ ــ ال :

تستعمل (ال) للعاقل وغيره ، والقول بأنها اسم موصول ، هو قول الجمهور ، وذهب المازني ــ في أحد قوليه ــ إلى أنها حرف موصول ، وذهب أبو الحسن الأخفش والمازني ــ في ثاني قوليه ــ إلى أنها حرف تعريف

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢١٧/١ ، التصريح بمضمون التوضيح ٤٣٤/١ .

(٢) من الآية ٣ من سورة النساء . قال ابن عطية :"وقال (ما) ولم يقل (مَنْ) ؛ لأنه لم يرد تعيين من يعقل ، وإنما أراد النوع الذي هو الطيب من جهة التحليل" المحرر الوجيز ٧/٢. وقال الزمخشري :"وقيل : (ما) ذهاباً إلى الصفة . ولأن الإناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء : ومنه قوله تعالى : { أَوْ مَا مَلَكَتْ أيمانكم }" الكشاف ٤٩٦/١ . قال أبو حيان :" وقرأ الجمهور : ما طاب . فقيل : ما بمعنى من ، وهذا مذهب من يجوز وقوع ما على آحاد العقلاء ، وهو مذهب مرجوح . وقيل : عبر بما عن النساء ، لأن إناث العقلاء لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء . وقيل : ما واقعة على النوع ، أي : فانكحوا النوع الذي طاب لكم من النساء ، وهذا قول أصحابنا أنّ ما تقع على أنواع من يعقل". البحر المحيط ١٧٠/٣ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢١٧/١ ، التصريح بمضمون التوضيح ٤٣٥/١ .

(٤) من الآية ٣٥ من سورة آل عمران .

والضمير يعود على موصوف محذوف[1] .

وحجتهما أن العوامل تتخطاها نحو : جاء الضارب ، كما تتخطاها مع الجامد نحو : جاء الرجل ، وهي مع الجامد معرفة باتفاق فتكون مع المشتق كذلك[2]

ورد الأول بأنها لا تؤول بالمصدر ، وأن الضمير يعود عليها في نحو قولهم : قد أفلح المتقي ربه ، والضمير لا يعود إلا على الأسماء ، ورد الثاني بأن لحذف الموصوف مظاناً لا يحذف في غيرها إلا لضرورة ، وهذا ليس منها[3].

والصحيح رأي الجمهور وأنها اسم موصول بأدلة :

الأول : عود الضمير عليها في نحو : أفلح المتقي ربه .

الثاني : استحسان خلو الصفة معها من الموصوف نحو :جاء المسافر .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٠/١ ، التصريح بمضمون التوضيح ٤٤١/١ ، ٤٤٢ ، شرح الأشموني ١٥٦/١ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٤٤٢/١ ، ونفى ابن هشام في المغني أن تكون (ال) على الصفة المشبه موصول ، قال :"وليس بشيء ، لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق . مغني اللبيب لابن هشام ٤٧/١.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٤٤١/١ ، شرح الأشموني ١٥٦/١ . وضعفه ابن مالك من وجهين : أحدهما : أن لو جاز حذف الموصوف معرفا لجاز حذفه منكرا إذ لا فرق بين تقدير الموصوف معرفا وتقديره منكرا بل ذلك مع التنكير أولى لأن حذف المنكر أكثر من حذف المعرف . الثاني : أن الألف واللام لو كانت المعرفة لكان لحاقها اسم الفاعل قادحا في صحة عمله مع كونه بمعنى الحال والاستقبال ، والألف واللام توجب صحة عمله وإن كان ماضي المعنى فعلم أنها غير المعرفة وأنها موصولة بالصفة لأن الصفة بذلك يجب تأولها بفعل ليكون في حكم الجملة المصرح بجزأيها . شرح التسهيل ٢٠٠/١ .

الثالث : إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي .

الرابع : استدل ابن بَرهان على موصوليتها بدخولها على الفعل قال ابن مالك :"واستدلاله قوي ؛ لأن حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس في اختصاصه بالفعل"[1] ، ودخولها على الفعل في نحو[2] :

ما أنت بالحكم الترضي حكومته ولا الأصيل ولا ذي والجدل

، فـــ(ال) الموصول هو الذي صلته اسم فاعل واسم مفعول ، نحو قوله تعالى :"إن المصدقين والمصدقات"[3] ، أما (ال) الداخلة على الصفة المشبهة فإنها حرف تعريف على الأرجح[4].

٤ ــ أي :

تستعمل (أي) للعاقل وغيره وهي اسم موصول خلافا لثعلب[5] ، فإنها لا تستعمل عنده إلا شرطا أو استفهاما واحتج بأنه لم يسمع : أيهم هو فاضل

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠١/١ ، ٢٠٢ ، شرح الأشموني ١٥٦/١ ، ١٥٧ .

(٢) من البسيط ، وهو الفرزدق ، والشاهد فيه (الترضي) حيث دخلت (ال) على الفعل المضارع فدل ذلك على أن (ال) اسم موصول إذ لو كانت حرف تعريف لم يجز دخولها على الفعل لأن (ال) المعرفة خاصة بالدخول على الأسماء .

(٣) من الآية ١٨ من سورة الحديد .

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٥٦/١ ، وتردد ابن مالك في (ال) الداخلة على الصفة المشبهة فجعلها أولا حرف تعريف حيث قال ــ شرح التسهيل ٤١/١ ــ :"فالمُعَرِّفة كقوله تعالى : مثل الفريقين كالأعمى والأصم" ، ثم ذكر أنها موصولة حيث قال ــ شرح التسهيل ٢٠١/١ ــ :"وعنيت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين".

(٥) هو العباس أحمد بن يحيى توفي سنة ٢٩١هـ ، وانظر رأيه في : التصريح بمضمون التوضيح ٤٣٥/١ ، شرح الأشموني ١٥٦/١ .

جاءني ، ويرده قوله[1] :

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالك فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

فـ(أيهم) مبنية في هذا البيت على الضم ، وغير الموصولة لا تبنى ، وإذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة وهي الملازمة للإضافة لفظا أو تقديرا[2].

وتكون بلفظ واحد من الإفراد والتذكير وفروعهما مثل (ما) ، وقيل : إذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء ، وحكى الكسائي أن أهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها[3] ، فيقال : أيَّان وأيَّتَان وأيُّون وأيَّات ، بالإعراب في جميع الأحوال إعراب المثنى والجمع[4] .

أي بين الإعراب والبناء :

ذهب الخليل ويونس والأخفش والزجاج والكوفيون إلى أنها معربة مطلقا سواء أضيفت أم لم تضف ، ذكر صدر جملتها أو حذف ، يقول سيبويه :"سألت الخليل ــ رحمه الله ــ عن قولهم : اضربْ أيُّهم أفضلُ ؟ فقال : القياس النصب ، كما تقول : اضرب الذي أفضل ؛ لأن (أيًّا) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي)"[5] .

---

(١) البيت من المتقارب وهو لغسان بن وعلة وهو في شرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٨/١ ، توضيح المقاصد ٢٤٤/١ ، التصريح بمضمون التوضيح ٤٣٥/١ .

(٢)التصريح ٤٣٦/١ .

(٣) شرح الأشموني ١٦٥/١ ، ١٦٦ .

(٤) المقرب ٥٩/١ ، التصريح ٤٣٨/١ ، حاشية الصبان على الأشموني ١٦٦/١ .

(٥) الكتاب سيبويه ٣٩٨/٢ .

وما ورد عنهم مما يوهم البناء جعله الخليل محكيا بقول مقدر[1] وحكم يونس بتعليق الفعل قبلها[2] ، قال سيبويه :"وزعم الخليل أن (أيُّهم) إنما وقع في : اضربْ أيُّهم أفضلُ ، على أنه حكاية كأنه قال : اضرب الذي يقال له أيهم أفضل ، ..... ، وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك : أشهد إنك لرسول الله"[3].

واحتج عليهما ابن مالك بقول الشاعر :

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

حيث جاء (أيهم) مبنيا على الضم ووجه الاستشهاد أن حروف الجر لا تعلق وأنه لا يضمر قول بين حرف ومعموله ، وإذا ثبت هذا ثبت أنه مبني .

وذهب سيبويه إلى أن لها حالين حال بناء وحال إعراب وأنها تبنى على الضم إذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا ، نحو قوله تعالى :"أيهم أشد" بالبناء على الضم تشبيها بالغايات ، إذ كان سبب بنائها حذف شيء[4] ، قال سيبويه :"وأرى قولهم :اضربْ أيُّهم أفضلُ ، على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسةَ عشرَ وبمنزلة الفتحة في الآنَ حين قالوا : منَ الآنَ إلى غدٍ ، ففعلوا ذلك بـــ(أيهم) حين جاء مجيئا لم تجئ أخواته عليه إلا قليلا واستعمل استعمالا لم تستعمله أخواته إلا ضعيفا ، وذلك أنه لا يكاد عربي

---

(١) رد سيبويه رأي الخليل بقوله :"وتفسير الخليل ـــ رحمه الله ـــ ذلك الأول بعيد ، إنما يجوز في شعر أو في اضطرار ، ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول : اضربِ الفاسقُ الخبيثُ تريد الذي يقال له الفاسقُ الخبيثُ" . الكتاب ٤٠١/٢ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٨/١ ، التصريح بمضمون التوضيح ٤٣٩/١ .

(٣) الكتاب سيبويه ٣٩٩/٢ ، ٤٠٠ .

(٤) شرح التصريح ٤٣٨/١ .

يقول : الذي أفضل فاضرب ، واضرب مَنْ أفضلُ حتى يُدخل هو ،....، فلما كانت أخواته مفارقةً له لا تستعمل كما يستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلا"[1] .

ويشرح ابن مالك رأي سيبويه فيرى أن أيا الموصولة خالفت أخواتها من الأسماء الموصولة بإضافتها غير أنها لا تضاف إلا إلى معرفة فوافقت في المعنى بعضا دون كل[2] ، فضعف بذلك موجب إعرابها ، فجعل لها حالان حال بناء وحال إعراب ، وكان أولى أحوالها بالبناء الحال التي يحذف فيها شطر صلتها ؛ لأن حذف شطر صلتها لم يستحسن فيها ولا في غيرها إلا لتنزيل ما تضاف إليه منزلته ، وذلك يستلزم تنزلها منزلة غير مضاف لفظا ولا نية ، وإنما أعربت (أي) لإضافتها ، فإذا صارت في تقدير ما لم يضف ضعف سبب إعرابها فبنيت غالبا فإن حذف ما تضاف إليه أعربت على كل حال ؛ لأن ذلك يبدي تمكنها في الإضافة لاستغنائها بمعناها عن لفظها وإلحاق التنوين بها عوضا فأشبهت بذلك (كلاً) ، فإن (كلاً) يحذف ما يضاف

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٠ .

(٢) أي الاستفهامية والشرطية إذا أضيفت إلى نكرة وافقت في المعنى (كُلاً) ، وإن أضيفت إلى معرفة وافقت في المعنى (بعضًا) ، بخلاف الموصولة فلا تضاف إلا إلى معرفة فوافقت بعضا دون كل . شرح التسهيل ١/٢٠٨ . وقد أجاز ابن عصفور إضافتها إلى النكرة وتبعه ابن الضائع وجعلا من ذلك قوله تعالى :"وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ"[الشعراء ٢٢٧] ، فأي عندهما في هذه الآية موصولة و(يعلم) بمعنى يعرف والتقدير : وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه ، والجمهور على أنها استفهامية وأنها في محل نصب بـــ(يعلم) و(يعلم) على بابه ، وهو معلق عن العمل للاستفهام والتقدير : وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أي انقلاب شرح الأشموني ١/١٦٧ ، التصريح بمضمون التوضيح ١/٤٣٦ .

إليه كثيرا ويجاء بالتنوين عوضا منه[١]

وقال الزجاج : ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما فإنهم يسلم أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت[٢] .

وزعم ابن الطراوة أن (أيهم) مقطوعة عن الإضافة وأن ذلك علة بنائها ، وأن هم : مبتدأ وأشد : خبر ، ورد بأن الضمير ورد في رسم المصحف مرسوما وبإجماع النحويين على أنها إذا قطعت عن الإضافة أعربت[٣] .

ومما هو جدير بالتنبيه أن البناء في هذه الحالة ليس بلازم ، وإنما هو أحق من الإعراب ، ومن شواهد الإعراب ما ذكره سيبويه إذ يقول :"وحدثنا هارون أن ناساً وهم الكوفيون يقرءونها :"ثم لننزعن من كل شيعة أيَّهم أشد على الحمن عتيا" بنصب أيهم ، وهي لغة جيدة نصبوها كما جروها حين قالوا : أمرر على أيِّهم أفضل[٤].

٥ ــ ذو :

وهي خاصة بِطَيِّء ، والمشهور عنهم بناؤها على سكون الـــواو[٥] ، وهـــي للعاقل وغيره ، قولهم : (على سكون الواو) يقتضي أنه إذا أعربت حركـــت

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٨/١ .

(٢) معاني القرآن للزجاج ٣٣٩/٣ ، ٣٤٠ ، شرح التصريح ١٣٦/١ .

(٣) شرح الأشموني بحاشية الصبان ٩١/١ .

(٤) الكتاب سيبويه ٣٩٩/١ ، وانظر التصريح ٤٤٠/١ . ويشرح سيبويه وجه النصب فيقول :"وأما الذين نصبوا فقاسوه وقالوا : هو بمنزلة قولنا اضرب الذين أفضل إذا أثرنا أن نتكلم به ، وهذا لا يرفعه أحد" الكتاب ٤٠١/٢ .

(٥) التصريح ٤٤٣/١ ، شرح الأشموني ١٥٨/١ .

الواو وإنما ما روي من إعرابها كان بقلب الواو الساكنة ، قال الشاعر[1] :

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُم فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

وبعضهم كان يعربها إعراب (ذي) بمعنى (صاحب) وقد روي البيت :

فَحَسْبِي مِنْ ذُي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

والمشهور عنهم إفرادها وإن وقعت على مثنى أو جمع وتذكيرها وإن وقعت على مؤنث ، نحو قول الشاعر[2] :

فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

ونقل عن ابن السراج والهروي وابن عصفور أنها تؤنث وتثنى وتجمع[3] فتقول في المذكر : ذو قام ، وفي المؤنث : ذات قامت ، وفي مثنى المذكر : ذوا قاما ، وفي مثنى المؤنث : ذواتا قامتا ، وفي جمع المذكر : ذوو قاموا ،

---

(١) البيت من الطويل قاله منظور بن سحيم الفقعسي وهو في شرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٩٩/١ ، مغني اللبيب ١١٠/٢ ، التصريح ٢١٨/٢ ، والشاهد فيه قوله : (ذو) استعمالها بمعنى الذي ، وجاءت مبنية على الواو الساكنة مع أنها قبلها حرف جر ، وقد ذكر صاحب التصريح أن أبا الفتح عثمان بن جني رواه في كتابه المحتسب بالياء من (ذي) ، ولم أجده فيه ، وهو مشكل فإن سبب البناء قائم ولم يعارضه معارض .

(٢) البيت من الوافر وهو لسنان بن الفحل الطائي ، وهو في شرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٩٩/١ ، التصريح ٤٤٣/١ ، شرح الأشموني ١٥٨/١ ، والشاهد فيه قوله : (ذو حفرت) فإن (ذو) فيه موصولة وأطلقه على المؤنث وهو البئر وتسمى (ذو) هذه (ذو)الطائية فإن طيئا يقولون : هذا ذو قال ذاك ، ورأيت ذو قال ذاك ، ومررت بذو قال ذاك ، فيستعملونه للمذكر والمؤنث جميعا . شواهد العيني ١٥٨/١ .

(٣) شرح الأشموني ١٥٩/١ .

وفي جمع المؤنث : ذوات قمن .

وحكى ابن السراج وابن عصفور وابن مالك[1] عن بعض طيء ذاتُ للمفردة وذَوَاتُ لجمعها مضمومتين بمعنى : التي واللاتي ، كما نقل عن الفراء قوله :"سمعنا أعرابيا من طيء يسأل ويقول : بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله بها ، وحكي في (ذات وذوات) إعرابُهما بالحركات إعرابَ (ذَاتٍ وذَوَاتٍ) بمعنى صاحبةٍ وصاحباتٍ ، وإذا أُعْرِبَا نُوِّنَا لعدم الإضافة[2].

٦ ــ ذا :

تكون (ذا) موصولة بثلاثة شروط :

الأول : أن تكون ملغاة ، وإلغاؤها على وجهين ، أحدهما حكمي وهو تقديرها مركبة مع (ما) في نحو : ماذا صنعت ؟ فيصيرا اسما واحدا من أسماء الاستفهام في محل نصب على المفعولية المقدمة بـــ(صنعت) ، والوجه الثاني : الإلغاء الحقيقي وهو تقديرها زائدة بين (ما) ومدخولها ، فكأنك قلت : ما صنعت ؟ وهذا جائز عند الكوفيين وابن مالك[3] ، والبصريون لا يجيزون

---

(١) الأصول لابن السراج ٢٦٢/٢ ، المقرب لابن عصفور ٥٧/١ ، تسهيل الفوائد ١٩٣/١ ، وانظر : التصريح بمضمون التوضيح ٤٤٥/١ ، شرح الأشموني ١٥٨/١ .

(٢) تسهيل الفوائد لابن مالك ١٩٥/١ ، ١٩٦ ، ارتشاف الضرب ٥٢٧/١ ، أوضح المسالك لابن هشام ١٥٧/١ ، التصريح بمضمون التوضيح ٤٤٦/١ . وبالتنوين تقول : جاءتني ذاتٌ قامت ، ورأيت ذاتًا قامت ، ومررت بذاتٍ قامت بالحركات الثلاث مع التنوين ، وتقول : جاءتني ذواتٌ قُمْن ، ورأيت ذواتٍ قمن ، ومررت بذواتٍ قمن . على حد إعراب المجموع بالألف والتاء . وحكى أبو حيان إعرابها إعراب (ذوات) بمعنى صواحب ، قال أبو حيان : وهو نقل غريب . ارتشاف الضرب ٥٢٨/١ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١٩٦/١ .

زيادة الأسماء[1] .

الثاني : أن يتقدمها استفهام بـــ(ما) اتفاقا من البصريين والكوفيين أو بـــ(مَنْ) على الأصح[2] ؛ لأن كلا منهما للاستفهام ، وحجة المانعين أن **(ما) تقارن (ذا)** لما فيها من الإبهام بخلاف (من) فإنها لمن يعقل فلا إبهام فيها فلا مجانسة بينهما ، والحق أنها علة ضعيفة ، لأن (ما) مختصة أيضا بما لا يعقل[3].

الثالث : أن لا تكون (ذا) مشارا بها نحو : ماذا التواني ؟ و: من ذا الذاهب ؟ لأنها دخلت على المفرد والمفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير (ال) ، فهي (ذا) الإشارية ، والفرق بين (ذا) الملغاة وغير الملغاة يظهر أثره عند البدل منهما وفي الجواب ، فتقول عند جعلك (ذا) اسم موصول : ماذا صنعت خيرٌ أم شرٌّ؟ بالرفع على البدلية من (ما) لأنه مبتدأ و(ذا) وصلته خبر ، ونحو قول الشاعر[4]:

أَلاَ تَسْأَلاَنِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ

وأما إذا جعلا اسما واحدا نحو : ماذا صنعت خيرا أم شرا ؟ ومَنْ ذا أكرمت

---

(١) شرح التصريح ١٣٨/١ ، ١٣٩ .

(٢) صححه ابن هشام في مغني اللبيب ٣٢٧/١ .

(٣)التصريح بمضمون التوضيح ٤٥٠/١ ، شرح الأشموني ١٥٩/١ .

(٤) البيت من الطويل وهو للبيد بن أبي ربيعة العامري ، وهو في الكتاب ٤٠٥/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٩٧/١ ، مغني اللبيب ٣٠٠/١/١ ، التصريح ٤٥١/١ ، شرح الأشموني ١٥٩/١ ، والشاهد فيه قوله : (ماذا يحاول؟) فإن (ذا) بمعنى الذي والجملة بعده صلتها، وذلك لأن تقدمها استفهام بـــ(ما) وهذا باتفاق ، ومعنى يحاول : يطلب ، والعائد فيه محذوف أي : يحاوله . شواهد العيني ١٥٩/١ .

أزيدا أم عمرا ؟ بالنصب على البدلية من (ماذا) و(مَنْ ذا) ؛ لأنه منصوب بالمفعولية مقدما ، وكذا يكون الحال في الجواب ، نحو قوله تعالى :"وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ العَفْوَ"[1] ، قرأ أبو عمرو برفع (العفو) على جعل (ذا) موصولا ، والباقون بالنصب على جعلها ملغاة[2] .

والبصريون يشترطون لجعل (ذا) موصولة أن تتقدم (ما) أو (من) الاستفهاميتان ، فإن لم تتقدما لم يجز أن تكون موصولة ، وأجاز الكوفيين جعلها موصولا بغير تقدمها مستشهدين بقول الشاعر[3] :

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

صلة الموصول :

والموصولات كلها بنوعيها (النص والمشترك) تفتقر إلى صلة[4] ، وهذه

---

(١) من الآية ٢١٩ من سورة البقرة .

(٢) السبعة في القراءات ص١٨٣ .

(٣) من الطويل ، قاله يزيد بن مفزع الحميري ، والشاهد فيه قوله : (وهذا تحملين) فإنها بمعنى (الذي) على رأي الكوفيين فقالوا : إنها هنا موصولة ، وقال البصريون هو اسم إشارة فلا يقع موصولا و(تملين) حال ، والتقدير : وهذا طليق محمولا ، وعلى قولهم هذا مبتدأ، وطليق خبره ، وتحملين صلة الموصول والعائد محذوف ، أي : والذي تحملينه طليق أي مطلق من الحبس . شواهد العيني ١/١٦٠ .

(٤) يجوز حذف الصلة إذا دل عليها دليل أو قُصد الإبهام ولم تكن صلة لـــ(ال) ، نحو قول عبيد بن الأبرص (من الكامل) :

نَحْنُ الأُلَى ، فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

أي : نحن الألي عرفوا بالشجاعة ، والشاهد فيه قوله : (الألي) وهو بمعنى الذين وصلتها محذوفة لدلالة قوله : فاجمع جموعك ولابد من صلة لفظا وتقديرا ، وقال أبو عبيد : الذين ههنا لا صلة لها . أما قصد الإبهام فنحو قولهم : بعد اللَّتَيَّا والَّتِي ، ، أي بعد الخطة التي من فظاعة شأنها كيتَ وكيتَ ، وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغا تَقَاصَرَت

الصلة هي تجعل الاسم الموصول تاما يقع فاعلا ومفعولا ، وما يقع صلة نوعان : جملة ، وشبه جملة .

فأما الجملة : فلابد أن تشتمل على ضمير يعود على اسم الموصول ، ويطابقه في النوع والعدد ، ولا تكون الصلة جملة إنشائية ولا جملة طلبية[1] ؛ لأنهما لا تكونان معهودتين عند المخاطب ، فلا يكون لها صورة ذهنية عند المخاطب ، ولذلك لا يجوز الوصل بالتعجب نحو : جاء الذي ما أحسنه ؛ لما فيه من الإبهام المنافي للبيان ، ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاما قبلها فلا يقال : جاء الذي لكنه قائم ؛ لأن فيه استعمال (لكنّ) من غير تقدم مستدرك ، وكذلك (حتى) نحو : جاء الذي حتى أبوه قائم[2].

وأما شبه الجملة فهو ثلاثة أشياء :

الأول والثاني : الظرف المكاني والجر والمجرور التامان ، والمراد بالتأمين فيهما : ما يفهم لمجرد الذكر ما يتعلق به نحو :جاء الذي عندك ، ونحو : جاء الذي في الدار ، ويتعلق الظرف والجار والمجرور بمحذوف تقديره

العبارة عن كنهه ، وهو مثل يضرب في الهول والفظاعة والأصل فيه أن رجل من جريس تزوج امرأة قصيرة فقاسى منها الشدائد ، وكان يعبر عنها بالتصغير فتزوج امرأة طويلة فقاسى منها ضعف ما قاسى من القصيرة فطلقها وقال : بعد اللُّتَيَّا والَّتِي لا أتزوج أبدا ، فجرى ذلك على الداهية . مجمع الأمثال ٩٢/١ ، برقم ٤٤٠ ، انظر : التصريح ٤٦٦/١، شرح الأشموني ١٧٤/١ .

(١) وأجاز الكسائي الوصل بالأمر والنهي ، وأجاز المازني الوصل بالدعاء بما في لفظه الخبر نحو : جاء الذي يغفر الله له ، وصاحب الإفصاح أجاز الوصل بـــ(نعم وبئس) ، وأجاز ابن هشام الضرير الوصل بليت ولعل وعسى . شرح التصريح ٤٦١/١ .

(٢) التصريح ٤٦٠/١ .

استقر وجوبا[1] ، والظاهر من ذلك أن مُتعلق التامّين أبدا عام ومتعلق الناقصين أبدا خاص[2] .

الثالث : الصفة الصريحة ، والمقصود بها اسم الفاعل واسم المفعول باتفاق ، والصفة المشبهة عند ابن مالك ، وتختص الصفة الصريحة بـــ(ال)[3] ، أي لاتقع الصفة الصريحة صلة إلا لـــ(أل) .

علة بناء الأسماء الموصولة :

هي مشابهتها الحرف شبها افتقاريا في أنها تفتقر إلى الجملة افتقارا مؤصلا أي لازما[4] كالحرف أو ما هو في معنى الجملة كالوصف في (ال) ، وهو ما عبر عنه ابن الأنباري بأن اسم الموصول مبني لأنه صار في احتياجه للصلة كبعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني"[5] .

وإنما أعربت (أي) لضعف شبهها بالحرف من لزوم اضافتها إلى والإضافة من خصائص الأسماء[6] وقد ذكرنا شروطها مفصلة عند ذكرنا لها .

وإنما أعرب (اللذين واللتين) لمجيئهما على صورة المثنى ، والتثنية من خصائص الأسماء ، فضعف الشبه بالحرف وهذا القول ــ كما يقولون ــ ملفق من قولين :

قوله : إعراب يدل على أنهما معربان لا مبنيان ، وقوله : على صورة التثنية يدل على أنهما مبنيان حقيقة وجيء بهما على صورة المثنى .

---

(١) التصريح ٤٦١/١ .

(٢) حاشية الشيخ يس على التصريح ١٤١/١ .

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٤٦٢/١ ، شرح الأشموني ١٦٤/١ .

(٤) شرح الأشموني ٥٤/١ ، أوضح المسالك ٣٢/١ ، التصريح ١٩١/١ ، ١٩٢ .

(٥) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٤٩ .

(٦) شرح الأشموني ٥٥/١ ، أوضح المسالك ٣٣/١ ، التصريح١٩٤/١ .

خاتمة :

قال ابن هشام في كتابه (شذور الذهب) ومثال ما بني على الفتح (الذين)[1] ، وهي على صورة جمع المذكر السالم وقد روي فيها كما ذكرنا (الذون) وهي لغة هذيل أو عقيل في حالة الرفع فهم يعاملونها معاملة جمع المذكر السالم فهي حين تبنى لا تكون مبنية على الفتح كما ذكر ابن هشام بل تكون مبنية على الواو الذي هو أحد حروف الإعراب في جمع المذكر السالم .

المبحث الرابع

أسماء الاستفهام

الاستفهام : حقيقته طلب الفهم ، وله أدوات منها حروف ومنها أسماء ، وما يعنينا في بحثنا هذا الأسماء التي وضعت لطلب الفهم وهي :

(مَنْ) ، (ما) ، (متى) ، (أين) ، (أيان) ، (كيف) ، (كم) .

أولا : (مَنْ) : يسأل بها عن العاقل فاعلا كان أو مفعولا أو نحوهما كما في قوله تعالى :" مَنْ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا"[2] ونحو قولك : من رأيتَ اليوم ؟ ونحو : لمن الديار ؟ وإذا دخل عليها الاستثناء نحو : من يفعل هذا إلا زيد ؟ فمن استفهامية أشربت معنى النفي قياسا على (ما) و(إن) ، ومن ذلك قوله تعالى :"وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللَّهُ"[3] واشترط ابن مالك لإفادتها هذا المعنى أن يتقدمها الواو ، وهو مردود بقوله تعالى :"مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ"[4] .

---

(١) شذور الذهب ١٢٢ .

(٢) من الآية ٥٢ من سورة يـــس.

(٣) من الآية ١٣٥ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ٢٥٥ من سورة البقرة .

ثانيا : مـــــا : مثل (مَنْ) إلا أن (ما) مبهمة تقع على كل شيء[1] ، وهي نكرة مضمنة معنى الحرف ، ومعناها : أي شيء ، كما في قوله تعالى :"وما أعجلك عن قومك يا موسى"[2] وإذا سبقت (ما) الاستفهامية بحرف جر وجب حذف ألفها كما في قوله تعالى :" فِيمَ أَنْتَ مِن ذِكْرَاهَا"[3] وقوله تعالى :"عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ"[4]، وبقيت الفتحة دليلا عليها ، وقد تحذف الفتحة تبعا للألف وهذا الحذف مخصوص بالشعر كقوله :

يا أبا الأسود لِمْ خلفتني لهموم طارقات وذكر

فقد سكن الميم في (لم) لما اضطرته الضرورة الشعرية لإقامة الوزن ، قال سيبويه :"وقد قال قوم : فِيمَ ، وعَلامَ ، وبِمَ ، ولِمَ ؟ كما قالوا : اخش"[5] .

وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر فحذفت في قوله تعالى :"فِيمَ أَنْتَ مِن ذِكْرَاهَا" ، ولم تحذف من قوله تعالى :"مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ"[6]. وقد جاء بها في الشعر قول حسان بن ثابت :

على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد

وهي ضرورة شاذة ، وقرأ عيسى وعكرمة :"عما يَتَسَاءَلُونَ"[7] ،

---

(١) الكتاب لسيبويه ٢٢٨/٤ .

(٢) الآية ٨٣ من سورة طه .

(٣) الآية ٤٣ من سورة النازعات .

(٤) الآية الأولى من سورة النبأ .

(٥) الكتاب لسيبويه ٢٢٨/٤ .

(٦) الآية ٢ من سورة القلم .

٧ الآية الأولى من سورة النبأ ، والقراءة في المحتسب ٢/ ٣٤٧ ، واختلف في قوله تعالى :"فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ "[آل عمران ١٥٩] ذهب الإمام فخر الدين إلى أن (ما) استفهامية تعجبية ، أي فبأي رحمة ، وقد رده ابن هشام بعلل هي : ١ـ ثبوت الألف .٢

وتلحق (ما) الاستفهامية عند حذف الألف هاء السكت في نحو : لمه ، قال سيبويه :"وأما قولهم غلامه وفيمه ولمه وبمه وحتامه فالهاء في هذه الحروف أجود إذا وقفت ؛ لأنك حذفت الألف من (ما) فصار آخره كآخر : ارمه واغزه"(١) .

ثالثا : مـــــــتى : اسم يستفهم به عن الزمان نحو قوله تعالى :"مَتَى نَصْرُ اللَّهِ"(٢) ، وقوله تعالى :"وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ"(٣) ، قال سيبويه :"ومتى : أي حين ؟ ، .....، وأما (متى) فإنما تريد أن يوقت لك وقتا ولا تريد بها عددا ، فإنما الجواب عليه : اليوم أو يوم كذا أو شهر كذا أو سنة كذا ، أو الآن وحينئذ ، وأشباه ذلك"(٤) .

رابعا : أيـــــــن : تكون للاستفهام عن المكان ، قال سيبويه :"ولا يكون إلا للأماكن ، .... فإن قلت : أين سير عليه ؟ قال : سير عليه مكان كذا وكذا"(٥)

ـ خفض (رحمة) لا يتجه ؛ لأنها لا تكون بدلا من (ما) إذ المبدل من اسم الاستفهام يجب اقترانه بهمزة الاستفهام نحو : ما صنعت أخيرا أم شرا ؟ . ٣ ـ لأن (ما) النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا تستغني عن الوصف إلا في بابي التعجب ونعم وبئس . ٤ ـ وليست (رحمة) عطف بيان لما سبق ؛ لأن (ما) الاستفهامية لا توصف ، وما لا يوصف كالضمير لا يعطف ولا يعطف عليه عطف بيان . ٥ ـ وليست (رحمة) مضافا إليه ، لأن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط والموصولات لا يضاف منها غير (أي) باتفاق و(كم) في الاستفهام عند الزجاج . مغني اللبيب ٤/٢ .

(١) الكتاب لسيبويه ١٦٤/٤١ .

(٢) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٤٨ من سورة الملك .

(٤) الكتاب ٢١٧/١ .

(٥) الكتاب ٢١٨/١ ، ٢١٩ .

، وهو يستوعب الأمكنة كلها ، ووجب أن تبنى على السكون لوقوعها موقع حروف الاستفهام إلا أنه التقى في آخره ساكنان الأول منهما ياء فآثروا الفتح من أجل الياء التي قبلها ، وللخفة نتيجة لكثرة الاستعمال والدوران في كلامهم ولم يكسروا بناء على قاعدة التقاء الساكنين استثقالا للياء والكسر بعدها ، لأن الكسرة كبعض الياء[1] .

خامسا : أيـــــــان : يستفهم بها عن الزمان ، قال سيبويه : ألا ترى أن لو أن إنسانا قال : ما معنى أيان ، فقلت : متى ، كنت قد أوضحت"[2] . وذكر السيرافي أن (أيان) مبنية على الفتح ؛ لأنها وقعت موقع حرف الاستفهام[3] .

سادسا : كيـــــــف : يستفهم بها عن الأحوال ، ووقعت موقع ألف الاستفهام ، وهي اسم لدخول الجار عليه بلا تأويل في قولهم :على كيف تبيع الأحمرين ؟ ولإبدال الاسم الصريح منه نحو : كيف أنت ؟ أصحيح أم سقيم ؟ وللإخبار به مع مباشرته الفعل نحو : كيف قلت ، فبالإخبار به

---

(١) قال سيبويه :" هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة وذلك لأنها لا تضاف ولا تصرف تصرف غيرها، ولا تكون نكرة ، وذلك : أين ومتى وكيف وحيث وإذ وإذا وقبل وبعد . فهذه الحروف وأشباهها لمّا كانت مبهمة غير متمكّنة شبّهت بالأصوات وبما ليس باسم ولا ظرف. فإذا التقى في شيء منها حرفان ساكنان حركوا الآخر منهما. وإن كان الحرف الذي قبل الآخر متحركا أسكنوه كما قالوا: هل، وبل، وأجل، ونعم، وقالوا: جير فحركوه لئلا يسكن حرفان" . الكتاب ٢٨٥/٣ ، ٢٨٦ ، وانظر أسرار العربية لابن الأنباري ص٥١ .

(٢) الكتاب لسيبويه ٤ /٥٣٢ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ١٧٤/١ .

انتفت الحرفية وبمباشرته الفعل انتفت الفعلية[1]. ودخول حرف الجر على (كيف) شاذ والعلة في ذلك أن (كيف) إنما هي مسألة عن الأحوال ، والأحوال لا يجوز دخول حروف الجر عليها في الاستفهام فلا يقال : أمن صحيح أم من سقيم ، وكذلك سائر الأحوال فلم تدخل على (كيف) كما لم تدخل على ما نابت عنه (كيف)[2].

جواب كيف : لا يكون إلا نكرة ، والعلة في ذلك أن (كيف) هو الذي بعده ، فلو جعلناه معرفة لكان السائل إذا قال : كيف زيد ؟ فقال المسئول : القائم أو الصحيح كان قد أجابه عن إنسان بعينه لا عن حال ، فلما كان التعريف يخرج الجواب عن الحال إلى الجواب عن الذوات بطل أن يجاب (كيف) بالمعرفة[3] . أما بقية أسماء الاستفهام فيكون جوابها معرفة ونكرة .

وإنما بنيت (كيف) لتضمنها معنى حرف الاستفهام وإنما بنيت على حركة لالتقاء الساكنين وإنما كانت الحركة فتحة لأنها أخف الحركات[4] .

سابعا : كـــــم : على وجهين ، الأول : خبرية بمعنى (كثير) والثاني : استفهامية بمعنى : أي عدد ؟ وهي تكون في الموضعين اسما فاعلا ومفعولا وظرفا ويبنى عليها إلا أنها لا تتصرف تصرف يوم وليلة[5] .

واتصالها بالاسم أقوى من الفعل ، قال سيبويه :"وكم رجلا أتاك أقوى من كم أتاك رجلا ، وكم هنا فاعلة ، وكم رجلا ضربت ؟ أقوى من : كم ضربت

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام ١/١٧٣ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١١٤ بتصرف .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ١١٥ .

(٤) أسرار العربية لابن الأنباري ص٥١ .

(٥) الكتاب لسيبويه٢/١٥٦.

رجلا وكم ههنا مفعولة"[1].

و(كم) تفتقر إلى تمييز ، وتمييزها يكون مفردا ــ خلافا للكوفيين ــ ، وتمييزها منصوب ولا يجوز جره مطلقا هذا مذهب الجمهور وذهب الفراء والزجاج وابن السراج وآخرون إلى جوازه ، فإذا جرت (كم) بحرف جر جاز في التمييز وجهان : النصب وهو الكثير ، والجر بـــ(من) مضمرة وجوبا[2] .

علة بناء (كم) :

كم : بنوعيها مبنية على السكون ، قال أبو البقاء العكبري :"وبُنيتْ على السكون لأنَّه الأصل ولم يوجد مانع من خروجه على ذلك"[3] ، والذي أوجب بناء كم الاستفهامية تضمنها معنى همزة الاستفهام فقولك : كم كتابا قرأت؟ بمعنى : أعشرون كتابا قرأت ؟ فأغنت عن ألف الاستفهام والعدد الذي بعده[4].

وبنيت (كم) الخبرية لمشابهتها (رُبَّ) من أوجه[5] :

---

(١) الكتاب لسيبويه ١٥٩/٢ .

(٢) وذهب الزجاج إلى أن الجر بالإضافة تشبيها بتمييز (كم) الخبرية ، والنصب لغة تميم . مغني اللبيب ١٥٨/٩ . قال سيبويه :"سألته ــ أي الخليل ــ عن قوله : عَلَى كَمْ جِذْعٍ بَيْتُكَ مَبْنِيٌّ ، بجر جذع ، فقال : القياس النصب وهو قول عامة الناس ، فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى (من) ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفا على اللسان وصارت على عوضا عنها" . الكتاب لسيبويه ١٦٠/٢ .

(٣)اللباب في علل البناء والإعراب ٣١٥/١ ، وانظر أسرار العربية لابن الأنباري ص٥٠ .

(٤) أسرار العربية لابن الأنباري ص٥٠ .

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ٣١٤/١ .

أحدها أنَّها تختصُّ بالنكرة كما تختص (ربّ) بها[1] .

والثاني أنَّها لغاية التكثير كما أن (ربّ) لغاية التقليل والجامع بينهما الغاية في طرفي العدد .

والثالث أنَّ (كم) لها صدر الكلام كما أنَّ (ربُّ) كذلك[2] .

و(رب) حرف فضارعتها كم في الخبر وأنها أيضا تقع في حد الكلام.

ويمكن أن يضاف إلى ذلك أنها أشبهت الحرف في الافتقار اللازم فهي تفتقر إلى التمييز افتقارا دائما .

ويمكن أن تكون العلة الجامعة لأسماء الاستفهام هي تضمن معنى الاستفهام ووقوعها موقع همزة الاستفهام ، للشبه الوضعي عند غير الشاطبي[3] .

المبحث الخامس

أسماء الشرط

هي التي ترتب حدوث الجواب على حدوث الشرط ، وهي من حيث العمل قسمان : أسماء شرط غير جازمة ، وهو واحد (إذا) الظرفية المتضمنة معنى الشرط ، والقسم الثاني : وهو أسماء الشرط الجازمة ، وهي تسعة أسماء : (مَنْ) ، (ما) ، (أي) ، (متى) ، (أين) ، (حيثما) ، (أنى) ، باتفاق

---

(١) الكتاب ١٥٦/١ ، قال سيبويه :"وكذلك (كم) موضعها موضع اسم ملون ، وذهبت منها الحركة كما ذهبت من (إذ) ؛ لأنهما غير متمكنين في الكلام ، وذلك أنك لو قلت : كم لك الدرهمَ ، لم يجز ". الكتاب ١٥٧/١ .

(٢) قال سيبويه :"لأنها ــ أي كم ــ لا تكون إلا مبتدأة ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة ، لا تقول : رأيتَ كم رجلا ، وتقول : كم رأيتَ رجلا ، وتقول كم رجلٍ أتاني ولا تقول : أتاني كم رجلٍ" . الكتاب ١٥٩/٢ .

(٣) حاشية الصبان ١٠٣/١ .

واختلف في (مهما)[1] ، والأرجح أنها اسم ، لعود الضمير عليها كما في قوله تعالى :"وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ"[2] ، قال الزمخشري :"والضميران في (بِهِ) و(بِهَا) راجعان إلى مهما ، إلاّ أنّ أحدهما ذكر على اللفظ ، والثاني أنث على المعنى ، لأنه في معنى الآية[3] ، والأولى كما في المغني أن يعود الضمير في (بها) على الآية[4] ، وزعم السهيلي أنها تأتي حرفا واستدل بقول زهير[5] :

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

قال : فهي هنا حرف بمنزلة (إن) بدليل أنها لا محل لها من الإعراب وتبعه ابن يسعون [6] واستدل بقوله :

قَدْ أُوبِيَتْ كُلَّ مَاءٍ فَهْيَ ضَاوِيَةٌ مَهْمَا تُصِبْ أُفُقًا مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ

وقال : إن (مهما) ليست مبتدأ لعدم وجود الرابط بالخبر وهو فعل الشرط

---

(١) الجمهور على أنها بسيطة ، وذهب بعضهم إلى أنها مركبة من (مه وما) الشرطية ، وذهب البعض إلى أنها مركبة من (ما) الشرطية و(ما) الزائدة ، ودفعا للثقل والتكرار قلبت الألف الأولى هاء . مغني اللبيب ٣٦٢/١ ، شرح الأشموني ١٢/٤ .

(٢) الآية ١٣٢ من سورة الأعراف .

(٣) الكشاف للزمخشري ١٠٦/٢ ، ومغني اللبيب ٣٦١/١ ، وحاشية الصبان ٩/٤ .

(٤) مغنىاللبيب ٣٦١/١ .

(٥) البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى ، والشاهد فيه قوله (مهما تكن) حيث يرى أنها لا محل لها من الابتداء لعدم وجود الرابط بالخبر وهو فعل الشرط وليس في محل المفعولية لاستيفاء فعل الشرط مفعوله ، وإذا لم يكن لها موضع منهما (الرفع أو النصب) تعين كونها حرفا لعدم وجود المحل ، ورد عليه ابن هشام كما سيأتي . مغني اللبيب ٣٦١/١ .

(٦) مغنىاللبيب ٣٦١/١ ، ٣٦٢ .

ولا مفعولا لاستيفاء فعل الشرط مفعوله ولا سبيل إلى غيرهما فتعين أنها لا موضع لها فتعين على ذلك كونها حرفا لعدم وجود المحل[1].

والجواب عن ذلك أنها في البيت الأول تحتمل أمرين :

أحدهما : أنها خبر (تكن) و(خليقة) اسم (تكن) و(مِنْ) زائدة ؛ لأن الشرط غير موجب عند أبي علي .

الآخر : أنها مبتدأ واسم (تكن) ضمير راجع إليها ، والظرف (من خليقة) خبر ، وأنت ضميرها لأنها الخليقة في المعنى .

وأنها في البيت الثاني مفعول به لـــ(تصب) و(أفقا) ظرف و(من بارق) تفسير لـــ(مهما) أو متعلق بـــ(تصب) فمعناها التبعيض والمعنى عليه أي شيء تصب في أفق من البوارق تشم ، وذهب البعض أن (مهما) ظرف زمان والمعنى (من) واستعمل (أفقا) ظرفا[2].

وأسماء الشرط خمسة أقسام :

القسم الأول : ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو (مَنْ) كما في قوله تعالى : "مَن يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ"[3].

الثاني : ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو (ما ومهما) كما في قوله تعالى :"مَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ"[4] ، وقوله :"وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ"[5].

---

(١) مغني اللبيب ٣٦٢/١ .

(٢) مغني اللبيب ١/ ٣٦٢ .

(٣) من الآية ١٢٣ من سورة النساء .

(٤) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ١٣٢ من سورة الأعراف .

القسم الثالث : ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو (متى وأيان) ، نحو قوله[1] :

أَنَا ابنُ جَلا وطلّاعُ الثَّنايَا متَى أضَعِ العِمامَةَ تَعرِفُوني

ونحو : أيان نؤمنك تأمن غيرنا .

القسم الرابع : ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو (أين وأنى وحيثما) ، نحو قوله تعالى :" أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ المَوْتُ"[2] ونحو :"أنى تأتنا لتسحرنا بها، ونحو : حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا .

القسم الخامس : ما هو متردد بين الأنواع الأربعة ، وهو (أي) فإنها بحسب ما تضاف إليه فهي بمعنى (من) في نحو : أيهم يقم أقم معه ، وبمعنى (ما) في نحو : أي الدواب تركب أركب ، وبمعنى (متى) في الزمان في نحو : أي يوم تصم أصم ، وبمعنى (أين) في نحو : أي مكان تجلس فيه أجلس[3].

ويمكن أن يلحق بأسماء الشرط (كيف) فإنها تدل على الحال وضمنت معنى الشرط كما في نحو (كيف تذاكر أذاكر) وإن لم يرد بها نص إلا أن القياس يجيزها كما ذهب إلى ذلك الكوفيون ، وقيل يجوز بشرط اقترانها بـــ(ما)[4].

وتنقسم أسماء الشرط من حيث اللحاق بـــ(ما) إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : لا يعمل إلا مقترنا بها وهو (حيث) وأجاز الفراء الجزم بها من دون (ما) .

---

(١) البيت من الوافر وهو لسُحَيْم بن وَثِيلٍ الرياحيّ ، في الأصمعيات ص١٨٣ ، الأمالي لأبي علي القالي ١/ ٦١٥ ، تمثل به الحجاج في خطبه .

(٢) من الآية ٧٨ من سورة النساء .

(٣) التصريح ٣٧٢/٤ ، ٣٧٣ .

(٤) شرح الأشموني ١٤/٤ ، والبصريون على أن (كيف) يجازى بها معنى لا عملا.

القسم الثاني : لا يلحقه (ما) وهو : (من) ، (ما) ، (مهما) ، (أنى) ، وقد أجاز الكوفيون الاقتران بها في (من وأنى) .

القسم الثالث : يجوز فيه الأمران ــ الاقتران وعدمه ــ وهو : (أي) ، (متى) ، (أين) ، (أيان) ، ومنع بعضهم اقتران (ما) بـــ(أيان) والصحيح الجواز .

علة بناء أسماء الشرط :

لم أعثر على علة لبناء أسماء الشرط فيما قرأت من مصادر ومراجع ، ولعل النحاة لم يذكروها ، لأن أسماء الشرط ليشت أصيلة في هذا المعنى وإنما هي دالة على معنى آخر وضمنت معنى الشرط ، والعلة التي عندي أنها بنيت لعلتين :

الأولى : أنها حملت على (إن) لأنها أم الباب وهي حرف وأنها أدت معناها وهو الشرط فأشبهتها من هذه الناحية المعنوية .

الثانية : أن أسماء الشرط توغلت في الإبهام ؛ لأنها دلت على أكثر من معنى فتارة للاستفهام وتارة للشرط مع تحملها لمعان أخرى ، فمثلا (من) الشرطية أشبهت (من) الاستفهامية في نحو :"مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ"[1].

و(أيان) الشرطية حملت على (أيان) الاستفهامية في قوله تعالى :"يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا"[2] ، وكذلك الباقي .

المبحث السابع

أسماء الأفعال

هي أسماء للألفاظ النائبة عن الأفعال في العمل ولم تتأثر بالعوامل ولم تكن

---

(١) من الآية ٧٢ من سورة القصص .

(٢) الآية ٤٢ من سورة النازعات .

فضلة[1] ، فقوله :"ما ناب عن الأفعال" جنس يشمل أسماء الأفعال وغيرها مما ينوب عن الفعل ، فجعل قوله :"ولم يتأثر بالعوامل" فصلا يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ونحوهما ، وقوله : "ولم تكن فضلة" لإخراج الحروف .

مدلول أسماء الأفعال :

اختلف في مدلول هذه الأسماء إلى أقوال :

أولا : أنها أسماء حقيقة فمدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الفعل ، والفعل يدل على الحدث والزمان ، فـــ(صه) مرادف لـــ(اسكت) وهو ظاهر مذهب سيبويه وجمهور البصريين [2] .

الثاني : قيل مدلولها المصادر ، قال أبو حيان :"وقيل : هي أسماء للمصادر ثم دخلها معنى الطلب والأمر فتبعه الزمان ، ودخلها معنى الوقوع بالمشاهدة ودلالة الحال في غير الأمر فتبعه الزمان ، فـــ(صه) اسم لقولك سكوتا ، وكذلك باقيها فيكون إطلاق أسماء الأفعال عليها يعني به المصادر وهي أفعال ، لا الأفعال التي هي قسيمة الأسماء[3] ، وهو قول جماعة البصريين .

الثالث : قيل: إنها أسماء لمعاني الأفعال ، وهو مذهب بعض البصريين ، ورده الرضي بقوله :"ولا تقول : إن (صه) اسم لـــ(لا تتكلم) ، ومه اسم لـــ(لا تفعل) ، إذ لو كانا كذلك ، لكانا معربين، بل هما بمعنى: اسكت، واكفف[4] .

---

(١) شرح الأشموني بحاشية الصبان ٣/ ١٩٦، وانظر : أوضح المسالك ٨٢/٤ ، شرح ابن عقيل ٣٠٢/٣ .

(٢) انظر : الكتاب ١٢٣/١ ، ارتشاف الضرب ١٩٧/٣ ، المساعد ٦٣٩/٢ .

(٣) ارتشاف الضرب ١٩٧/٣ ، التصريح بمضمون التوضيح ١٤٣/٤ .

(٤) شرح الكافية للرضي ٨٣/٢ ، ٨٤ .

الرابع : قيل : إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل ، لكن دلالتها على الزمان بالوضع لا بأصل الصيغة ، وهو مذهب صاحب البسيط[1] .

وقال الكوفيون : إنها أفعال حقيقة[2] ،

الخامس : قيل : ما سيق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته[3].

وإنما لم يجعل هذا النوع من الكلم أفعالا مع دلالته على الحدث والزمان إما بالنيابة عن ألفاظ الأفعال أو عن معانيها أو بدلالتها على المصادر النائبة عن الأفعال ــ لأنها ليست على صيغ الأفعال المعروفة في العربية ، ولأن فيها ما ينون والفعل لا ينون ، ولأن منها ما هو موضوع على حرفين أصالة وليس في العربية فعل وضع على حرفين أصالة ، ولأنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ، ولأن الذي يدل على الأمر منها لا تدخله نون التوكيد ، وبهذا رد على الكوفيين القائلين بأنها أفعال ، ولدلالتها على ما يدل عليه الفعل مع مخالفتها له فيما تقدم ذهب بعض النحويين إلى جعلها قسما رابعا من أقسام الكلمة وأنها ليست أسماء ولا أفعالا ولا حروفا وإنما هي نوع رابع أطلق عليه الخالفة[4] ، قال الرضي :"والذي حملهم على أن قالوا : إن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال: أمر لفظي ، وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال ، وأنها لا تتصرف تصرفها ، وتدخل اللام على بعضها ، والتنوين في بعض ، وظاهر كون بعضها ظرفا، وبعضها

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ١٤٣/٤ ، وصاحب البسيط هو ضياء الدين بن العلج .

(٢)التصريح بمضمون التوضيح ١٤٣/٤، شرح الأشموني ١٩٤/٣ ، ١٩٥ .

(٣) شرح الأشموني ١٩٥/٣ .

(٤) ارتشاف الضرب ١٩٧/٣ .

جارا ومجرورا"[1].

والغرض من أسماء الأفعال الإيجاز والاختصار ونوع من المبالغة ، ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة والمثنى والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة فلا تزال عن صورتها ، ودلالتها على المبالغة من حيث إن دلالة (صه) أبلغ من (اسكت) في طلب السكوت ، ولولا عدم دلالتها على المبالغة مع الاختصار لكان الفعل أولى وما كانت هناك حاجة لاستعمالها[2] .

مواقع هذه الأسماء من الإعراب :

على القول بأنها أفعال حقيقية أو أسماء لألفاظ الأفعال لا مواضع لها من الإعراب عند الأخفش وطائفة واختاره ابن مالك ، وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال موضعها نصب لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب ، وهو قول المازني وطائفة ، وقيل : إنها أسماء لمعاني الأفعال فموضعها رفع بالابتداء وأغنى موقعها عن الخبر وهو مذهب بعض اللغويين[3] .

والصحيح أن كلا منها اسم لفعل ، وأنه لا موضع لها من الإعراب .

أقسام أسماء الأفعال من حيث دلالتها على الزمن :

تأتي أسماء الأفعال دالة على الأزمنة الثلاثة التي تدل عليها الأفعال ، غير أن دلالتها على الطلب كثيرا ، قال سيبويه :"وموضعها من الكلام الأمر والنهي"[4] ، وقال ابن هشام ــ عن اسم الفعل ــ :"ووروده بمعنى الأمر كثير

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢/٨٣ ، ٨٤ .

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٥ .

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٤/١٤٣ .

(٤) الكتاب لسيبويه ١/٢٤١ .

كـــ(صه) و(مه) و(آمين)"[1] ، فـــ(صه) بمعنى : اسكت ، و(مه) بمعنى : انكفف ، قال ابن هشام :"لا بمعنى : اكفف ، لأن اكفف يتعدى ، و(مه) لا يتعدى"[2] ، ورد بأن ذلك غير مطرد ، فإن (آمين) لا يتعدى ، و(استجب) التي هي بمعنى (آمين) يتعدى[3] .

وورود اسم الفعل بمعنى الماضي والمضارع قليل كـــ(شتان) بمعنى (افترق) ، وقيد الزمخشري كون (شتان) بمعنى (افترق) ، إنما يكون في المعاني والأحوال ، قال ابن عمرون : "كالعلم والجهل والصحة والسقم" ، قال :"ولا يستعمل في غير ذلك ، لا نقول : شتان الخصمان عن مجلس الحكم ، ولا: شتان المتبايعان عن مجلس العقد ، بمعنى افترقا عنه ،

ومن أسماء الأفعال الدالة على المضارع : (أوّه) بمعنى أتوجع، (أف) بمعنى أتضجر[4] ، و: (وا) و(وَيْ) و(وَاهًا) الثلاثة بمعنى أعجب نحو قوله تعالى :"ويكأنه لا يفلح الكافرون"[5]

---

(١) أوضح المسالك لابن هشام ٨٢/٤ ، التصريح على التوضيح ١٤٥/٤ .

(٢) شرح شذور الذهب ص٤٠٢ .

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ١٤٥/٤ .

(٤) قال الرضي :" قال الرضي :"لا تقول : إن (أف) بمعنى أتضجر ، و (أوه) بمعنى أتوجع ، إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسماهما ، بل هما بمعنى: تضجرت وتوجعت الإنشائيين" .شرح الكافية للرضي ٨٣/٢ ، ٨٤ .

(٥) من الآية ٨٢ من سورة القصص . ذهب الخليل وسيبويه إلى أن (وي) اسم فعل بمعنى أعجب والكاف حرف تعليل و(أن) مصدرية مؤكدة ، وذهب الأخفش إلى (وي) بمعنى أعجب ، والكاف حرف خطاب ، وقيل : الكاف للتشبيه بمعنى الظن فهما كلمتان ، وذهب الكسائي إلى أن (ويك) محذوف من ويلك .، التصريح بمضمون التوضيح ١٤٩/٤ .

اسم الفعل ضربان :

الأول : مرتجل ، وهو ما وضع من أول الأمر كذلك ، أي اسما للفعل ، نحو: شتان ، وصه ، ووَيْ ، فإنها موضوعة من أول الأمر أسماء لتلك الأفعال .

الثاني : منقول ، ما وضع من أول الأمر لغير اسم الفعل ثم نقل من غيره إليه ، وهو نوعان :

النوع الأول : ما نقل عن ظرف مكان أو جار ومجرور ، فالمنقول عن جار ومجرور ، نحو : (عليك زيدا) ، فإنه نقل عن موضعه الأصلي واستعمل اسم فعل بمعنى (الزم) ، ومنه قوله تعالى : (عليكم أنفسَكم)[1] .

والمنقول عن ظرف مكان نحو : (دونك زيدا) ، بمعنى خذه ، و (مكانك) بمعنى (اثبت) و(أمامك) بمعنى تقدم ، و(وراءك) بمعنى تأخر ، و(إليك) بمعنى تنح ، وجعل الكسائي ذلك قياسا من ظرف المكان فإنه لا يقتصر على السماع بل يقيس على ما سمع ما لم يسمع .

النوع الثاني : منقول عن مصدر وهو نوعان :

مصدر استعمل فعله ومصدر أهمل فعله[2] ، فالذي استعمل فعله نحو : رويد زيد فإنهم قالوا : أروده إرودا ، أي أمهله إمهالا ثم صغروه على : رويد الذي هو مصدر (أرود) تصغير الترخيم ، وأقاموه مقام فعله الدال على الأمر فيكون فاعله مستترا فيه وجوبا ويكون (زيد) في نحو : (رويد زيدا) مفعول

---

(١) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة ، (عليكم) اسم فعل وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، و(أنفسكم) مفعول به على حذف مضاف ، أي : الزموا شأن أنفسكم .

(٢) قال أبو البقاء الكفوي في الكليات ١٠٥٧ :"المهمل ما لم يوضع وهو مقابل الموضوع لا المستعمل ، وعلى هذا فالأنسب أن يقال : مصدر وضع فعله ، ومصدر أهمل فعله .

به ، وقد يستعمل منونا غير ناصب للمفعول وربما لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه منصوبا حالا عند سيبويه نحو (ساروا رويدا) أي مرودين ، أو نعتا لمصدر مذكورا نحو : ساروا سيرا رويدا ، أو مقدرا نحو : ساروا رويدا ، ونقل هذا النوع من المصدرية وسمي به فعله فقالوا : رُويد زيدًا ، والدليل على أن (رويدا) اسم فعل لا مصدر كونه مبنيا فلو كان مصدرا لكان معربا ، والدليل على بنائه كونه غير منون[1]. واعترض على ذلك أنه لا يلزم من عدم تنوينه أن يكون مبنيا فكان ينبغي أن يكون الدليل على بنائها أنها أشبهت الحرف في كونها أبدا عاملة غير معمولة ، ولك أن تقول : المراد عدم تنوينه مع عدم موجبات عدم التنوين غير البناء فلم يبق إلا البناء فاندفع الاعتراض[2].

والنوع الثاني : هو ما أهمل فعله نحو : بَلْهَ زَيدًا ، أي دعه ، فإنه في الأصل مصدر فعل مهمل مرادف لـــ(دع) ، و(دع) لا مصدر له من لفظه وإنما له مصدر من معناه ، وهو التَّرك ، يقال : بَلْهَ زيدٍ ، بالإضافة إلى المفعول ، كما يقال : تَركَ زيدٍ ، ثم قيل ــ بعد نقله وتسميته بفعله ــ : بَلْهَ زيدًا ، بنصب المفعول زيد وبناء (بله) على الفتح و(بله) اسم فعل ودليل أنه اسم فعل كونه مبنيا ، والدليل على بنائه كونه غير منون ، و(بله) المرادفة لـــ(كيف) يشاركها في البناء وعدم التنوين ، يقال : بَلْهَ زيدٌ ، برفع زيد على الابتداء ، و(بله) خبر مقدم ، أي : كيف زيد ، وبذلك يكون لـــ(بَلْهَ) ثلاثة أوجه :

المصدر ، واسم الفعل ، واسم مرادف لـــ(كيف) ، وقد روي بالأوجه الثلاثة

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٢٠٣/٣ .

(٢) حاشية الصبان على الأشموني ٢٠٣/٣ .

قول الشاعر يصف السيوف[1] :

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلْهَ الأُكُفّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

تنوين أسماء الأفعال :

يدخل التنوين على أسماء الأفعال ، وهو تنوين التنكير ، فما نون منها فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة ، وقد التزم التنكير في بعضها فلا يستعمل إلا منونا نحو : واهًا ، كما التزم التعريف في بعضها فلا ينون نحو : نَزَالِ وبابها[2] ، ومنها ما يستعمل بالوجهين معرفا ومنكرا فإن كان نكرة دخله التنوين ، وإن كان معرفة كان من غير تنوين نحو : صهْ ، معرفة غير منون لطلب السكوت عن حديث بعينه ، وصهٍ ، نكرة منون لطلب السكوت عن أي حديث[3] ، يشرح ذلك ابن مالك قائلا :"ولما كانت هذه الكلمات من قبل المعاني أفعالا ، ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتنكير ، فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين ، وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منونا ، ولما كان من الأسماء المحضة ملازم التعريف كالمضمرات وأسماء الإشارة ، وما يلازم التنكير كـــ(أَحَد) و(عَرِيب) ، وما يعرف وقتا ويُنَكَّر وقتا كـــ(رجل) و(فرس) جعلوا هذه الأسماء كذلك فألزموا بعضها التعريف

---

(١) البيت من الكامل ، وهو لكعب بن مالك شاعر الرسول عليه الصلاة والسلام من قصيدة قالها في وقعة الأحزاب ، وضمير تذر راجع إلى السيوف ويروى (فترى الجماجم) وهي جمع جمجمة ، والشاهد في (بله الأكف) فقد روي بثلاثة أوجه رفع الأكف ونصبها وجرها ، فالرفع على كونها اسم مرادف لـــ(كيف) خبر مقدم ، والأكف مبتدأ مؤخر ، والنصب على كونها اسم فعل ، والأكف : مفعول به ، والجر على كونها مصدر والأكف مضاف إليه . شرح الكافية للرضي ٧٠/٢ ، التصريح بمضمون التوضيح ١٥٧/٤ .

(٢) وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف .

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ١٦٤/٤ : ١٦٦ .

كـــ(نزال) و(بله) و(آمين) وألزموا بعضها التنكير كـــ(واهًا) و(وَيْهًا) ، واستعملوا بعضها بوجهين : فنُوِّن مقصودا تنكيره وجُرِّد مقصودا تعريفه كـــ(صَهٍ) و(صَهٍ) و(أُفٍّ) و(أُفٌّ)"[1] .

بناء أسماء الأفعال :

وأسماء الأفعال كلها مبنية ، قال ابن مالك في علة بنائها :"وكلها مبنية لشبه الحرف بلزوم النيابة عن الأفعال وعدم مصاحبة العوامل ، وما أمكنت مصدريته أو فعليته لم يعد منها[2].

قال الرضي:"اعلم أنه إنما بنى أسماء الأفعال لمشابهتها مبني الأصل، وهو فعل الماضي والأمر، ولا تقول : إن (صه) اسم لـــ(لا تتكلم) ومه، اسم لـــ(لا تفعل) ، إذ لو كانا كذلك ، لكانا معربين ، بل هما بمعنى: اسكت، واكفف، وكذا لا تقول : إن (أف) بمعنى أتضجر، و (أوه) بمعنى أتوجع، إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسماهما، بل هما بمعنى : تضجرت وتوجعت الإنشائيين ، ويجوز أن يقال : إن أسماء الأفعال بنيت لكونها أسماء لما أصله البناء ، وهو مطلق الفعل ، سواء بقي على ذلك الأصل كالماضي والأمر، أو خرج عنه كالمضارع ، فعلى هذا لا يحتاج إلى العذر المذكور"[3] .

ويرى ابن جني أن علة بنائها تضمنها معنى لام الأمر ثم حمل الماضي والمضارع عليه قال :" ألا ترى أن البناء الذي سرى في باب صه ومه وحيهلا ورويدا وإيه وأيها وهلم ونحو ذلك من باب نزال ودراك ونظار ومناع إنما أتاها من قبل تضمن هذه الأسماء معنى لام الأمر ، ....، فأما أف

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك م١٣٣٨/٣ .

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ٢١٣ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٨٣/٢ ، ٨٤ .

وهيهات وبابهما مما هو اسم للفعل فمحمول في ذلك على أفعال الأمر. وكأن الموضع في ذلك إنما هو لصهْ ومه ورويد ونحو ذلك، ثم حمل عليه باب أفّ وشتان ووشكان من حيث كان اسما سمي به الفعل»[1] .

المبحث السادس

أسمـــــاء الأصـــوات

هي : كل لفظ حكي به صوت ، أو صوت به للبهائم[2]ما يُشْبه اسمَ الفعل ، والدليل على اسميتها وجود التنوين في بعضها ، وإذا ثبت النوع ثبت الجنس[3] .

قوله : "أشبه اسم الفعل" أي في الاكتفاء به ، ولكن اسم الفعل مركب لتحمله الضمير ، واسم الصوت مفرد لعدم تحمله الضمير ، وهذا النوع من الأسماء وهو أسماء الأصوات قسمان : الأول : ما خُوطب به ما لا يَعقل أو ما في حُكْمه من صغَارِ الآدَميّين ، والثاني : ما حكي به صوت مسموع .

فالقسم الأول : ما خُوطب به ما لا يَعقل أو ما في حُكْمه من صغَارِ الآدَميّين ، إما أن يكون زجرا أو دعاء فالزجر كـــ(هلا) للخيل ، و(عَدَسْ) للبغل ، ومنه قوله[4]:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

---

(١) الخصائص ٣٠٢/٢ .

(٢) الكافية بشرح الرضي ١١٧/٣ .

(٣) التصريح ١٦٩/٤ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو ليزيد بن مفزع الحميري يهجو عباد بن زياد بن أبي سفيان ، والشاهد فيه قوله : (عدس) صوت يزجر به البغل ، وقد يسمى البغل به ، وعلى التسمية به (يا عدس) فحذف حرف النداء .التصريح ١٧١/٤ .

و(كِخْ)[1] لزجر الطفل عن تناول شيء ، والدعاء : كـ(أُوْ)[2] للفرس ، و(دوه)[3] للرُبَع وهو الفصيل ، و(عَوْه) للجحش ، و(نخّ) مخففا ومشددا ــ للبعير المناخ ، و(دَجْ) للدجاج .

القسم الثاني : ما حكي به صوت مسموع ، والمحكي صوته قسمان : حيوان وغيره .

فالأول : وهو حكاية صوت الحيوان نحو (غَاقْ) ، كحكاية لصوت الغراب و(شِيبِ) لحكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب ، و(ماء) بإمالة الميم وسكون الهمزة أو كسرها ــ للظبية .

والثاني : وهو حكاية صوت غير الحيوان نحو : (طَاقْ) لصوت الضَّرْب ، و(طَقْ) لصوت وقع الحجارة على بعضها ، و(قَبْ) لصوت وقع السيف على الضريبة ، و(خاق باق) للنكاح .

علة بناء أسماء الأصوات :

ويجب بناء أسماء الأصوات ، وعلة بنائها مشابهتها للحروف المهملة كـ(لام) الابتداء في أنها لا عاملة ولا معمولة ، كما أن أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة كـ(ليت)[4] ، ومشابهة أسماء الأصوات للحرف في هذا الوجه أقوى من مشابهة أسماء الأفعال[5] .

---

(١) بكسر الكاف وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة ، وفي القاموس جواز تخفيف الخاء وجواز تنوينها وجواز فتح الكاف .

(٢) ضبطه المرادي والدماميني بأنه بوزن أو العاطفة وقيل بمد الهمزة وضم الواو .

(٣) بفتح الدال المهملة أكثر من ضمها وسكون الواو وكسر الهاء

(٤) شرح الأشموني على الألفية ٢١١/٣ ، التصريح على التوضيح ١٧٤/٤ .

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢١١/٣

قال ابن مالك في التسهيل :"وحكم جميعها البناء ، وقد يعرب بعضها لوقوعه موقع متمكن"[1].

يرى الرضي أن الأصل في أسماء الأصوات البناء وأن الإعراب معلل بالتركيب ، قال الرضي :" وأما أسماء الأصوات ، وأسماء حروف التهجي، فبناؤهما أصلي ولا يحتاج إلى تعليل ، وإعرابهما في نحو قوله[2] :

تَدَاعَيْنَ بِاسمِ الشِّيبِ في مُتَثَلَّمٍ جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةَ وسلامِ

وقوله[3] :

إذا اجتمعوا على ألف وواو وياء ، هاج بينهم جدال

معلل بكونها مركبين، وهو خلاف الأصل"[4]

غير أنه عاد في باب الأصوات ليعلل لبنائها فيرى أن أسماء الأصوات قد خرجت من الإعراب ؛ لان الواضع لم يضعها إلا لتستعمل مفردة ، لأنها لم تكن في الأصل كلمات ، قال الرضي في:" وإنما بنيت أسماء الأصوات، لما

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ٢١٥ .

(٢) البيت من الطويل وهو لذي الرمة، يصف الإبل حين قطعها للقفار، وتداعين أي دعا بعضها بعضا وروي : تنادين ، والشيب اسم صوت حكاية لمشافر الابل عند الشرب يريد أن الابل شكت العطش في هذا المكان القفر الذي تهدمت جوانبه والبصرة بفتح الباء الحجارة البيض ، والسلام بكسر السين : الحجارة أيضا، أو أراد بالمتثلم: الحوض المتهدم ، والشاهد في قوله : الشيب ؛ حيث أعرب لوقوعه موقع متمكن .

(٣) البيت من الوافر ، قاله ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي ، وهو يزيد في هذا البيت ذم النحويين ، روي عن الاصمعي أنه قال : أنشدني عيسى بن عمر بيتا هجا به النحويين وليس المراد أن البيت لعيسى بن عمر ، ومعنى البيت أنهم إذا اجتمعوا وتحدثوا في سبب الإعلال في حروف العلة هاج الجدال بينهم وطالت المناقشة .

(٤) شرح الرضي ٦٨/١ .

ذكرنا من أنها ليست في الأصل كلمات قصد استعمالها في الكلام، فلم تكن في الأصل منظورا فيها إلى التركيب الذي هو مقتضى الإعراب ، وإذا وقعت مركبة ، جاز أن تعرب ، اعتبارا بالتركيب العارض ، وهذا إذا جعلتها بمعنى المصادر، كـــ : أها منك ، مثل :"أف لكما"[1]، وإذا قصدت ألفاظها لا معانيها"[2].

وقد يعرب اسم الصوت إذا وقع موقع متمكن أو إذا ركب نحو[3] :

قد أقبلت عزة من عِرَاقِهَا مُلْصِقَةَ السرج بخاق باقها

وقوله[4] :

إذْ لِمَتِّي مثل جناح غاق

(١) من الآية ١٧ من سورة الأحقاف .

(٢) شرح الكافية للرضي ٣/١٢٠ .

(٣) قوله (بخاق باقها) أي فرجها ، وهو الشاهد حيث أعرب وهو اسم صوت ، فإن (خاق باق) في البيت غير مستعمل في معناه الأصلي لأنه لم يحك به صوت الجماع ، بل استعمل في معنى اسم متمكن وهو الفرج . حاشية الصبان ٣/٢١١ .

(٤) غاق : غراب ، والشاهد فيه أنه أعرب لأنه وقع موقع المتمكن .

الفصل الثـــــالـــث
الأسماء المبنية لعارض

١ ــ المبحـــــث الأول : المنادى المبني .
٢ ــ المبحث الثـــاني : اسم (لا) المبني .
٣ ــ المبحث الثالـــث : الاسم المركب .
٤ ــ المبحث الرابـــع : الاسم على وزن (فعال) .
٥ ــ المبحث الخامس : الظروف المبنية .
٦ ــ المبحث السادس : المبني للإضافة .

المبحث الأول

المنادى المبني

المنادى هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو، لفظا أو تقديرا[1] وله ثلاثة أحوال أي : ثلاث صور ، لأنه إما أن يكون مفردا أو مضافا أو مضارعا للمضاف ، ويعنون بالمضارع للمضاف اسما يجيء بعده شيء من تمامه ، إما معمول الأول نحو : يا طالعا جبلا ، ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد ، وإما معطوف عليه عطف نسق على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو : يا ثلاثة وثلاثين لأن المجموع إسم لعدد معين كأربعة وخمسة ، فهو كخمسة عشر ، إلا أنه لم يركب لفظه ، ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين أن يكون علما أو لا ، فإنه مضارع للمضاف ، وهذا ظاهر مذهب سيبويه[2].

والذي يعنينا في هذا البحث أن نتعرف على المنادى المبني من الأنواع الثلاثة ، وهو المنادى المفرد :

قال ابن الحاجب في الكافية :"ويبنى على ما يرفع به إن كان مفردا مثل : يا زيد ، ويا رجل ، ويا زيدان ، ويا زيدون" ، وعلق عليه الرضي بقوله :"إنما قال ما يرفع به ليكون أعم من قوله: يبنى على الضم، فان نحو: يا زيدان ويا زيدون خارج منه، وما يرفع به الاسم: الضم والالف والواو"[3] ، أي يبنى على ما يرفع به كما لو كان معربا على سبيل الفرض ، أي : ما يرفع به من حركة أو حرف ، وهذا أعم من قوله : يبنى على الضم فإن نحو : يا

---

(١) الكافية بشرح الرضي ٣٤٤/١ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٣٥٤/١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣٤٩/١ .

زيدان ويا زيدون خارج منه ، لأنه ليس مبنيا على الضم ، وما يرفع به الاسم الضمُّ والواوُ والألفُ[١].

ويشترط في المنادى المبني أن يكون مفردا معرفة ، أما كونه مفردا فهو ما لم يكن مضافا ولا شبيها بالمضاف ، وأما كونه معرفة سواء كان تعريفه سابقا على النداء نحو : يا زيد ، فإن (زيد) معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف بالنداء وهو مذهب ابن السراج واختاره ابن هشام ، ومذهب المبرد والفارسي أنه سلب تعريفه بالعلمية وتعرف بالإقبال ، ويرد على هذا المذهب نداء اسم الله تعالى واسم الإشارة فإنهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير ، أو كان التعريف عارضا بسبب القصد والإقبال ، نحو : يا رجل ، تريد به رجلا بعينه ، وقيل : تعريفه بـــ(ال) محذوفة ونابت (يا) عنها[٢].

ويكون المنادى المبني في محل نصب على المفعولية ؛ لأن المنادى مفعول به في المعنى ، وناصبه فعل مضمر نابت (يا) منابه ، فأصل (يا زيد) : أدعو زيدا ، فحذف (أدعو) ونابت (يا) منابه[٣].

وإذا كان الاسم المنادى مبنيا قبل النداء قدر بعد النداء بناؤه على الضم نحو : يا هذا، ويجري مجرى ما تجدد بناؤه بالنداء كـــ(زيد) في أنه يتبع بالرفع مراعاة للضم المقدر فيه ، وبالنصب مراعاة للمحل ، فتقول : يا هذا العاقلُ والعاقلَ ، كما تقول : يا زيد الظريفُ والظريفَ[٤].

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١٣٢/١ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح١٦/٤ ، ١٧ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢٥٨/٢ .

(٤) شرح ابن عقيل ٢٥٩/٢.

وإذا اضطر إلى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر إليه من التنوين وهو باق على الضم ، قال الشاعر[١] :

سَلامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ

ويجوز له أن ينصبه وقد ورد به السماع ، قال الشاعر[٢] :

ضربت صدرها إلي وقالت يا عديا لقد وقتك الأواقي

وعند يونس يعرب رجوعا به إلى حركته الإعرابية لما اضطر إلى إزالة البناء بتنوين التمكن[٣].

ويجوز في المنادى أيضا أن يفتح فتحة إتباع وذلك إذا كان علما موصوفا بـــ(ابن) متصلا به مضافا إلى عَلَم[٤] . كقولك : يا زيد بن عمرو ، وفي هذه الحالة يجب إسقاط الألف خطا ، قال الشاعر[٥] :

---

(١) البيت من الوافر ، وهو من كلام الأحوص الأنصاري ، وكان يهوى امرأة ويشبب بها ولا يفصح عنها فتزوجها رجل اسمه مطر ، فغلب الشوق والوجد على الأحوص فقال هذا الشعر ، والشاهد فيه قوله : (يا مطر) الأولى حيث نون المنادى المفرد العلم وهو (مطر) وأبقاه على الضم حين اضطر الشاعر إلى ذلك لإقامة وزن القصيدة ، والبيت من شواهد سيبويه ٣١٣/١ ، شذور الذهب ٥٣ ، الأشموني ١٤٤/٣ ، والتصريح ٣٦/٤ .

(٢) البيت من البسيط ، وقد نسبه في اللسان تبعا للجوهري إلى مهلهل بن ربيعة أخي كليب ، وقال صاحب التكملة : البيت ليس لمهلهل وإنما لأخيه زيد ، وهو في شذور الذهب ٥٢ ، والشاهد فيه (يا عديا) فإن (عديا) علم مفرد وكان من حقه أن يبنى على الضم ، ولكنه اضطر إلى تنوينه فعدل عن ضمه إلى نصبه ويحق له الضم على الأصل .

(٣) الكافية ١٣٣/١ .

(٤) شذور الذهب ١١٤ .

(٥) البيت من البسيط وهو ثالث ثلاثة أبيات قالها سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه في طلحة ابن عبيد الله الملقب بـــ(طلحة الفياض) ، وقد قام طلحة هذا في أحد مقاما محمودا إذ وقف دون رسول الله صلى الله عليه وسلم يدفع عنه ويرد الأعداء ، (العين)

يا طلحة بن عبيد الله قد وجبت لك الجنان وبوئت المها العينا

المنادى المفرد بين الإعراب والبناء :

ذهب الكسائي إلى أن المنادى المفرد المعرفة معرب وأنه مرفوع لتجرده من العوامل اللفظية ، ولا يعني التجرد أن فيه عامل الرفع ، كما قال بعضهم في المبتدأ ، بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى ، فلابد فيه من الإعراب ، ثم إننا لو جررناه لشابه المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذف الياء ، ولو فتحنا لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل.

ولا يعترض عليه بالمبتدأ فإن العامل فيه عنده هو الخبر قال : وإنما نصب المنادى المضاف لطوله ، ولأن المنصوبات في كلام العرب أكثر[1].

فالمنادى عند الكسائي مرفوع ومنصوب بلا عامل لذلك ، ومن ذلك النص نرى أن الكسائي يرى إعراب المنادى المفرد ؛ إذ لا توجد علة من علل البناء في هذا الاسم فتجعله مبنيا .

وذهب الفراء إلى أنه مبني وعلل لذلك بأن الأصل : (يا زيدا) ليكون المنادى بين الصوتين ثم اكتفي بـــ(يا) ونوي الألف فصار كالغايات ، فبني على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف إليه موقع ألف (يا زيدا) فحركته عنده ليست نصبا[2] ، ولا أدري ما يقوله في نصب المضارع للمضاف والمفرد

جمع (عيناء) ، وهي واسعة العينين . الشاهد فيه (يا طلحة) حيث فتح (طلحة) فتحة اتباع لابن ، وذلك إذا توافرت له ثلاثة شروط : أن يكون علما موصوفا بابن متصل به مضاف إلى علم كما يجوز فيه الضم .

(١) شرح الكافية للرضي ١/٣٤٩ .

(٢) شرح الكافية للرضي ١/٣٥٠ .

النكرة ــ غير المقصودة ــ ولم لا يجعل المضاف جاريا مجراهما في كونه منصوبا .

ومذهب الخليل أنه مبني وعلل لبنائه بأن الأصل في المنادى النصب وأنهم نصبوا المضاف حين طال الكلام وشبهه بـــ(قبلك وبعدك) وأنهم بنوا المفرد المعرفة كما بنوا قبل وبعد حين انقطعت عن الإضافة[1] .

وذهب سيبويه إلى أنه بني لأنه صار مثل الأصوات لكثرة الاستعمال ، إذ يقول:"فأما المفرد إذا كان منادى فكل العرب ترفعه بغير تنوين وذلك لأنه كثر في كلامهم فحذفوه ، وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو : حوبٍ وما أشبهه"[2] .

غير أن السيرافي ذكر أن مذهب سيبويه أنه مبني وعلل لبنائه بأنه مخاطب ، وسبيل المخاطب أن يعبر عنه بالضمير كأنت وإياك ، فلما عدل إلى الظاهر عدل عن الإعراب إلى البناء[3] .

وهي العلة التي ارتضاها المبرد غير أنه لم ينسبها إلى سيبويه أو غيره إذ يقول المبرد : "فإن كان المنادى واحداً مفرداً معرفة بني على الضم ، ولم يلحقه تنوين؛ وإنما فعل ذلك به لخروجه عن الباب ، ومضارعته ما لا يكون معرباً. وذلك أنك إذا قلت : يا زيد ، ويا عمرو ، فقد أخرجته من بابه ؛ لأن حد الأسماء الظاهرة أن تخبر بها واحد عن واحد غائب ، والمخبر عنه غيرها فتقول : قال زيد ، فزيد غيرك وغير المخاطب ، ولا تقول : قال زيد

---

(١) الكتاب ١٨٢/٢ .

(٢) الكتاب ١٨٥/٢ . ويلاحظ أن سيبويه عبر عن البناء بالرفع ، وهو من تداخل المصطلحات عنده.

(٣) السيرافي طرة كتاب سيبويه ١٨٣/٢

وأنت تعنيه ، أعني المخاطب. فلما قلت: يا زيد خاطبته بهذا الاسم ، فأدخلته في باب ما لا يكون إلا مبنياً نحو: أنت ، وإياك ، والتاء في قمت ، والكاف في ضربتك ، ومررت بك ، فلما أخرج من باب المعرفة، وأدخل في باب المبنية لزمه مثل حكمها، وبنيته على الضم ؛ لتخالف به جهة ما كان عليه معرباً؛ لأنه دخل في باب الغايات[1].

ويرى الرضي أن علة بناء المنادى المفرد المعرفة وقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى للكاف الحرفية وكونه مثلها إفرادا وتعريفا ، وذلك لأن (يا زيد) بمنزلة (أدعوك) ، وهذه الكاف مشابهة للكاف في (ذلك) لفظا ومعنى ، والذي حمله على ذلك أنه تقرر أن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف بوجه أو الفعل، ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني ، وأما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لأنهما ليسا كالكاف إفرادا ولم يبن المفرد النكرة ، لأنه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها[2] .

ويضيف ابن الأنباري علة أخرى للبناء وهي أنه أشبه الأصوات لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت والأصوات مبنية فكذلك ما أشبهها"[3] .

وإنما يبنى المفرد على الحركة لأن له عرقا في الإعراب ، واختص بالبناء على الضم لثلاثة أوجه[4] :

الوجه الأول أنه لو بني على الفتح لالتبس بما لا ينصرف ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى النفس .

---

(١) المقتضب١/٢٤٩ .

(٢) شرح الكافية للرضي ١/١٥٠ .

(٣) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٢٠٤

(٤) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٢٠٤ ، شرح الكافية للرضي ١/١٥٠ .

والوجه الثاني أنه بني على الضم فرقا بين حركتي المنادى المعرب نحو : يا قومِ ، ويا قومَنا ، وحركة المبني نحو : يا قومُ .

الوجه الثالث : لأنه لما كان غاية يتم بها الكلام وينقطع عندها أشبه قبل وبعد ، فبنوه على الضم كما بنوهما على الضم

المبحث الثاني

اسم (لا) النافية للجنس

(لا) النافية للجنس هي : التي تنفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصا ، ونفيها عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراده ، وتسمى (لا) التبرئة لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر ، والمراد بكونها لنفي الجنس نصا : كونها له في الجملة ؛ لأن (لا) العاملة عمل (إن) إنما تكون نصا في نفي الجنس إذا كان اسمها مفردا ، فإن كان مثنى نحو : لا رجلين ، أو جمعا نحو : لا رجال ، كانت محتملة لنفي الجنس ولنفي الاثنينية والجمعية ، ولما كان المقصود من (لا) نفي الجنس على سبيل الاستغراق فإنها اختصت بالاسم ؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود (من) لفظا أو معنى ، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات.

واسم (لا) المنفي له ثلاث صور ، إما أن يكون مفردا أو مضافا أو مضارعا للمضاف ، وما يعنينا في هذا البحث هو اسم (لا) المبني ، وهو المفرد ، أي ما ليس مضافا ولا مضارعا له[1] .

---

(١) وإنما أعرب المضاف والمضارع له لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم إلى ما يستحقه في الأصل وهو الإعراب ، ولأنه لا يتركب أكثر من كلمتين.

وبعض النحويين يجعل (لا) تعمل حملا على (إنّ) ، وذلك بشروط[1] :

الأول : أن تلي الاسم من غير فصل .

الثاني : أن تكون داخلة على نكرة .

الثالث : أن تكون تلك النكرة جنسا .

اسم (لا) المفرد من حيث الإعراب والبناء وآراء العلماء فيه :

في بناء اسم (لا) المفرد قولان :

القول الأول : وهو قول أكثر البصريين أنه مبني ، واستدلوا على ذلك بما يلي[2] :

أولا : أن بين (لا) وبين الاسم حرفا مقدرا وهو (من) ، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بني[3] .

ثانيا : أن (لا) لما لم تعمل إلا إذا لاصقت الاسم وكانت (مِن) بينهما مرادة صارت كالاسم المركب في باب العدد كخمسة عشر .

الثالث : أن (لا) خالفت بقية حروف النفي من وجهين :

أحدهما : أنها جواب لِمَا ليس بإيجاب ، بل لِمَا هو استفهام وبقية حروف النفي يجاب بها عن الواجب .

الآخر : أنها مختصة بالنكرة العامة التي هي جنس ، وليس شيء من حروف

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٢٧/١ . وقيل : ألا يدخل عليها جار ، شذ : جئت بلا شيءَ ــ بالفتح .

(٢) انظر في هذه العلل : الكتاب ٢٧٤/٢ ، ٢٧٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٥٣/٢ ، شرح الكافية للرضي ٢٥٥/١ ، اللباب ٢٢٨/١ .

(٣) وإنما وجب تقدير (من) هنا لأنها جواب لمن قال : هل من رجل في الدار ؟ ودخلت هنا لتدل على الجنس . انظر : الكتاب ٢٧٥/٢ ، اللباب ٢٢٨/١ .

النفي مختصا بضرب من الأسماء .

القول الثاني : وهو قول الزجاج والسيرافي أن الفتحة في (لا رجل) فتحة إعرابية فاسم (لا) المفرد عندهما معرب ، وأن التنوين حذف منه تخفيفا ولشبهه بالمركب[1].

وعلق ابن مالك على هذا الرأي بقوله :"وهذا الرأي لو لم يكن في كلام العرب ما يبطله لبطل بكونه مستلزما مخالفة النظائر"[2] .

ونشأ الخلاف بين العلماء من عبارة سيبويه في باب النفي بـــ(لا) قال : (و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، أنها أي (لا) جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر"[3] ، يؤكد ذلك أن الزجاج والسيرافي قالا : إن الفتحة في لا رجل فتحة إعراب مذهب سيبويه[4] ،قال الزجاج في تعليقه على عبارة سيبويه :"بل مراده أنه معرب ، لكنه مع كونه معربا مركب مع (لا) لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشرة من خمسة ، فحذف

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٨ ، شرح الكافية ١/٢٥٥ ، مغني اللبيب ٢/٦٥ ، واستدل القائلون بالإعراب بأدلة منها : أن خبرها معرب وعملها في الاسمين واحد ، أن (لا) عاملة فلو حصل البناء هنا لحصل بعامل ، والبناء لا يحصل بعامل وأن الاسم لو كان مبنيا لبني على حركة غير الفتح . انظر الأدلة والردود في اللباب ١/٢٢٩ ، ٢٣٠ .

(٢) لأن الاستقراء قد أطلعنا على أن حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لمنع صرف أو للإضافة أو لدخول الألف واللام أو لكونه في علم موصوف بابن مضاف إلى علم أو لملاقاة ساكن أو لوقف أو لبناء ، واسم لا المثنى والمجموع على حده ليس من هذه الأنواع فتعين كونه مبنيا . شرح التسهيل ٢/٥٨ .

(٣) الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٧٤ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٨ .

التنوين مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله"[1].

وأوّل المبرد قول سيبويه (تنصب بغير تنوين) أنها نصبته أولا لكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين كما حذف في خمسة عشر اتفاقا . قال المبرد :" اعلم أن لا إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين ، ...، فأما ترك التنوين، فإنما هو لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر"[2].

والراجح أنه مبني لما تقدم ، وقول العرب شذوذا : جئت بلا شيءَ ــ بالفتح ــ يرجح جانب البناء ، لأن حرف الجر لا يلغى ولا يعلق[3].

والصواب أن رأي سيبويه أنه مبني ، أما عبارته (فتنصبه بغير تنوين) دلالة على أن البناء عارض ، وأن معنى تنصبه : تفتحه ، وجاء بذلك ليبين أن البناء عارض ، وأن البناء يكون على الفتح ، ودليل ذلك أنه عبر عن بناء المنادى المفرد المعرفة بالرفع كما تقدم في الحديث عن بناء المنادى .

وذهب المبرد إلى أن اسم (لا) المثنى وجمع المذكر السالم معرب في نحو: لا مسلمين ولا مسلمين ــ وعلل لذلك بأن "الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا ، لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد"[4] .

وهو منقوض بنحو : يا زيدان ويا زيدون ، فهما مبنيان مع وجود النون ، إذ

---

(١) شرح الكافية ٢٥٥/١ .

(٢) المقتضب ٤ / ٣٥٧ ، شرح الكافية ٢٥٥/١ .

(٣) شرح الكافية ٢٥٦/١ .

(٤) المقتضب ٣٦٦/٤ . وعلق ابن يعيش على رأي المبرد بقوله :"وهذا إشارة إلى عدم النظير ، وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير ، أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنسا وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا" .شرح المفصل ١٠٦/٢.

لو كانا معربين لقيل : يا زيدَينِ ، ويا زيدِينَ ، والنون ليست كالتنوين في الدلالة على التمكن[1] .

علة بناء اسم (لا) المفرد :

اختلف في علة بناء اسم لا المفرد إلى قولين :

القول الأول : أنه مبني لتضمنه معنى (من) الاستغراقية[2] ، قال الرضي :" والحق أن نقول: أنه مبني لتضمنه لمن الاستغراقية ؛ وذلك لأن قولك: لا رجل ، نص في نفي الجنس ، بمنزلة : لا من رجل ، بخلاف : لا رجل في الدار ولا امرأة ، فإنه وإن كانت النكرة في سياق النفي تفيد العموم ، لكن لا نصا بل هو الظاهر"[3].

واعترض ابن الضائع بأن المتضمن لمعنى (من) هو (لا) لا الاسم بعدها[4] ، ورد بأن تضمن الحرف معنى الحرف لا يستقيم .

واعترض أيضا بأن هذا التضمن يشبه التضمن الذي لا يترتب عليه البناء ، فالتمييز متضمن معنى (من) ، ومع ذلك فهو معرب ، وكذلك الحال والظروف فهي متضمنة معنى (في) ومع ذلك فهي أيضا معربة[5] .

والجواب عن ذلك أن يقال : إن هذا التضمن غير أصيل ، ولذلك يجوز

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ١١٩/٢ .

(٢) أسرار العربية لابن الأنباري ص٢٢٣ ، مغني اللبيب ١٦٤/١ ، ٢٦٥ ، التصريح بمضمون التوضيح ١٢٠/٢ .

(٣) شرح الكافية ١٥٦/٢ .

(٤) التصريح ١٢٠/٢ ، ورد الدنوشري هذا الاعتراض بقوله :"هذا الاعتراض ساقط لأن الاستغراق الذي هو معنى (من) معناه الشمول ، ولا شك أن ذلك مدلول النكرة ، لأنها في سياق النفي للعموم". يس على التصريح ٢٤٠/١ .

(٥) شرح الكافية ٢٥٦/١ .

إظهار الحرف كما في قوله[1] :

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ أَلاَ لاَ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ

ولو كان التضمن أصيلا لما استطعنا إظهاره ، وإذا كان التضمن عارضا فكذلك البناء عارض ، وهو يخالف الحال والظرف والتمييز في أنه لا تظهر (من) إلا في الشعر ضرورة .

القول الثاني : أنه مبني لتركيب الاسم مع الحرف كتركيب خمسة عشر[2] ، ويؤيده أنهم إذا فصلوا بين (لا) واسمها أعربوا الاسم نحو قوله تعالى :"لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون"[3] .

علامة بناء اسم (لا) :

قال ابن الحاجب:"فإن كان ــ أي اسم (لا) ــ مفردا ، فهو مبني على ما ينصب به"[4]. وهذا أولى من قوله مبني على الفتح ليدخل فيه المثنى والمجموع نحو: لا غلامَينِ لك، ولا مسلمِينَ لك ، فإن اسم (لا) إذا كان مفرد أو جمع تكسير بني على الفتح نحو : لا رجلَ ، ولا رجالَ ، وإذا كان مثنى أو جمع مذكر سالم بني على الياء ــ خلافا للمبرد الذي قال بإعرابه كما تقدم .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٥٤/٢ ، الأشموني ٢١٣ وألا للتنبيه ، ولا لنفي الجنس ، ومن زائدة لإفادة الاستغراق للجنس ، وفيه الشاهد حيث أبرزت للضرورة ، وإن كانت هي الدالة على المعنى المذكور والبناء ، والخبر محذوف وهو حاصل . شواهد العيني على شرح الأشموني ٢١٣.

(٢) الكتاب ٢٧٤/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٥٣/٢ ، مغني اللبيب ٢٦٥/١ ، التصريح ١٢١/٢ .

(٣) الآية ٤٧ من سورة الصافات .

(٤) الكافية بشرح الرضي ٢٥٥/١ .

وإذا كان اسم (لا) مختوما بالألف والتاء ففيه أربعة أقوال [1]:

أحدهما : الكسر من غير تنوين أن يجعل في البناء كما هو في الإعراب فكما أن فتحته في الإعراب كسرة فكذلك في البناء ، قاله ابن عذرة وهو قول الأكثرين[2] .

الثاني : الكسر مع التنوين ؛ لأن تنوينه كنون مسلمين لا كتنوين زيد فلا ينافي البناء ، نقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن خروف .

الثالث : الفتح ؛ لأن الحركة ليست له بل لمجموع المركب ، وهو (لا) والاسم ، قاله المازني والفارسي ، وهو حسن في القياس ، قال ابن هشام :"وهو الأرجح لأنها الحركة التي يستحقها المركب"[3] .

الرابع : أنه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين ، قال الشيخ خالد الأزهري :"وهو الصحيح"[4] كما في قوله[5] :

إِنَّ الشَّبَابَ الذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلاَ لَذَّاتَ لِلشَّيْبِ

---

(١) التصريح على التوضيح ١١٥/٢ .

(٢) قال ابن جني:"ولم يجز أصحابنا فتح هذه التاء في الجماعة إلا شيئا قاسه أبو عثمان ، فقال : أقول : لا مسلماتَ لك ــ بفتح التاء ــ قال: لأن الفتحة الآن ليست لمسلمات وحدها، وإنما لها ولـــ(لا) قبلها ، وإنما يمنع من فتح هذه التاء ما دامت الحركة في آخرها لها وحدها. فإذا كانت لها ولغيرها فقد زال طريق ذلك الحظر الذي كان عليها" . الخصائص ٣٠٥/٣ .

(٣) مغني اللبيب ٢٦٥/١ ، وانظر التصريح ١١٦/٢ .

(٤) التصريح ١١٦/٢ .

(٥) البيت من البسيط وهو لسلامة بن جندل في ديوانه ص٩٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٥٥/٢ ، شذور الذهب ص٨٩ ، التصريح ١١٤/٢ ، الشاهد فيه (لذات) ، حيث ورد بالفتح والكسر بغير تنوين .

ومما هو جدير بالإشارة إليه أن الاختلاف في علامة بناء المختوم بالألف والتاء كان لعدم السماع ، قال ابن هشام :"وذهب الأكثرون إلى وجوب الكسر وقوم من المتقدمين وابن خروف على وجوبه ووجوب التنوين ، والمازني والفارسي والرماني إلى وجوب الفتح ، ولو ظفر هؤلاء بالسماع لم يختلفوا"[1] .

وثمة شيء يبقى : لماذا كان عمل (لا) النصب ولم يكن الجر أو الرفع ؟ والجواب عن ذلك : أنه لم يكن جرا لئلا يعتقد أنه بـــ(من) المنوية فإنها في حكم الموجودة لظهورها في بعض الأحيان ، مثل :

أَلاَ لاَ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ

ولم يكن رفعا لئلا يعتقد بالابتداء ، وأنه لم يكن لها عمل ، فلذلك تعين النصب[2].

المبحث الثالث

الاسم المركب

ينقسم العلم باعتبار ذاته إلى مفرد كـــ(زيد) ومركب ، وهو: كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة[3]، وهو ثلاثة أنواع :

---

(١) تخليص الشواهد ص٣٩٩ . وهذا الخلاف ناتج عن اختلافهم في حركة المفرد في نحو : لا رجل ، فمن رأى أنها إعراب أوجب الكسر لأنه حركة إعراب المجموع بالألف والتاء ، ومن رأى أنها بناء أوجب الفتح للتركيب كخمسة عشر ، ومن جوز الوجهين راعى الأمرين . انظر الهمع ١٤٦/١ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٥٤/٢ ، شرح الأشموني ٣/٢ .

(٣) الكافية بشرح الرضي ٢٩/٣ . قوله : (من كلمتين) ، أي حاصل من تأليفهما ، وإنما قال : كلمتين ، ليدخل فيه المركب من اسمين ، ومن فعلين ، ومن حرفين ، ومن اسم

النوع الأول : الاسم المركب تركيبا إسناديا ، وهو كل كلمتين أسندتا ، أي أسندت إحداهما إلى الأخرى ، مثل الفعل والفاعل نحو : شاب قرناها ، والمبتدأ والخبر ، فالفعل مسند إلى الفاعل والخبر مسند إلى المبتدأ ، والجملة بعد العلمية محكية للفظ ، فلا يطلق عليها أنها معربة في الظاهر أو مبنية ، لاشتغال حرفها الأخير بالحركة التي كانت عليه ، إعرابية أو بنائية، أو بالسكون الذي كان كذلك[1] ، قال سيبويه :" باب الحكاية التي لا تغيَّر فيها الأسماء عن حالها في الكلام ، وذلك قول العرب في رجل يسمَّى تأبَّط شراً : هذا تأبَّط شرًّا وقالوا: هذا برق نحره ، ورأيت برق نحره. فهذا لا يتغيّر عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسما"[2] .

وهذا النوع تسعة أقسام:

١ــ الأول اسم الثاني اسم ، نحو سيبويه

٢ ــ الأول فعل والثاني اسم نحو: جاءويه

٣ ــ الأول حرف والثاني اسم نحو: من ويه

٤ ــ الأول اسم والثاني فعل[3] نحو: أنا ضرب

٥ ــ الأول فعل والثاني فعل نحو: خرج ضرب

٦ ــ الأول حرف والثاني فعل نحو: من ضرب

٧ــ الأول اسم والثاني حرف نحو: أين من

وفعل ، أو حرف ، ومن فعل وحرف ، وقوله (ليس بينهما نسبة) أي ليس قبل العلمية بينهما نسبة .

(١) شرح الرضي على الكافية ٣/١٣٠ .

(٢) الكتاب ٣/٤٢٦ .

(٣) خال من الضمير

٨ ــ الأول فعل والثاني حرف نحو : ضرب من

٩ ــ الأول حرف والثاني حرف نحو: عن من

وهذا النوع مبني وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية ، قال الرضي :"والمركب قبل العلمية إن كان الجزء الثاني منه قبل العلمية معربا مستحقا لإعراب معين لفظا أو تقديرا وجب بقاؤه على ذلك الإعراب المعين ، وكذا يبقى الجزء الأول على حاله من الإعراب المعين إن كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية إذا كان الفعل معربا ، وكذا يترك الجزء الأول على البناء إذا كان في الأصل مبنيا كما في الفعلية[١].

النوع الثاني : الاسم المركب تركيبا إضافيا ، وهو الغالب في الأعلام المركبة ، لأن الأكثر فيها الكني وهي مضافة ، والمركب تركيبا إضافيا هو : كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله[٢] ويعرب الجزء الأول منهما بحسب العوامل الداخلة عليه ، والجزء الثاني يجر بالإضافة دائما .

النوع الثالث : الاسم المركب تركيبا مزجيا ، وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التأنيث مما قبلها[٣] ، ولكل من جزئي الاسم المركب تركيبا مزجيا حكم يخصه .

فالجزء الأول يجب فتح آخره وينتقل عنه الإعراب إلى الجزء الثاني ؛ لصيرورته كالجزء مما قبله كـــ (بعلبك) و(حضرموت) ، فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة ، ويجب فتح آخر الاسم الأول إلا إذا كان ياء فيسكن للثقل

---

(١) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ١/١١٩ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ١/٣٧٩ .

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ١/٣٧٧ .

بالتركيب والإعلال نحو : معديكرب[1] ، وأجاز الرضي فيه الحكاية على ما كان عليه ، قال الرضي :"وأما الجزء الأول ، فواجب البناء إن لم يضف إلى الثاني ، لكونه محتاجا إلى الثاني ، فيشابه الحرف ، فيبنى على الفتح إن كان معربا في الأصل أو مبنيا على غير الفتح ، ويجوز حكاية حركات المبني وإيقاؤه على حركته أي حركة كانت ، أو سكونه"[2] .

أما الجزء الثاني فيعرب إعراب مالا ينصرف للتركيب والعلمية ، إلا إن كان الجزء الثاني كلمة (ويه) ففيه مذهبان :

الأول : أن يبنى على الكسر في الأشهر عند سيبويه ، وعلة بنائه أنه اسم صوت ، واختير الكسر لأنه أصل التقاء الساكنين نحو : سيبويه وعمرويه[3] ، قال المبرد :"وأما قولهم: عمرويه وما كان مثله فهو بمنزلة خمسة عشر في البناء ، إلا أن آخره مكسور فأما فتحة أوله فكالفتحة هناك"[4].

الثاني : أن يعرب إعراب مالا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين ، وهو اختيار الجرمي ، قال أبو حيان :"فإن كان ما ذكره مسموعا قبل ، وإن كان مقيسا على بعلبك لم يقبل"[5] .

ويرى العلامة الرضي أن المركب للعلمية إن كان في الجزء الأخير منه قبل التركيب سبب للبناء فإن فيه مذاهب :

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٣٧٧/١

(٢) شرح الرضي على الكافية ١٣٠/٣ ، وانظر : حاشية الشيخ يس على التصريح ١١٨/١

(٣) شرح الرضي على الكافية ١٣٠/٣، حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٣٣/١

(٤) المقتضب ٣١/٤ .

(٥) منهج السالك ص٢٢ . وانظر الارتشاف ٤٩٧/١ .

ـــ الأولى والأشهر: إبقاء الجزء الأخير على بنائه ، مراعاة للأصل .

ـــ ويجوز إعرابه إعراب ما لا ينصرف .

ـــ ويجوز أيضا لكن على قلة : إضافة صدر المركب إلى الأخير، تشبيها لهما بالمضاف والمضاف إليه تشبيها لفظيا، كما جاءت في (معديكرب)[1] .

والمركب تركيبا مزجيا منه ما ركب تركيب المزج من الأعداد وهو الأحد عشر والإحدى عشرة إلى التسعة عشر والتسع عشرة ، تقول : جاءني أحد عشر ورأيت أحد عشر ومررت بأحد عشر، ببناء الجزءين على الفتح إلا اثني عشر واثنتي عشرة فإن للجزء الأول منهما إعراب المثنى بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا ويبنى الجزء الثاني على الفتح[2].

قال ابن الأنباري :" الأصل في أحد عشر أحد وعشر فلما حذفت واو العطف ضمنا معنى حرف العطف فلما تضمنا معنى الحرف وجب أن يبنيا وبنيا على حركة لأن لهما حالة تمكن قبل البناء وكان الفتح أولى لأنه أخف الحركات وكذلك سائرها"[3] .

وذهب الأخفش إلى أن العدد المركب إذا أضيف يجوز فيه الإعراب نحو :هذا أحد عشرك وتسعة عشرك ، قال الزمخشري :"وكان الأخفش يرى فيه الإعراب إذا أضافه، وقد استرذله سيبويه"[4] .

ومنه ما ركب تركيب المزج من الظروف ، زمانية كانت أو مكانية ، فما

---

(١) ولا يستنكر إضافة الفعل والحرف ، ولا الإضافة إليهما، لأنهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الإضافة ، هذا هو القياس . شرح الرضي على الكافية ٣/١٣٠ .

(٢) شرح شذور لابن هشام ٧٢

(٣) أسرار العربية لابن الأنباري ص٢٠٠ .

(٤) المفصل ٢٠٥ .

ركب من ظروف المكان ، نحو قولك : فلانا يأتينا صباح مساء ، والأصل : صباحا ومساء ، فحذف العاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف تركيب خمسة عشر ، قال الشاعر[1] :

ومن لا يصرف الواشين عنه صباح مساء يبغون خبالا

ويمكن أن يضاف الأول إلى الثاني فيقال : صباح مساء ، بمعنى : صباحا ذا مساء ، فلذلك أضيفت لما بينهما من المناسبة ، وإن كان الصباح والمساء لا يجتمعان .

ونظيره في الإضافة قوله تعالى :"لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها"[2] ، فأضيف الضحى إلى العشية ، وقيل : والأصل ضحى يومها ، ثم حذف المضاف ، ولا حاجة إلى هذا .

ونقول : فلان يأتينا يوم يوم ، أي يوما فيوما : أي كل يوم[3] ،

وما ركب من ظروف المكان نحو قولك : سهلت الهمزة بين بين ، والأصل بينها وبين حركتها ، فحذف ما أضيف إليه (بين) الأولى و(بين) الثانية وحذف العاطف وركب الظرفان[4] ، قال الشاعر[5]:

---

(١) البيت من الوافر ، والشاهد فيه قوله : (صباح مساء) ، حيث ركب الظرفان معا وجعلهما بمنزلة كلمة واحدة ، فتضمنا معنى حرف العطف ، فأشبهوا بذلك الأحد عشر وأخواته ، ولما كان المشبه به وهو أحد عشر مبنيا على فتح الجزأين أعطي المشبه وهو الظرف المركب حكمه ، ولذلك بناهما على فتح الجزأين .

(٢) من الآية ٤٦ من سورة النازعات .

(٣) شرح شذور الذهب ٧٣ .

(٤) شرح شذور الذهب ٧٤ .

(٥) البت لعبيد بن الأبرص الأسدي ، والشاهد فيه قوله : (بين بينا) ، حيث ركب الظرفين معا وجعلهما بمنزلة اسم واحد فبناهما على فتح الجزأين لكونه أراد بهما معا

نحمي حقيقتنا وبعض القوم يسقط بين بينا

والأصل : بين هؤلاء وبين هؤلاء ، فأزيلت الإضافة وركب الاسمان تركيب خمسة عشر .

ومنه ما ركب تركيب خمسة عشر من الأحوال ، يقولون : فلان جاري بيت بيت ، وأصله : بيتا لبيت ، أي ملاصقا ، فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان ، وقالت العرب أيضا : تساقطوا أخول أخول ، أي : متفرقين ، وفي الحديث : كأن يتخولنا بالموعظة ، أي : يتعهدنا بها شيئا فشيئا مخافة السآمة علينا ، قال أبو علي هو من قولهم : تساقطوا أخول أخول ، أي : شيئا بعد شيء ، وكان الأصمعي يرويه (يتخوننا) بالنون ، ويقول معناه : يتعهدنا[1].

وإذا أخرجت شيئا من هذه الظروف والأحوال عن الظرفية والحالية تعينت الإضافة وامتنع التركيب .

المبحث الرابع

الاسم على وزن (فَعَال)

الاسم على وزن (فَعَال) له ثلاث أحوال :

الأول : ما كان اسما للفعل وهو على وزن (فَعَال) ، وذلك نحو : نَزَال ، بمعنى انزل ، و: تَرَاكِ ، بمعنى اترك ، و : دَرَاكِ ، بمعنى أدرك ، وكذلك :

الظرفية ، ولو لم يرد ذلك لوجب عليه أن يعربهما ويضيف الأول إلى الثاني ، قال ابن يعيش : والذي يفصل بين الضربين أن ما تضمن ثانيه معنى حرف بني شطراه لوجود علة البناء فيهما ، وما خلا من التضمن أعرب .

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام ٧٥ ، ٧٦ بتصرف ، وقد جاء شاذا فيما ليس بظرف ولا حال التركيب في : وقعوا في حيض بيض .

حَذَارِ ، بمعنى احذر، قال الشاعر[1]:

حذار من أرماحنا حذار

وهو مبني على الكسر ، وبنو أسد يفتحون فَعَال في الأمر لمناسبة الألف والفتحة التي قبلها .

الثاني : ما كان على (فَعَال) سبا للمؤنث ، ولا يستعمل هذا النوع إلا في النداء ، تقول : يا خباث بمعنى يا خبيثة ، و يا دفار ، بمعنى يا منتنة ، و: يا لكاع ، بمعنى يا لئيمة ، ومنه كلام عمر رضي الله عنه لبعض الجواري : أتتشبهين بالحرائر يا لكاع ؟ ، ولا يقال : جاءتني لكاع ، ولا رأيت لكاع ، ولا مررت بلكاع ، لأنه في غير النداء ، وأما قوله[2]:

أطوف ما أطوف ثم آوي إلى بيت قعيدته لكاع

فاستعملها في غير النداء ، فهي ضرورة شاذة ، ويحتمل أن يكون التقدير : قعيدته يقال لها : يا لكاع ، فيكون جاريا على القياس[3] .

ويجوز قياسا مطردا صوغ (فَعَال) اسم الفعل سبا للمؤنث مما اجتمع فيه

---

(١) من كلام أبي النجم الفضل بن قدامة البعجلي ، الشاهد فيه قوله : (حذار) في الموضعين ، حيث بنى من مصدر الفعل الثلاثي التام الذي هو (حذر يحذر) اسما على وزن فعال واستعمله بمعنى فعل الأمر الذي هو احذر وبناه على الكسر ، وقال الأعلم الشاهد في قوله (حذار) وهو اسم فعل الأمر للواقع موقعه وكان حقه السكون ، لأن فعل الأمر ساكن إلا أنه حرك لالتقاء الساكنين ، وخص بالكسر لأنه اسم مؤنث والكسرة والياء مما يخصان به كقولك : أنت تذهبين ونحوه . سيبويه ٢٧١/٣ .

(٢) نسب هذا البيت إلى الحطيئة ، ونسبه الخطيب التبريزي إلى أبي الغريب النصري ٧٣ ، والشاهد فيه قوله : (قعيدته لكاع) ، حيث استعمل (فعال) وهي سب للمؤنث في غير النداء ، وبعضهم يقدره (إلى بيت قعيدته يقال لها يا لكاع) .

(٣) شذور الذهب ص٩٣ .

ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون فعلا .

الثاني : أن يكون ثلاثيا .

الثالث : أن يكون تاما .

فيبنى من نحو : نَزَلَ ومن فَسَقَ فيقال : نَزَال وفَسَاق ، ولا يبنى من اللصوصية ؛ لأنه لا فعل لها ، ولا من كان وأخواتها ؛ لأنها أفعال ناقصة ، قال سيبويه :"واعلم أن (فعال) جائزة من كل ما كان على بناء(فَعَل) أو (فَعُل) أو (فَعِل) ولا يجوز من (أفعلت) لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة إلا أن تسمع شيئا فتجيزه فيما سمعت ، ولا تجاوزه ، فمن ذلك : قَرْقَار وعَرْعَار"[1] .

ـ **أما الثالث : ما كان على (فَعَال) وهو علم لمؤنث** نحو : حذام ورقاش وقطام وسجاح (اسم للكذابة التي ادعت النبوة) ، وكَسَاب (اسم لكلمة) ، وهذه الأعلام ونحوها للعرب فيها ثلاث لغات :

إحداها : البناء على الكسر مطلقا ، وهي لغة الأهل الحجاز ، قال سيبويه :" وأمّا أهل الحجاز فلمّا رأوه اسماً لمؤنّث ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيّروه ؛ لانّ البناء واحد، وهو ههنا اسم للمؤنّث كما كان ثمّ اسماً للمؤنث، وهو ههنا معرفة كما كان ثمّ، ومن كلامهم أن يشبهُّوا الشيء بالشيء ، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء"[2] . وعلى ذلك قول الشاعر[3] :

---

(١) الكتاب ٣/٢٨٠

(٢) الكتاب ٣/٢٧٩ .

(٣) البيت من الوافر ، قاله ديسم بن طارق شاعر جاهلي ، الشاهد فيه قوله (حذام) حيث وردت في الموضعين بالكسر وهو فيهما فاعل ، فدل ذلك على أنه مبني على الكسر ؛ إذ لو كان معربا متمكنا أو ممنوعا من الصرف لارتفع بالفاعلية .

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

الثانية : إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقا ، وهي لغة لبعض تميم ، قال سيبويه :" واعلم أنَّ جميع ماذكرنا إذا سميّت به امرأةً فإنَّ بني تميم ترفعه وتنصبه وتجريه مجرى اسمٍ لا ينصرف ؛ وهو القياس ، لأنَّ هذا لم يكن اسماً علما ، فهو عندهم بمنزلة الفعل الذي يكون فعال محدوداً عنه ، وذلك الفعل افعل ؛ لأن فعال لا يتغّير عن الكسر ، كما أنَّ افعل لا يتغير عن حال واحدة"[1] .

الثالثة : وهي التفصيل بين أن يكون مختوما بالراء فيبنى على الكسر أو غير مختوم بها فيمنع من الصرف ، فالمختوم بالراء نحو : سَفَارِ وحَضَارِ ، وأما غير المختوم فنحو : حذامِ وقَطَامِ وأخواتها ، قال سيبويه : "فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون ، ويختار فيه بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز"[2] ،

ولعلي بن عيسى الربعي في بناء (حذام) ونظائرها علة لم يسبق إليها وهي : تضمنهن معنى علامة التأنيث التي في (حازمة وفاطمة) ، فلما عدلن عن اسم فيه تاء التأنيث وجب بناؤهن لتضمنهن معنى الحرف[3].

ولأبي العباس في علة بناء (فعال) هذه مذهب قد أُخذ عليه وهو أنه جعل علة بنائها اجتماع ثلاث علل من موانع الصرف وهي (التأنيث والتعريف والعدل) ، فقال :" فلما كان المذكر معدولاً عما ينصرف عدل إلى ما لا ينصرف ولما كان المؤنث معدولاً عما لا ينصرف عدل إلى ما لا يعرب ؛

---

(١) الكتاب ٢٧٩/٣ .

(٢) الكتاب ٢٧٨/٣ ، المقتضب ٤٩/٣ .

(٣) الأمالي الشجرية ١١٦/٢ .

لأنه ليس بعد ما لا ينصرف إذ كان ناقصاً منه التنوين إلا ما ينزع منه الإعراب ؛ لأن الحركة والتنوين حق الأسماء ، فإذا أذهب العدل التنوين لعلة أذهب الحركة لعلتين ، واختير له الكسر ؛ لأنه كان معدولاً عما فيه علامة التأنيث ، فعدل إلى ما فيه تلك العلامة؛ لأن الكسر من علامات التأنيث"[1] .

وقد أبطلوا ما ذهب إليه بقول العرب : أذربيجان فأعربوها وفيها خمس علل : العجمة ، والتأنيث ، والتعريف ، والتركيب ، والألف والنون[2] .

---

(١) المقتضب ٣/٣٧٤ ، وممن ذهب إلى هذا ابن السراج حيث قال :" وكذلك : يا لَكاعِ ويا فَساقِ ويا خَباثِ معدول عن معرفة كما صارت جَعَارِ اسماً للضبع وكما صارت : حذام ورقاش اسماً للمرأة ، وجميع ذلك مبني على الكسر ؛ لأنك عدلته من اسم معرفة مؤنث غير منصرف ، وليس بعد ترك الصرف إلا البناء فبني على كسر لأن الكسرة والتاء من علامات التأنيث" .الأصول ١/٣٤٧ .

(٢) قال ابن جني :" فأما قول من قال : إن الاسم الذي اجتمع فيه سببان من أسباب منع الصرف فمنعه إذا انضم إلى ذلك ثالث امتنع من الإعراب أصلاً ففاسد عندنا من أوجه : أحدها أن سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف وترك الصرف ، إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير . وأما تمثيله ذلك بمنع إعراب حذام وقطام ، وبقوله فيه : إنه لما كان معدولاً عن حاذمة وقاطمة ، وقد كانتا معرفتين لا ينصرفان ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب البتة ، فلاحق في الفساد بما قبله ؛ لأنه منه وعليه حذاه ؛ وذلك أن علة منع هذه الإعراب إنما هو شيء أتاها من باب دراك ونزال ، ثم شبهت حذام وقطام ورقاش بالمثال والتعريف والتأنيث بباب دراك ، ونزال ــ على ما بيناه هناك ــ فأما أنه لأنه ليس بعد منع الصرف إلا رفع الإعراب أصلاً فلا .

ومما يفسد قول من قال : إن الاسم إذا منعه السببان الصرف فإن اجتماع الثلاثة فيه ترفع عنه الإعراب أنا نجد في كلامهم من الأسماء ما يجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ، وهو مع ذلك معرب غير مبني ، وذلك كامرأة سميتها بـــ(أذربيجان) فهذا اسم قد اجتمعت فيه خمسة موانع : وهو التعريف ، والتأنيث ، والعجمة ، والتركيب ، والألف

وذهب بعضهم إلى أنه إنما بنيت (فَعَال) هذه و(فَعَال) المعدولة عن الصفة الغالبة حملا على باب نَزَالِ ؛ لأن المشابهة بينهما من أربعة أوجه : الموازنة ، والعدل ، والتأنيث ، وأنهن كلهن أعلام وضعن لمسميات[1] .

وقال سيبويه :" فهذا كله معدول عن وجهه وأصله فجعلوا آخره كآخر ما كان للفعل ؛ لأنه معدول عن أصله كما عدل نظار وحذار وأشباههما عن حدهن وكلهن مؤنث ، فجعلوا بابهن واحدا،.....، وإنما كسروا (فَعَالِ) هاهنا لأنهم شبهوها بها في الفعل"[2] .

وقال قبل ذلك :"فالحد في جميع هذا الفعل ، ولكنه معدول عن حده وحرك آخره ؛ لأنه لا يكون بعد الألف ساكن ، وحرك بالكسر لأن الكسر مما يؤنث به ، تقول : إنكِ ذاهبة وأنتِ ذاهبة ، وتقول : هاتي هذا للجارية ، وتقول : هذي أمة الله"[3] .

فإذا كان فعال علما لمذكر لم يجز جره أبدا ، قال سيبويه :"واعلم أن جميع ما ذكرنا في هذا الباب من (فَعَال) ما كان منه بالراء وغير ذلك إذا كان شيء منه اسما لمذكر لم ينجر أبدا وكان المذكر في هذا بمنزلته إذا سمي بـ(عَناق) لأن هذا البناء لا يجيء معدولا عن مذكر فيشبه به"[4] .

والنون ، وكذلك إن عنيت بـ(أذربيجان) البلدة ، والمدينة ، لأن البلد فيه الأسباب الخمسة، وهو مع ذلك معرب كما ترى . فإذا كانت الأسباب الخمسة لا ترفع الإعراب فالثلاثة أحجى بألا ترفعه" الخصائص ١/١٨٠ ، ١٨١ ، الأمالي الشجرية ٢/١١٥ ، ١١٦ .

(١) الأمالي الشجرية ٢/١١٥ ، ١١٦ .

(٢) الكتاب ٣/٢٧٤ .

(٣) الكتاب ٣/٢٧٢ . وانظرْ : ٣/٣٦٩ . وقارن بالمقتضب ٣/٣٧٤ .

(٤) الكتاب ٣/٢٧٩ .

المبحث الخامس

الظروف المبنية

من الأسماء المبنية بعض الظروف ، وذلك لعلة أوجبت البناء كالإبهام والافتقار وغيرهما ، وسنبين بعد كل منها علة بنائها .

وأول الظروف المبنية (حَيْثُ) وفيها أربع لغات : حَيْثُ[1] ، وحَيْثَ ، وحَوْثُ ، وحَوْثَ ، وهي مبنية في جميع لغاتها ووجوهها الأربعة ، والذي أوجب بنائها علتان :

العلة الأولى : الإبهام ، وبيان ذلك أن حيث تقع على الجهات الست وهي خلف وقدام ويمنة ويسرة وفوق وأسفل ، وتقع على كل واحدة من هذه الجهات مضافة إلى ما بعدها ، وأبهمت (حيث) فوقعت على كل منها ولم يخص مكانها دون مكان ، ولذا شبهوها لإبهامها في الأمكنة بـ(إذ) المبهمة في الزمان الماضي كله ، فلما كانت (إذ) مضافة إلى جملة موضحة لها ، أوضحت (حيث) بالجملة التي أوضح بها (إذ) من ابتداء وخبر أو فعل وفاعل ، فلما استحقت الإضافة ومنعتها صارت بمنزلة قبل وبعد ، إذ حذف المضافتان إليه وبنيت كما سنذكر ذلك ونوضحه فيما بعد في مبحث (قبل وبعد) .

العلة الثانية : مخالفتها أخواتها وذلك أنه ليس شيء من غير الأزمنة وما في معناها يضاف إلى الجمل إلا (حيث) فلما خالفت أخواتها بإضافتها إلى الجملة بنيت لمخالفتها أخواتها ودخولها في غير بابها أي في مشابهة (إذ) من الإضافة إلى الجمل واستحقت قبل ذلك أن تبنى على السكون لأن المبني على

---

(١) قال المبرد :" وحيث فيمن ضم وهي اللغة الفاشية" المقتضب ١٧٥/٣ ، قال سيبويه :" وقد قال بعضهم: حيثَ ، شبهوه بأين" الكتاب ٢٨٦/٣ .

حركة من الأسماء هو ما كانت حاله في الإعراب حالة المتمكن مثل (قبل وبعد) وكان حكم آخره أن يكسر لالتقاء الساكنين ، ولكنه فتح ولم يكسر استثقالا للكسرة مع الياء وآثروا الفتحة لسهولتها وكثرة الاستعمال ومن ضم شبهوها بـــ(قبل وبعد) في انقطاعها عن الإضافة إلا أن (قبل وبعد) حركتهما بناء من أول الأمر وفي (حيث) لالتقاء الساكنين[1].

قال سيبويه :" فأمّا ما كان غايةً نحو: قبل ، وحيث فإنَّهم يحركونه بالضمّة"[2].

قال المبرد :" ولو أفردت حيث لم يصح معناها. فأضفتها إلى الفعل والفاعل ، وإلى الابتداء والخبر ؛ كما تفعل بظروف الزمان ؛ لمضارعتها ، ومشاركتها إياها بالإبهام ؛ فلذلك تقول : قمت حيث قمت ، وقمت حيث زيدٌ قائم ؛ كما تقول : قمت يوم قام زيد ، وحين زيدٌ أمير"[3].

ويرى الرضي أن علة بنائها هو الافتقار غير أنه يرى أنها مقطوعة عما بعدها برغم إضافته للجملة ، حيث يقول :" أما (حيث) ، و(إذا)، فإنها، وإن كانت مضافة إلى الجمل الموجودة بعدها ، إلا أن إضافتها ليست بظاهرة ، إذ الإضافة في الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل ، فكأن المضاف إليه محذوف"[4].

وقد حكى الكسائي عن بعض العرب أنهم يكسرون (حيث) فيقولون : من

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي بتحقيق د/ رمضان عبد التواب وآخرين ١٠٧/١ بتصرف ، ومغني اللبيب ١١٦/١ .

(٢) الكتاب ٢٨٦/٣ .

(٣) المقتضب ١٧٥/٣ ، ١٧٦ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ١٦٨/٣ .

حيث لا يعلمون ، فيضيفونها إلى الجملة ويكسرونها مع ذلك ، والأمر في هذه اللغة أنهم شبهوها بأسماء الزمان إذا أضيفت إلى غير متمكن فيجوز بنائها وإعرابها كقوله تعالى :"ومن خزي يومئذ"[1] و(يومئذ) .

ووجه آخر : أن يكون الذين كسروها فعلوا ذلك لالتقاء الساكنين لا للعامل على ما يجب في التقاء الساكنين من الكسر[2] .

قال ابن هشام :"قال أبو الفتح في التمام : ومن أضاف حيث إلى المفرد أعربها ورأيت بخط الضابطين:

أما ترى حيثَ سُهَيلٍ طالعا

بفتح ثاء (حيث) وخفض سهيل و(حيث) بالضم و(سهيل) بالرفع أي موجود فحذف الخبر[3].

ومن العرب من يضيف (حيث) فيجر ما بعدها ، أنشد ابن الأعرابي بيتا آخره[4]:

حيثُ لَيِّ العَمائم

---

(١) من الآية ٦٦ من سورة هود .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي بتحقيق د/ رمضان عبد التواب وآخرين ١٠٧/١ ، ١٠٨ .

(٣) مغني اللبيب ١١٨/١ .

(٤) قال الزمخشري: روى ابن الأعرابي بيتا آخره : حيث لي العمائم ، واقتصر على ذلك للاختلاف الكثير في بقية البيت . المفصل بشرح ابن يعيش ٤ / ٩١ ، وهو آخر بيت روي بأكمله على وجوه متعددة منها :

وَنَطْعَنُهم تحت الحُبَة بعد ضَرْبِهم ببيضِ المواضي حيثُ لَيِّ العَمائم

والشاهد فيه قوله (حيث لَيِّ) حيث أضيفت (حيث) إلى مفرد ، وهو نادر . ينظر : شرح الرضي على الكافية ١٨٣/٣ .

وإذا اتصلت بها (ما) الكافة ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين ، يقول سيبويه :"ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذ) حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما) فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنما وكأنما) ، وليست (ما) فيهما بلغو ، ولكن كل واحد مع (ما) بمنزلة حرف واحد"(١) .

ثانيا : من الظروف المبنية (قبل وبعد) ، وذكرا معا لأن أحكامهما واحدة ، وهما مبنيان على الضم ، فإن أصلهما في الكلام أن يكونا مضافين وكذلك حقهما في معناهما كقولك : جئتك قبل يوم الجمعة وقبل وبعد يوم التقينا فيه ، فحذف ما أضيفا إليه ، واكتفي بمعرفة المخاطب فصارا بمنزلة بعض الاسم لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد فلما بقي المضاف دون المضاف إليه وتضمن معنى الإضافة وجب أن يبنى ، لأن بعض الاسم مبني ، قال المبرد :" فأما الغايات(٢) فمصروفة عن وجهها ؛ وذلك أنها مما تقديره الإضافة ؛ لأن الإضافة تعرفها وتحقق أوقاتها، فإذا حذفت منها ، وتركت نياتها فيها ، كانت مخالفة للباب معرفةً بغير إضافة"(٣) ،

ويشير الرضي إلى علة بناء هذه الظروف هو مشابهتها للحرف في الافتقار ، فيقول :" وإنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف إليه لمشابهتها

---

(١) الكتاب لسيبويه ٣/٥٦ ، ٥٧ .

(٢) قال الرضي :" وسميت هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة : غايات، لأنه كان حقها في الأصل ألا تكون غاية ، لتضمنها المعنى النسبي ، بل تكون الغاية هي المنسوب إليه ، فلما حذف المنسوب إليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها ، فسميت بذلك الاسم لاستغرابه ، ولم يسم (كل) و(بعض) مقطوعي الإضافة غايتين ، لحصول العوض عن المضاف إليه" . شرح الرضي على الكافية ٣/١٦٩ .

(٣) المقتضب ٣/١٧٤ .

الحرف ، لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف"[1] .

وقال سيبويه: وزعموا أن بعض العرب يصرف (قبلا وبعدا) فيقول : ابدأ بهذا قبلا ، فكأنه جعلها نكرة"[2] ،

وذلك أنهما إذا نكرا لم يتضمنا معناهما مضافين ، لأن المخاطب لم يعرف معناهما مضافين فلم يصيرا كبعض الاسم ، قال المبرد :"وإن كانت نكرةً أو مضافةً ، لزمها الإعراب وذلك قولك: جئت قبلَك ، وبعدَك ، ومن قبلك ، ومن بعدِك ، وجئت قبلاً وبعدًا ، كما تقول أولاً وآخراً ، فإن أردت (قبل ما تعلم) فحذفت المضاف إليه قلت : جئت قبلُ وبعدُ ، وجئت من قبلُ ومن بعدُ"[3] .

وذهب بعضهم إلى أنها أعربت لعدم تضمن معنى الإضافة[4] .

ويبقى لنا سؤالان :

الأول : لما لم يبنيا على السكون كما هو الأصل في حركات المبنيات ؟

ويجيب السيرافي عن ذلك بأن المبنيات ضربان ضرب له تعلق بالمتمكن وضرب لا يتعلق بالمتمكن ، فإذا كان الأمر كذلك كان لابد من ترتبهما في البناء حتى يأخذ كلا منهما مرتبة غير مرتبة صاحبه ، فلما كان السكون أنقص من الحركة بني عليه كل مبني لم يتعلق بالمتمكن ، وجعل الملابس للمتمكن مبنيا على الحركة فوجب أن يبنى (قبل وبعد) على الحركة لأنهما

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١٦٨/٣ .

(٢) الكتاب ١٩٩/٢ .

(٣) المقتضب ١٧٥/٣ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ١٦٩/٣ .

متمكنان في الإضافة[1] .

قال ابن الأنباري :" و إنما بنيا على حركة لأن كل واحد منهما كان له حالة إعراب قبل البناء فوجب أن يبنيا على حركة تمييزا لهما على ما بني وليس له حالة إعراب"[2] .

لكن الحق الذي أراه هو أنهما بنيا على حركة لأن ما قبل الآخر ساكن ، فإذا بنيا على السكون التقى ساكنان ، أما تعليلا السيرافي وابن الأنباري فليسا بعلة وإنما هو فلسفة العلة .

الثاني : إن كان قد وجب البناء على الحركة فلم كانت الضمة دون غيرها ؟

فالجواب عن ذلك أنه اختير الضم دون غيره من الحركات الثلاث علل[3] :

العلة الأولى : أنه لما كان كل ظرف من الظرفين في حالة تمكنه بالإضافة منصوبا ومخفوضا في نحو : جئت من قبلك ، بالخفض ، وقولك : رأيته قبلك بالنصب ، أعطي في حال البناء حركة لم تكن لهما في حال التمكن وهي الضمة .

العلة الثانية : أن قبل وبعد قد حذف منهما المضاف إليه وتضمنا معنى الإضافة فحركا بأقوى الحركات ليكون عوضا عن الذاهب[4] كما يعوض من المحذوفات في مواضع كثيرة حروف وحركات ، فإن سيبويه قد جعل السين في (استطاع) عوض عن ذهاب الحركة من الواو في (أطوع) ، فإذا جاز أن يبدل الحرف من الحركة جاز أن تبدل الحركة من الحرف وتجعل عوضا منه

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٣٢ .

(٢) أسرار العربية ص٥٠ .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٣٢ .

(٤) أسرار العربية لابن الأنباري ص٥٠ .

العلة الثالثة : أن (قبل وبعد) يشبهان المنادى المفرد متى نكر أو أضيف أعرب كقولك : يا راكبا ، وقولك : يا عبد الله ، وإذا أفرد بني إذا كان معرفة ، وقد كان متمكنا قبل أن يبنى فكذلك (قبل وبعد) إذا نكرا أعربا وإذا أفردا غير نكرتين بنيا ، فلما أشبها المنادى المفرد بالشبه الذي ذكرناه وكان المنادى مضموما ضما كما ضم.

قال المبرد :" فأما الغايات فمصروفة عن وجهها؛ وذلك أنها مما تقديره الإضافة ؛ لأن الإضافة تعرفها وتحقق أوقاتها، فإذا حذفت منها، وتركت نياتها فيها، كانت مخالفة للباب معرفةً بغير إضافة ، فصرفت عن وجوهها، وكان محلها من الكلام أن يكون نصباً أو خفضاً ، فلما غيرت عن مواضعها ألزمت الضم ، وكان ذلك دليلاً على تحويلها، وأن موضعها معرفة"[1] .

ثالثا : من الظروف المبنية كذلك (إذ) ، وهي ظرف لما مضى من الزمان ، وهي مبنية على السكون ، والذي أوجب بنائها أنها تقع على الأزمنة الماضية بلا إيضاح ، فافتقرت إلى ما يوضحها في نحو : جئتك إذ زيد قائم ، و: إذ قام زيد ، فهي محتاجة إلى ما يصحح معناها ويفهم موضوعها ، فهي صارت بمنزلة (الذي) ، والأسماء الناقصة المحتاجة إلى الصلات ؛ لأن الأسماء في أصل موضوعها للدلالة بنفسها على المسميات والتمييز بين بعضها وبعض ، فإن كان أحد هذه الأسماء لا يدل على نفسه بنفسه واحتاج معه إلى ما يوضحه صار بما بعده ــ أي بما يوضحه ــ بمنزلة الاسم الواحد وصار هو بنفسه بعض هذا الاسم وبعض الاسم يبنى .

و(إذ) توضح بالجملة التي بعدها وهي تلزم الإضافة إلى جملة اسمية نحو

---

(١) المقتضب ١٧٤/٣ .

وقوله تعالى :"إذ ابتلى إبراهيم ربه"[1] ، أو فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى نحو قوله تعالى :"واذكروا إذ أنتم قليل مستضعفون"[2] ، أو فعلية فعلها ماض معنى لا لفظا نحو قوله تعالى :"وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت"[3] .

ويذكر ابن هشام أن (إذ) على أربعة أوجه[4]:

أحدها : أن تكون اسما للزمان الماضي نحو قوله تعالى :"وإذ قال ربك للملائكة"[5].

الثاني : أن تكون اسما للزمان المستقبل نحو قوله تعالى :"يومئذ تحدث أخبارها"[6].

الثالث : أن تكون للتعليل نحو قوله تعالى :"ولن ينفعكم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون"[7].

الرابع : أن تكون للمفاجأة نص على ذلك سيبويه ، وهي الواقعة بعد (بينا وبينما) كقوله [8] :

استقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر إذ دارت مياسير

و(إذ) لا تكون للشرط والجزاء لأنها مقصورة على وقت بعينه ماض ، فإذا دخل عليها (ما) وركبت معها صارت مبهمة وجاز المجازاة بها وحلت محل

---

(١) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة الأنفال .

(٣) من الآية ١٢٧ من سورة البقرة .

(٤) ابن هشام مغني اللبيب ٧٤/١ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ بتصرف .

(٥) من الآية ٣٠ من سورة البقرة .

(٦) من الآية ٤ من سورة الزلزلة .

(٧) من الآية ٣٩ من سورة الزخرف .

(٨) الكتاب لسيبويه ٢٣٣/٤ .

متى ، يقول سيبويه :"ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذ) حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما) فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنما وكأنما) ، وليست (ما) فيهما بلغو ، ولكن كل واحد مع (ما) بمنزلة حرف واحد"[1].

رابعا : من الظروف المبنية (إذا) ، وهي نوعان :

أحدهما : أن تكون للمفاجأة ، والثاني : أن تكون ظرفية متضمنة معنى الشرط .

فأما التي للمفاجأة : فإنها تختص بالجملة الاسمية ولا تحتاج إلى جواب ولا تقع في الابتداء ، ومعناها : الحال ، أي أن ما بعدها حال معها مما قبلها ، نحو : خرجت أمس فإذا الأسد بالباب .

أصلها : اختلف في ذلك فهي على ثلاثة أقوال :

ـ ذهب المبرد إلى أنها ظرف مكان[2] ، واختاره بن عصفور ، وعلق عليه الرضي بقوله :" فعلى قوله يجوز أن تكون خبر المبتدأ الذي بعدها، أي: فبالمكان السبع ، فتقول ـ على هذا ـ : مررت فإذا زيد قائما، و(إذا) عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة ، ولا يجوز على قوله أن يكون (إذا) مضافا إلى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر ؛ إذ لا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا (حيث) ، وما ذكره لا يطرد في جميع مواضع (إذا) المفاجأة ؛ إذ لا معنى لقولك : فبالمكان السبع بالباب في تأويل :

---

(١) الكتاب لسيبويه ٥٦/٣ ، ٥٧ .

(٢) نسب الرضي هذا الرأي إلى المبرد شرح الكافية ٢٧٣/١ ، والذي في المقتضب يدل على أنه ذهب إلى أنها حرف حيث يقول :"ولـ(إذا) موضع آخر وهي التي يقال لها : حرف المفاجأة" .المقتضب ٥٦/٢ .

خرجت فإذا السبع بالباب"[1].

ـ ذهب الزجاج إلى أنها ظرف زمان[2] ، واختاره الزمخشري ، وعلق عليه الرضي بقوله :"فعلى قوله، يجوز أن تكون في قولهم: فإذا السبع، خبرا عما بعدها بتقدير مضاف ، أي فإذا حصول السبع، أي ففي ذلك الوقت حصوله ؛ لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفا ، وإذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده ، أي ففي ذلك الوقت السبع بالباب ، فحذف (بالباب) لدلالة قرينة (خرجت) عليه ، ويجوز أن يكون ظرف الزمان مضافا إلى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصنف ، أي ففاجأت وقت وجود السبع بالباب ، إلا أنه إخراج لـــ(إذا) عن الظرفية ، إذ هو إذن ، مفعول به لـــ(فاجأت) ، ولا حاجة إلى هذه الكلفة ، فان (إذا) الظرفية غير متصرفة على الصحيح[3] .

ـ ذهب الأخفش إلى أنها حرف ، ونسبه الرضي إلى ابن بري[4] ، واختاره ابن مالك .

ويرجح ما ذهب إليه الأخفش واختاره ابن مالك قولهم : خرجت فإذا إنَّ زيدا بالباب ، بكسر (إنَّ) لأنها لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ؛ لأن (إنَّ) لها الصدارة.

والوجه الثاني من وجهي (إذا) : أن تكون ظرفا للزمان المستقبل متضمنة معنى الشرط وهي تختص بالدخول على الجملة الفعلية ، وقد اجتمعت (إذا)

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٢٧٣/١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٧٣/١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٧٣/١ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٢٧٤/١ .

الظرفية مع (إذا) الفجائية في قوله تعالى : ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون"[1] ، وقوله تعالى :"فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون"[2] ، ويكون الفعل بعد (إذا) الظرفية ماضيا كثيرا ومضارعا قليلا ، وقد اجتمع الماضي والمضارع في قول الشاعر أبي ذؤيب :

والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا ترد إلى قليل تقنع

يقول سيبويه :"وأما إذا فلما يستقبل من الدهر وفيها مجازاة ، وهي ظرف وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها"[3] .

وإذا شرطية غير جازمة ، ويقول سيبويه عن علة عدم جزمها :"وسألته ــ أي الخليل ــ عن إذا ، ما منعهم أن يجازوا بها ؟ فقال : الفعل في إذا بمنزلته في إذ ، إذا قلت : أتذكر إذ تقول ، فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى ، ويبيّن هذا أنّ إذا تجيئ وقتاً معلوماً ؛ ألا ترى أنّك لو قلت: آتيك إذا احمرّ البسر كان حسناً، ولو قلت: آتيك إن احمرّ البسر، كان قبيحاً ، فإن أبداً مبهمة ، وكذلك حروف الجزاء ، وإذا توصل بالفعل ، فالفعل في إذا بمنزلته في حين كأنك قلت: الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه"[4] .

وقد جازوا بها في الشرط مضطرين شبهوها بـــ(إنْ) حيث رأوهما لما يستقبل ، وأنها لابد لها من جواب ، قال الفرزدق[5] :

---

(١) من الآية ٣٥ من سورة الروم .

(٢) من الآية ٤٨ من سورة الروم .

(٣) الكتاب لسيبويه ٢٣٢/٤ . قوله : تكون للشيء توافقه في حال أنت فيها هي التي سماها النحويون بعد ذلك بالمفاجأة .

(٤) الكتاب لسيبويه ٦٠/٣ .

(٥) البيت من البسيط ، وهو للفرزدق في ملحقات ديوانه ، والشاهد فيه (تقد) إذ جزمت بـــ(إذا) ضرورة . شرح الرضي على الكافية ١٨٧/٣ .

تَرفعُ لي خِنْدِفٌ واللهُ يَرْفَعُ لي ناراً إذا خَمَدَتْ نيرانُهم تَقِدِ

وقال ابن مالك في منظومته الكافية الشافية :

وشاع جزم بـــ(إذا) حملا على متى وذا في النثر لم يستعملا

وقال في شرحها : وشاع من الشعر الجزم بـــ(إذا) حملا على (متى) ، ولكن ظاهر كلامه في التسهيل جواز الجزم بها في النثر على قلة ، وهو ما صرح به في شواهد التوضيح والتصريح فقال : هو في النثر نادر ، وفي الشعر كثير ، وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلي وفاطمة رضي الله عنهما :"إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعا وثلاثين وتسبحا ثلاثا وثلاثين وتحمدا ثلاثا وثلاثين"(١).

والأحسن والأجود قصر الجزم بـــ(إذا) على الشعر ، وجعل الأفعال في الحديث الشريف مرفوعة وحذفت النون للتخفيف .

الجمهور على أن (إذا) تخرج عن الظرفية ، أي تخرج عن الاستقبال ، وذلك على وجهين(٢) : أحدهما : أن تجيء للماضي كما في قوله تعالى :"وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها"(٣) ، والثاني : أن تجيء للحال ، وذلك بعد القسم كقوله تعالى : "والليل إذا يغشى"(٤).

خامسا : من الظروف المبنية (مُذْ) و(مُنْذُ) ، وقد تكسر ميمهما ويضافان إلى جملة مصرح بجزأيها أو محذوف فعلها بشرط كون الفاعل وقتا يجاب به

---

(١) أخرجه البخاري في ٦٢ كتاب فضائل النبي ، تسهيل الفوائد ٢٣٧ ، الأشموني ١٣/٤ ،

(٢) مغني اللبيب لابن هشام ٨٧/١ ، ٨٨ .

(٣) من الآية ١١ من سورة الجمعة .

(٤) من الآية ١ من سورة الليل .

(متى) أو (كم) ، وقد يجران الوقت أو ما يستفهم به عنه ، وهما حرفان بمعنى (من) إن صلحا جوابا لـــ(متى) ، وإلا فبمعنى (في) أو (من) و(إلى) معا ، وقد يغنى عن جواب متى في الحالين مصدر معين للزمان[1] .

وقد فصل ابن هشام القول فيها فذكر أن لهما ثلاث حالات :

إحداها : أن يليهما اسم مجرور ، واختلف فيهما حينئذ فقيل : إنهما اسمان مضافان ، وصحح ابن هشام كونهما حرفي جر ، وهما بمعنى (من) إذا كان الزمان المجرور بهما ماضيا ، وبمعنى (في) إن كان حاضرا ، أو بمعنى (من) و(إلى) جميعا إن كان المجرور بعدهما معدودا نحو : ما رأيته منذ يوم الخميس أو مذ يومين ، أو عامنا أو مذ ثلاثة أيام .

وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر ، وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه ، وترجيح رفع مذ للماضي على جره ، قال سيبويه :" والضم فيها : منذ ، فيمن جرّ بها ؛ لأنها بمنزلة من في الأيام"[2] .

قال المبرد :" وأما الموضع الذي ينخفض ما بعدها فأن تقع في معنى في ونحوها ، فيكون حرف خفض وذلك قولك: أنت عندي مذ اليوم ، ومذ الليلة ، وأنا أراك مذ اليوم يا فتى ؛ لأن المعنى في اليوم وفي الليلة ، وليس المعنى أن بيني وبين رؤيتك مسافةً"[3] .

الحالة الثانية : أن يليهما اسم مرفوع نحو : مذ يومُ الخميس ومنذ يومان ، واختلف فيهما حينئذ فذهب المبرد وابن السراج والفارسي إلى أنهما مبتدآن وما بعدهما خبر ، ومعناهما الأمد إن كان هذا الزمان حاضرا أو معدودا ،

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص٩٣ .

(٢) الكتاب ١٧/١ .

(٣) المقتضب ٣٠/٣ .

وأول المدة إن كان ماضيا ، قال المبرد :" فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبره ، غير أنها لا تقع إلا في الابتداء لقلة تمكنها وأنها لا معنى لها في غيره ، وذلك قولك : لم آته مذ يومان ، وأنا أعرفه مذ ثلاثون سنة ، وكلمتك مذ خمسة أيام ، والمعنى ــ إذا قلت : لم آته مذ يومان ــ : أنك قلت: لم أره ، ثم خبرت بالمقدار والحقيقة والغاية ، فكأنك قلت: مدة ذلك يومان ، والتفسير: بيني وبين رؤيته هذا المقدار ، فكل موضع يرتفع فيه ما بعدها فهذا معناه"[1] .

وذهب الأخفش والزجاج والزجاجي إلى أنهما ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ، ومعناهما (بين وبين) مضافين ، فمعنى : ما لقيته مذ يومان : بيني وبين لقائه يومان ، وعلق ابن هشام على هذا المذهب بقوله :"ولا خفاء بما فيه من التعسف"[2] .

وذهب أكثر الكوفيين إلى أنهما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها ، والأصل : مذ كان يومان ، واختاره السهيلي وابن مالك .

وذهب بعض الكوفيين إلى أنهما خبر لمحذوف ، أي : ما رأيته من الزمان الذي هو يومان ، بناء على أن مذ مركبة من كلمتين : (من) و(ذو) الطائية .

الحالة الثالثة : أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية ، وفيها قولان : أولهما ــ وهو المشهور ــ : أنهما حينئذ ظرفان مضافان ، وإضافتهما إلى الجملة ، وقيل : إضافتهما إلى زمن مضاف إلى الجملة .

والآخر : أنهما مبتدآن ، فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر[3]

---

(١) المقتضب ٣/٣٠ .

(٢) مغني اللبيب ٤٤٢ .

(٣) مغني اللبيب ٤٤١ ، ٤٤٢ .

.

وخلاصة القول فيهما أنه إذا أتى بعدهما الزمان جاز فيه الجر والرفع ، فالجر على أنهما اسمان مضافان لما بعدهما فيكون الزمان مجرورا بالإضافة ، أو يكونان حرفي جر وما بعدهما مجرور بحرف الجر ، وإذا رفع ما بعدهما جعلا مبتدأين وما بعدهما خبر أو هما خبران وما بعدهما مبتدأ ، أو هما خبران لمبتدأ محذوف على اختلاف فيما ذهبوا إليه ، أو جعلا ظرفين على رأي أكثر الكوفيين[1] .

أصلهما :

أصل (مذ) : (منذ) قال سيبويه :"هذا باب ما ذهبت عينه فمن ذلك (مذ) يدلّك على أن العين ذهبت منه قولهم : منذ ، فإن حقّرته قلت: منيذٌ"[2] .

بدليل رجوعهم إلى ضم ذال (مذ) عن التقاء الساكنين نحو : مذُ اليوم ، ولولا أن الضم الأصل لكسروا ، ولأن بعضهم يقول : مذُ زمن طويل ، فيضم (مذ) مع عدم الساكن ، واستدل المبرد على اسمية منذ بحذف النون منها في قولهم مذ ، إذ يقول :" فأما (مذ) فدل على أنها اسم : أنها محذوفة من منذ التي هي اسم ؛ لأن الحذف لا يكون في الحروف ؛ إنما يكون في الأسماء والأفعال"[3]

.

وقال ابن ملكون :هما أصلان لأنه لا يتصرف في الحرف ولا شبهه ، ويرده تخفيفهم : إنّ وكأنّ ولكنّ ورُبّ وقطّ ، وفصل المالقي فذهب إلى أنها إذا كانت اسما فأصلها منذ ، وإن كانت حرفا فهي حرف وضع على مذ ،

---

(١) النحو الوافي ٢/٥٧٤ .

(٢) الكتاب ٣/٤٥٠ .

(٣) المقتضب ٣/٣١ .

وليست مقتطعة من منذ[1].

وهذا منه مبني على أن أقل ما وضع عليه الاسم ثلاثة أحرف .

وقيل في (منذ) : إنها مركبة من (من) و(ذو) الطائية[2] .

ولم يذكر النحويون علة لبناء (مذ) و(منذ) ، وأرى أن العلة هنا هي الافتقار ، وهي افتقارهما إلى ما بعدهما افتقارا متأصلا ، لكن ينظر هل هما مفتقران إلى الجملة دائما أو يليهما المفرد ، وشرط الافتقار الموجب للبناء هو الافتقار إلى الجملة افتقارا متأصلا .

أما (مذ) إن قيل : إنها أصل فتكون علة البناء مشابهة الحرف في الوضع إضافة إلى علة الافتقار .

قال سيبويه :"وأمّا منذ فضمّت لأنهَّا للغاية، ومع ذا أنّ من كلامهم أن يتبعوا الضمَّ الضمَّ ، كما قالوا : ردُّ يا فتى"[3] .

سادسا : ومن الظروف المبنية (الآن) :

وتكون للدلالة على وقت حضر جميعه أو بعضه ، أي للزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم ، وهو ما على حافتي الزمانين الماضي والمستقبل ، أي الواقع بين أخر الزمان الماضي وأول ما يأتي من الأزمنة .

وظرفيته غالبة لا لازمة ، وعلة بنائه تضمنه معنى الإشارة أو لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد ، وقد يعرب على رأي ، وليس منقولا من فعل خلافا للفراء[4].

---

(١) مغني اللبيب ٤٤٣ .

(٢) مغني اللبيب ٤٤٢ .

(٣) الكتاب ٢٨٧/٣ .

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ٩٣ .

وذهب المبرد إلى علة بنائه مخالفته لأخواته ، إذ يقول :"والذي أوجب بنائها أنها وقعت في أول الأحوال بالألف واللام ، وحكم الأسماء أن تكون منكورة شائعة في الجنس ثم يدخل عليها ما يعرفها من إضافة وألف ولام ، فخالفت (الآن) سائر أخواتها من الأسماء بأن وقعت معرفة في أول أحوالها ولزمت موضعا واحدا فبنيت لذلك المعنى[1].

وهي مبنية على الفتح ، واختاروا الفتح ؛ لأنه اخف الحركات وأشكلها بالألف ، وأتبعوها الألف التي قبلها كما اتبعوا ضمه الذال التي في (منذ) ضمة الميم وإن كان حق (الذال) أن تكسر لالتقاء الساكنين ، ولم يحفلوا بالألف الفاصلة كما لم يحفلوا بالنون الساكنة الفاصلة بين الميم والذال في(منذ)[2] .

أو أنها فتحت تشبيها لها بـــ(أين) و(أيان) وقد بنيا على الفتح لمشاركتها لهما في الظرفية ، قال سيبويه :" كما جعلوا الآن كأين وليس مثله في كلّ شيء، ولكنه يضارعه في أنه ظرف، ولكثرته في الكلام"[3] .

سابعا : من الظروف المبنية (قط) :

وهي على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى ، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة ، وهذا في أفصح اللغات وتختص بالنفي ، يقال : ما فعلته قَطُّ ، والعامة تقول : لا أفعله قط ، وهو لحن ، واشتقاقه من (قططته) أي قطعته ، فمعنى : ما فعلته قط هو : ما فعلته فيما انقطع من عمري ، وذلك

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٧٩ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٧٩ .

(٣) الكتاب ٣/٢٩٩ ، وانظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٧٩ .

لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال[1].

قال سيبويه :" وحركوا قطُ وحسب بالضمّة ؛ لأنهمَّا غايتان ، فحسب للانتهاء ، وقط كقولك : منذ كنت"[2] .

وعلة بناء هذا الوجه تضمنها معنى (مذ وإلى) إذ المعنى : مذ أن خلقت أو مذ خلقت إلى الآن ، وبنيت (قط) على حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت الحركة الضمة تشبيها بالغايات ، وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين ، وقد تتبع قافه طاءه في الضمة (قُطٌ) ، وقد تخفف طاؤه مع ضمها أو إسكانها[3].

الوجه الثاني : أن تكون بمعنى (حسب) ، وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء (قط) ، يقال : قطى وقطك وقط زيد درهم ، كما يقال : حسبي وحسبك وحسب زيد درهم) إلا أن (قط) مبنية ؛ لأنها موضوعة على حرفين ، و(حسب) معربة ، ويجوز دخول نون الوقاية على (قطى) فتكون : قطني للحفاظ على السكون[4] ، قال سيبويه :" وقط كحسب ، وإن لم تقع في جميع مواقعها ، ولو لم يكن اسماً لم تقل : قطك درهمان ، فيكون مبنيًا عليه ،..... ، واعلم أنهَّم إنمَّا قالوا : حسبك درهمٌ ، وقطك درهمٌ ، فأعربوا حسبك ؛ لأنهَّا أشد تمكنّا ، ألا ترى أنهَّا تدخل عليها حروف الجرّ ، تقول : بحسبك ، وتقول : مررت برجلٍ حسبك ، فتصف به ، وقط لا تمكَّن هذا التمكّن"[5] .

الوجه الثالث : أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي ، فيقال : قطني ، بنون

---

(١) مغني اللبيب ٢٣٣ .

(٢) الكتاب ٣/٢٨٦ .

(٣) مغني اللبيب ٢٣٣ .

(٤) مغني اللبيب ٢٣٣ .

(٥) الكتاب ٣/٢٦٨ .

الوقاية كما يقال : يكفيني[1].

ولا أرى فرقا بين النوع الثاني والثالث ، فمعنى (يكفي) هو معنى (حسب) ، ويرجح ذلك اكتفاء السيرافي بذكرهما في نوع واحد فقال :"وأما قط فهي مسكنة مبنية على ذلك"[2].

علة بنائها :

قال السيرافي :"والذي أوجب بنائها على ذلك السكون أنها اسم وقع موقع فعل الأمر في أول أحواله ، وفعل الأمر مبني على السكون فبني قط لذلك[3].

وهذا يخالف ما قرره النحويون من أن الاسم يبنى إذا أشبه الحرف وليس إذا وقع موقع الفعل أو أشبهه .

والعلة كما ذكر ابن هشام أنها مبنية لأنها أشبهت الحرف في أصل الوضع ، فهي موضوعة على حرفين[4].

ثامنا : من الظروف المبنية (أمس) :

إذا أردت به معينا وهو اليوم الذي قبل يومك ، واختلف فيه أهل الحجاز وبنو تميم ، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا[5] ، فيقولون : ذهب أمسِ بما

---

(١) مغني اللبيب ٢٣٣ .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ١٣٨/١ .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣٨/١ .

(٤) مغني اللبيب لابن هشام ١٥١/١ .

(٥) قال سيبويه : "ألا ترى أنّ أهل الحجاز يكسرونه في كلّ المواضع" . الكتاب ٢٨٥/٣ .

فيه ، واعتكفت أمسِ ، وعجبت من أمسِ ، بالكسر فيهن ، قال الشاعر [1] :

اليوم أعلم ما يجيء به ومضى بفصل قضائه أمسِ

وافترقت بنو تميم فرقتين ، فمنهم من أعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقا ، وهي لغة بعضهم بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وجرا ، فقال : مضى أمسُ ، واعتكفت أمسَ ، وما رأيته مذ أمسَ ، قال الشاعر[2] :

لقد رأيت عجبا مذ أمْسا عجائزا مثل السَّعالي خمسا

وزعم الزجاجي أن من العرب من يبني (أمس) على الفتح واستدل بهذا البيت وهو وهم .

وأما جمهور بني تميم فيعربونه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة ويبنونه على الكسر في حالتي النصب والجر[3] فيقولون : ذهب أمسُ

---

(١) هذا البيت للشاعر تبع بن الأقرن ، وقيل هو لأسقف من نجران ، والشاهد فيه في قوله (ومضى بفصل قضائه أمس) فـ(أمس) فاعل لـ(مضى) وهو مبني على الكسر ، وقد استشهد به ابن هشام في شرح قطر الندى ص١٦ ، وشرح شذور الذهب ١٢٧.

(٢) البيت من الرجز أورده أبو زيد في النوادر ، وهو في شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٤ ، ١٠٧ ، شرح الرضي على الكافية ٢٢٧/٣ . والشاهد فيه قوله : مذ أمسا ، فإن كلمة (أمسا) وردت مفتوحة وهي واقعة بعد حرف جر (مذ) فعوملت معاملة ما لا ينصرف ، قال سيبويه :" وقد فتح قوم أمس في مذ لمّا رفعوا وكانت في الجرّ هي التي ترفع، شبّهوها بها". الكتاب ٢٨٥/٣ .

(٣) قال سيبويه :"اعلم أنّ بني تميم يقولون في موضع الرفع : ذهب أمسُ بما فيه ، وما رأيته مذ أمسُ ، فلا يصرفون في الرفع ، لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لا عن ما ينبغي له أن يكون عليه في القياس ، ألا ترى أنّ أهل الحجاز يكسرونه في كلّ المواضع ، وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر، فلمّا عدلوه عن أصله في الكلام ومجراه تركوا صرفه" . الكتاب ٢٨٥/٣ .

فيرفعونه بغير تنوين ، واعتكفت أمسِ ، وعجبت من أمسِ ، فيكسرونه فيهما.

قال المبرد :" ومن المبنيات أمس ، تقول : مضى أمس بما فيه ، ولقيتك أمس يا فتى ، وإنما بني لأنه اسم لا يخص يوماً بعينه ، وقد ضارع الحروف ، وذلك أنك إذا قلت : فعلت هذا أمس يا فتى ، إنما تعني اليوم الذي يلي يومك ، فإذا انتقلت عن يومك انتقل اسم أمس عن ذلك اليوم ؛ فإنما هي بمنزلة (من) التي لابتداء الغاية فيما وقعت عليه ، وتنتقل من شيءٍ إلى شيءٍ ، وليس حد الأسماء إلا لزوم ما وضعت علاماتٍ عليه ، ..... ، فأما كسر آخر أمس فلالتقاء الساكنين: الميم والسين ، وإنما كان الحد الكسر لما أذكره لك : وهو أنه إذا كان الساكن الذي تحركه في الفعل كسرته ؛ لأنك لو فتحته لالتبس بالفعل المنصوب ، ولو ضممته لالتبس بالفعل المرفوع ، فإذا كسرته علم أنه عارض في الفعل ؛ لأن الكسر ليس من إعرابه ، وإن كان الساكن الذي تحركه في اسم كسرته ؛ لأنك لو فتحته لالتبس بالمنصوب غير المنصرف ، وإن ضممت التبس بالمرفوع غير المنصرف ، فكسرته لئلا يلتبس بالمخفوض ؛ إذ كان المخفوض المعرب يلحقه التنوين لا محالة ؛ فلذلك كان الكسر اللازم لالتقاء الساكنين"[1].

قال سيبويه :"ولكنَّه لما كثر في كلامهم وكان من الظروف تركوه على حالٍ واحدة ، كما فعلوا ذلك بـــ(أين) ؛ وكسروه كما كسروا غاق ، إذ كانت الحركة تدخله لغير إعراب ، كما أنَّ حركة غاق لغير إعراب"[2]

قال ابن الأنباري :"وأما أمس فإنما بنيت لأنها تضمنت معنى لام التعريف ؛

---

(١) المقتضب ١٧٣/٣ ، ١٧٤ .

(٢) الكتاب ٢٨٣/٣ .

لأن الأصل في أمس الأمس ، فلما تضمنت معنى اللام تضمنت معنى الحرف فوجب أن تبنى ، وإنما بنيت على حركة لالتقاء الساكنين ، وإنما كانت الحركة كسرة لأنها الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين"[1] .

أما إذا أريد بـ(أمس) يوم ما من الأيام الماضية ، أو كُسِّرَ ، أو دخلته (أل) ، أو أضيف أعرب بإجماع ، تقول : فعلت ذلك أمسًا : أي في يوم من الأيام الماضية ، قال المبرد : " أما أمس وقبل ونحوهما فمعارف ، ولو جعلتهن نكرات لرجعن إلى الإعراب ؛ كما رجعن إليه في الإضافة والألف واللام"[2].

ذهب المبرد والفارسي وابن مالك والحريري أن (أمس) قد يصغر فيعرب عند الجميع كما يعرب إذا كسر ، ونص سيبويه على أنه لا يصغر وقوفا منه على السماع[3] ، والأولون اعتمدوا على القياس ويشهد لهم وقوع التكسير ، والتكسير والتصغير أخوان ، وقال تعالى :"فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالأمس"[4] ، الكسرة فيه كسرة إعراب لوجود (أل) .

---

(١) أسرار العربية ص٥١ .

(٢) المقتضب ١٨٠/٢ .

(٣) قال سيبويه :"وأمّا أمس وغد فلا يحقّران ؛ لأنهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة زيد وعمرو، وإنّما هما اليوم الذي قبل يومك، واليوم بعد يومك، ولم يتمكنا كزيد واليوم والساعة والشهر وأشباههن، .....، فكرهوا أن يحقّروهما كما كرهوا تحقير أين ، واستغنوا عن تحقيرها بالذي هو أشدّ تمكنا، وهو اليوم والليلة والساعة" الكتاب ٤٧٩/٣ ، ٤٨٠ .

(٤) من الآية ٦٦ من سورة هود .

المبحث السادس

المبني للإضافة

أولا : الزمن المبهم المضاف لجملة:

يقصد بالزمن المبهم هو ما لا يدل على وقت بعينه أي غير المحدود أي لا يدل على العدد دلالة صريحة ، فلا يضاف إلى الجمل من أسماء الزمان إلا العاري من دلالة صريحة على العدد ؛ لأن أصل المضافات (إذ) و(إذا) فأجري مجراهما من أسماء الزمان ما ساواهما في الإبهام أو قارباهما[1] وذلك نحو : الوقت والزمان والساعة والحين ، فإذا أجري مجرى (إذ) و(إذا) في الإضافة إلى الجملة

وله حينئذ صورتان : أن يضاف إلى جملة فعلية فعلها مبني بناء أصليا وهو الماضي ، أو بناء عارضا وهو المضارع المتصل بنون النسوة ، أو يضاف إلى جملة فعلية فعلها مضارع معرب أو إلى جملة اسمية .

الصورة الأولى : أن يضاف إلى جملة فعلية فعلها مبني بناء أصليا أو بناء عارضا فإنه يجوز فيه حينئذ الإعراب على الأصل والبناء على الفتح ، وهو الأرجح باتفاق نحو كقوله[2] :

على حينَ عاتبت المشيب على الصبا وقلت : ألما أصح والشيب وازع

فرويت (حين) في هذا البيت بالخفض على الإعراب ، و(على حينَ) بالفتح

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٣/٣ . وأجاز ابن كيسان إضافة يومين إلى الجملة ، والصحيح منع ذلك لعدم السماع ولمخالفته (إذ) و(إذا) بالدلالة على العدد صريحا .

(٢) البيت من الطويل وهو للنابغة الذبياني شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٥/٣ ، شرح ابن عقيل ٥٩/٣ ، والشاهد فيه قوله : (على حين عاتبت) ، فقد رويت (حين) بوجهين ، بالفتح على البناء وهو الأرجح لإضافتها إلى المبني (عاتبت) ، وعلى الكسر وهو الإعراب .

على البناء ، وهو الأرجح لكونه مضافا إلى مبني وهو (عاتبت) .

واختلف في علة البناء : فذهب البصريون إلى أنه مبني للتناسب[1] ، ورده ابن مالك بأمرين :

أولهما : أن البناء قد ثبت مع تصدير الجملة المضاف إليها باسم معرب ، ولا مشاكلة ، فامتنع أن يكون البناء لقصدها .

الثاني : أن يقال : إن المضاف إلى جملة مصدرة بفعل مبني لو كان سببه قصد المشاكلة لكان بناء ما أضيف إلى اسم مبني أولى ؛ لأن إضافة ما أضيف إلى اسم مفرد إضافة في اللفظ والمعنى ، وإضافة ما أضيف إلى جملة إضافة إليها في اللفظ وإلى المصدر في التقدير ، وتأثير ما يخالف لفظه معناه أضعف من تأثير ما لا تخالف فيه ، أي إضافة اسم الزمان إلى مفرد من الأسماء معنى ، ولا خلاف في انتفاء سبب الأقوى ، فانتفاء سبب الأضعف أولى[2] .

وذهب ابن مالك إلى أن علة البناء شبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه وإلى غيره ، فإن (قمت) من قولك : حين قمتَ قمتُ ، وإن قمتَ قمتُ ، كان كلاما تاما قبل دخول (حين) و(إن) وبدخولهما عليه حدث له افتقار إليهما وإلى ما بعدهما ، فشبه حين وأمثاله بـــ(إن) ، وجعل ذلك سببا للبناء المشار إليه على وجه لا يخالف القاعدة العامة ، وهي ترتيب بناء الأسماء على مناسبة الحرف بوجه[3] .

الصورة الثانية : أن يضاف إلى جملة فعلية فعلها مضارع معرب أو إلى

---

(١) التصريح ١٦٢/٣ .

(٢) شرح التسهيل ٢٥٧/٣ .

(٣) شرح التسهيل٢٥٧/٣ ، وانظر التصريح ١٦٢/٣ .

جملة اسمية فذهب البصريون إلى وجوب الإعراب لعدم التناسب ، وذهب الكوفيون ــ ووافقهم الأخفش ــ إلى جواز الأمرين والإعراب أرجح[1] ، واختار ابن مالك رأي الكوفيين ، واستشهد له بالعقل والنقل : فمن النقل قراءة نافع : "هذا يومَ ينفع الصادقين صدقهم"[2] بفتح (يوم) على البناء لا على الإعراب ؛ لأن الإشارة إلى اليوم ، ولو جعلت الفتحة فتحة إعراب لامتنع أن يكون المشار إليه اليوم لاستلزام ذلك اتحاد الظرف والظروف ، ويترتب عليه مباينة التقدير للقراءة الأخرى وهي رفع اليوم مع أن الوقت واحد والمعنى واحد ، والتوفيق بين القراءتين أليق[3] .

ومن ذلك قول الشاعر[4] .

تذكر ما تَذَكَّرَ مِن سُلَيْمَى عَلَى حِينَ التَراجعُ غَيرُ دان

---

(١) التصريح ٦٣/٣ .

(٢) من الآية ١١٩ من سورة المائدة ، والقراءة في السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٢٥٠.

(٣) أجاب البصريون بأن الفتحة فيه فتحة إعراب والتزموا لأجل هذا أن تكون الإشارة ليست إلى اليوم واعتبروا اليوم ظرفا ، قال الصيمري :"فليس فتحه للبناء ولكنه منصوب على الظرف كأنه قال : هذا الذي ذكرناه يكون يوم ينفع الصادقين صدقهم أو يحدث أو يستقر ، والفرق بين القراءتين في الرفع والنصب أن من رفع فقد أشار بـــ(هذا) إلى اليوم ، ومن نصب فقد أشار إلى ما يحدث في اليوم فوجب أن ينصب لأنه ظرف" . التبصرة ٢٩٥/١ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٦/٣ ، والتصريح ١٦٤/٣ والروفية فيهما على حين التواصل . والشاهد فيه (حين) حيث روي بوجهين ، الأول : الجر على أنه متأثر بالعوامل فهو معرب لإضافته إلى الجملة الاسمية ، والثاني : على أنه مبني على الفتح في محل جر ، والوجهان جائزان ولكن الإعراب أرجح للإضافة إلى معرب ولا يجيز البصريون غيره .

روي بفتح النون على البناء ، وبالكسر على الإعراب وهو الأرجح والدلالة العقلية استمدها ابن مالك من البيت السابق وهو إذا ثبت البناء مع أن الإضافة إلى جملة مصدرة بمعرب إعرابا أصليا فلأن يثبت بناء ما أضيف إلى جملة مصدرة بمعرب أصله البناء أحق وأولى [1] .

ثانيا : المبهم المضاف لمبني :

المبهم : هو ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه سواء كان زمانا أو غيره ، نحو (مثل) و(دون) و(بين) ونحوهن مما يتوغل في الإبهام ، فهذا النوع من الأسماء إذا أضيف إلى مبني جاز أن يكتسب منه البناء شأنه في ذلك شأن الزمن المبهم المضاف لجملة ، قال السيوطي :"من الظروف المبنية في بعض الأحوال (دون) ،....، وهو للمكان تقول قعد زيد دون عمرو أي في مكان منخفض عن مكان عمرو ، وهو ممنوع التصرف عند سيبويه وجمهور البصريين ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه يتصرف لكن بقلة ، وخرج عليه "ومنا دون ذلك" ، فقال :"دون" مبتدأ وبني لإضافته إلى مبني ، والأولون قالوا : تقديره ما دون ذلك فحذف (ما)"[2] .

قال تعالى :"ومنا دون ذلك"[3] ، (منا) جار ومجرور خبر مقدم و(دون) مبتدأ مؤخر ، وبني على الفتح لإبهامه وإضافته إلى مبني ، وهو اسم الإشارة (ذلك) ، قال السمين الحلبي :" قوله:"وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ" ، فيه وجهان ، أحدُهما : أنَّ "دونَ" بمعنى "غير" ، أي : ومِنَّا غيرُ الصالحين ، وهو مبتدأ ، وإنما فُتِحَ لإضافتِه إلى غيرِ متمكِّنٍ ، ... ، وإلى هذا نحا الأخفشُ . والثاني: أنَّ "دونَ"

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٥٦ ، ٢٥٧ ، وانظر التصريح ٣/١٦٣ ، ١٦٤ .

(٢) همع الهوامع ٢/١١٩ .

(٣) من الآية ١١ من سورة الجن .

على بابِها من الظرفية ، وأنها صفةٌ لمحذوفٍ تقديرُه : ومنا فريقٌ"[1] .

ولو جاءت القراءة برفع (دون) لكان ذلك جائزا كما قال الآخر[2] :

وباشَرْتُ حَدَّ الموْتِ والموتُ دُونُها

وقال[3] :

وَغَبْرَاءَ يَحْمِي دونُها ما وراءَهَا"

وقال الله تعالى :"لقد تقطع بينكم"[4] يقرأ على وجهين ، برفع (بين) على الإعراب لأن فاعل ، وبفتحه على البناء ، قال أبو حيان :"لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون"، قرأ جمهور السبعة (بينكم) بالرفع على أنه اتسع في الظرف وأسند الفعل إليه فصار اسماً ،...، أو على أنه أريد بالبين الوصل أي لقد تقطع وصلكم قاله أبو الفتح والزهراوي والمهدوي وقطع فيه ابن عطية وزعم أنه لم يسمع من العرب البين بمعنى الوصل وإنما انتزع ذلك من هذه الآية أو على أنه أريد بالبين الافتراق وذلك مجاز عن الأمر البعيد ، والمعنى : لقد تقطعت المسافة بينكم لطولها فعبر عن ذلك بالبين ، وقرأ نافع والكسائي وحفص (بينكم) بفتح النون وخرجه الأخفش على أنه فاعل ولكنه مبني على الفتح حملاً على أكثر أحوال هذا الظرف ، وقد يقال لإضافته إلى مبني كقوله :"ومنا دون ذلك" ، وخرجه غيره على أن منصوب

---

(١) الدر المصون للسمين الحلبي تحقيق الخراط ٤٩١/١٠ .

(٢) عجز بيت من الطويل ، وهو في همع الهوامع ١١٩/٢ . حقيقتي : كل ما يجب أن يدافع عنه الإنسان ، والشاهد فيه هو قوله (دونها) حيث وردت الرواية برفع (دون) على أنه معرب متأثر بالعامل الذي هو المبتدأ و(دونها) خبر .

(٣) همع الهوامع ١١٩/٢ .

(٤) من الآية ٩٤ من سورة الأنعام .

على الظرف وفاعل (تقطع) التقطع"[1] .

وقال الله تعالى :"إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون"[2] يقرأ على وجهين برفع (مثل) على الإعراب صفة لـــ(حق) وهو مرفوع ، وبالفتح على البناء ، قال أبو حيان :"وقرأ حمزة ، والكسائي ، وأبو بكر ، والحسن ، وابن أبي إسحاق ، والأعم : بخلاف عن ثلاثتهم . مثل بالرفع : صفة لقوله : { لحق } ؛ وباقي السبعة ، والجمهور : بالنصب ، وقيل : هي فتحة بناء ، وهو نعت كحاله في قراءة من رفع ، ولما أضيف إلى غير متمكن بنى ، و(ما) على هذا الإعراب زائدة للتوكيد ، والإضافة هي إلى أنكم تنطقون . وقال المازني : بنى (مثل) لأنه ركب مع ما ، فصار شيئاً واحداً ، ومثله : ويحما وهيما وابنما ، قال حميد بن ثور :

ألا هيما مما لقيت وهيما ... وويحاً لمن لم يلق منهن ويحما

قال : فلولا البناء لكان منوناً"[3] .

---

(١) البحر المحيط ١٧٦/٤ ، الدر المصون ٤٨/٥ .

(٢) من الآية ٢٣ من سورة الذاريات .

(٣) البحر المحيط ١٣٦/٨ .

أهم المصادر والمراجع

ـ الأصوات اللغوية د/ إبراهيم أنيس مكتبة نهضة مصر دون تاريخ .
ـ أمالي ابن الشجري لهبة الله بن علي الحسني العلوي ، تحقيق د/محمود محمد الطناحي ، الخانجي القاهرة .
ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى ، تحقيق /محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية صيدا بيروت .
ـ البحر المحيط للعلامة لأبي حيان الأندلسى ، دار الفكر بيروت.
ـ التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبرى ، مكتبة الدعوة ـ القاهرة.
ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق/محمد كامل بركـــات ، دار الكاتب العربي للطابعة والنشر ١٣٧٨/١٩٦٧ م
ـ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، تحقيق د/ عبد الفتاح بحيري ، الوهراء للإعلام العربي ، ط١ ١٤١٣هـ ، ١٩٩٢م.
ـ حاشية الصبان على شرح الأشمونى للشيخ محمد بن على الـصبان ، دار إحياء الكتب العربية .
ـ حاشية الشيخ زين العابدين على التصريح بمضمون التوضيح ، دار إحياء الكتب العربية .
ـ حاشية الشيخ الأمير على مغنى اللبيب . دار إحيـاء الكتـب العربيـة ، مصر.
ـ الدر المصون للسمين الحلبي تحقيق د/ أحمد محمد الخراط ، دار القلم دمشق .
ـ سيبويه والضرورة الشعرية د/إبراهيم حسن إبراهيم ، مطبعة حسان .
ـ شرح شواهد العيني طرة شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية .

ـ شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، القاهرة ط١١، ١٣٨٣ هـ.

ـ شرح كافية ابن الحاجب للشيخ رضى الدين الاستراباذي تحقيق يوسف حسن عمر جامعة قار يونس . ليبيا .

ـ شرح كتاب سيبويه للسيرافي تحقيق د/ رمضان عبد التواب وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م .

ـ عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية بيروت .

ـ العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب للمستشرق / يوهان فك ترجمة د/عبد الحليم النجار مطبعة الكاتب العربي ١٣٧٠ هـ ١٩٥١م .

ـ العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث د/ محمد حماسة عبد اللطيف دار الفكر العربي دون تاريخ .

ـ القاموس المحيط لمجد الدين الفيروزبادي ، مطبعة السعادة ، مصر .

ـ كتاب الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبى البقاء الكفوى ، تحقيق: د/ عدنان درويش ود/محمد المصري ، دار النشر : مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

ـ كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تحقيق د/كاظم بحر المرجان دون مطبعة أو رقم طبعة أو تاريخ .

ـ لسان العرب لابن منظور دار المعارف ، مصر .

ـ اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري الجزء الأول تحقيق غازي مختار طليمات ، الجزء الثاني تحقيق د/ عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان ط١ ١٩٩٥م.

ـــ المخصص لابن سيده تحقيق : خليل إبراهم جفال دار النشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة : الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م،
ـــ مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : محمد خير الحلواني ، الناشر : دار الشرق العربي – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢
ـــ مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن ، الناشر : مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥
ـــ مع القواعد النحوية د/ محمد زين العابدين ، دار الإشعاع للطباعة .
ـــ المقرب لابن عصفور تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ط١ ١٣٩١هـ ـــ ١٩٧١م .
ـــ مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد دار الفكر ـــ بيروت .
ـــ المفصل للزمخشري حققه وعلق عليه د/ حسن محمد عبد المقصود ود/ محمد محمد عبد المقصود ، دار الكتاب المصري ، دار الكتاب اللبناني الطبعة الأولى سنة ٢٠٠١م
ـــ مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكَرِيّا ، تحقيق / عبد السَّلام محمد هَارُون ، الناشر : اتحاد الكتاب العرب الطبعة : ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢م.
ـــ النهاية في غريب الحديث والأثر: لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير ، تحقيق : د/ طاهر أحمد الزاوى ود/ محمود محمد الطناحي .، الناشر : المكتبة العلمية – بيروت ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م
ـــ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للسيوطي ، عني بتصحيحه للسيد محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة بيروت لبنان .